

التحليل المالي

الكشف عن الإنحراف والإختلاس

الأستاذ
محمد مدحت غسان الخيري

الدكتورة
دلال غسان الخيري





التحليل المــالي

(الكشف عن الانحراف والاختلاس)

الأستاذ

محمد مدحت غسان الخيري

2013





الطبعة الأولى

2013م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2012/9/4382)

657

الخيري، محمد مدحت

التحليل المالي الكشف عن الانحراف والاختلاس/ محمد مدحت الخيري.- عمان: الصايل للنشر والتوزيع، 2012

( ) ص.

ر.أ: (2012/9/4382)

الواصفات: / التحليل المالي// المالية/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

ISBN 978 - 9957 - 561 - 23 - 9 (ردمك)



❖ الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار الناشرة



المقدمة

يكاد يتفق اغلب الباحثين وذوي الفكر على أن العصر الحالي هو عصر ثـورة المعلومـات أو عصر الاتصالات وبالتالي أصبح هناك كم هائل من البيانات والمعلومات التي هي بحاجة إلى تفسير ومعالجة.

إن التطور الهائل الذي حدث على المستوى التكنولوجي والاقتصادي والتوسـع الكبـير في المجال الاقتصادي والتنظيمي مهّد لظهور الشركـات العملاقـة كالشركـات المسـاهمة والمتعـددة الجنسيات واستمر هذا الانفتاح بشكل كبير ومضطرد إلى أن انتهى إلى ما عليه الآن بما يصطلح عليه "بالعولمة" كل هذه العوامل أدت إلى الحاجة إلى البيانـات ومعالجتهـا بالسرعـة الممكنـة. وهذا أدى بدوره إلى أن تصبح المحاسبة نظاما للمعلومات[1] وأصبحت عملية اتخـاذ القـرارات عملية معقدة وعلمية بحتة لا وجود فيها للعشوائية والارتجال, بل إن عمليـة اتخـاذ القـرارات عملية تستند إلى المعلومة الدقيقة. في هذا العالم المتغـير والبيئـة المتغـيرة والسريعـة في التغـير والتبدل أصبحت عملية الحصول على البيانـات وإنتـاج المعلومـات المطلوبـة والدقيقـة عمليـة تحتاج إلى السرعة والدقة في نفس الوقت، فبالرغم من وجود الكومبيوتر الـذي سـاعد كثـيرا في خزن البيانات وسرعة تصنيفها والقيام بالكثير مـن العمليـات إلا أن الحاجـة للأفـراد المختصـين أصبحت اكبر وأصبحت تكاليف مثل هؤلاء الأفراد عالية جدا وهناك ندرة لمثـل هـذه الكـوادر, ناهيك عن وجود المنافسة والتي ألقت بظلالها على الأسواق وأصبحت عمليـة وجـود المنشـات واستمرارها في عالم الأعمال عملية صعبة ومعقدة.

هذه الأسـباب دعـت إلى ضرورة وجـود إدارة علميـة وعصريـة تسـتطيع أن تواكـب هـذا التطور الهائل والتغير السريع في البيئة والمنافسة الحادة وبالتالي ينبغي أن تكون هناك إدارة فعالة

---

(1) الحبيطي، قاسم محسن والسقا، زياد هاشم (2003). نظم المعلومات المحاسـبية. كليـة الحـدباء الجامعـة، الموصل، العراق: وحدة الحدباء للطباعة والنشر، ط1، ص8.



تضع الخطط العلمية والمدروسة وان تمتلك جهازا رقابيا حركيا وفعالا، ويستطيع هذا الجهاز الرقابي أن ينبّه عن مكامن الضعف والانحرافات قبل وقوعها. حيث ما عادت الرقابة ومفهوم الرقابة كما كان عليه في السابق بل امتد من وجهة نظر المختصين إلى أن يكون أشبه بجهاز الإنذار المبكر الذي ينبه صاحبه قبل وقوع الحادث وهذا ما يصطلح عليه بالرقابة القبلية أو الوقائية، ومن ثم أصبح للرقابة دور فاعل كي يبعد الخسائر المحتملة نتيجة الانحرافات التي قد تقع، فهناك اليوم من أساليب الغش والخداع وأساليب الفساد المختلفة ما يشكّل عقبة بوجه المنشات وإداراتها، ناهيك عن أن خسائر إفلاس أو تصفية المنشات في الوقت الحالي أصبح مُكلِفا نتيجة كبر وتوسع الشركات في الوقت الحالي، فكم من حكومات استقالت بسبب إفلاس إحدى الشركات في هذا البلد أو ذاك، ثم ما عادت عملية إفلاس شركة معينة يلقي بظلاله فقط على أصحاب الشركة والعاملين فيها بقدر ما يؤدي إلى تدهور الاقتصاد في ذلك البلد ومن ثم على الحالة المعاشية والاجتماعية لذلك البلد، فهناك شركات تبلغ ميزانياتها ما يعادل ميزانيات عدة دول من دول العالم الثالث فلنا أن نتصور إذا ما أفلست مثل هذه الشركات أو أصيبت بأزمة حادة ماذا سوف يحدث.

من هنا كان لابد على الشركات ورجال الأعمال والإدارات في تلك الشركات أن تولّي أهمية كبيرة لعملية التخطيط والرقابة لما لهذه العملية من أهمية كبيرة في مجال إبعاد التدهور وضعف المنافسة والذي يؤدي إلى عدم قدرة تلك المنشات على المواصلة والمواكبة في السوق ومن ثم خروجها وإفلاسها وهذا سيؤدي إلى مضاعفات خطيرة على الاقتصاد ألكلي بصورة عامة.

ما حدث من تطور هائل على المستوى الاقتصادي والتنظيمي والتكنولوجي والمجالات الأخرى وما حدث أيضا من أساليب جديدة من الغش والخداع والاختلاس والفساد المالي حتّم على المختصين من شحذ الهمم من اجل مواكبة هذا التطور الحاصل ومن اجل محاصرة تلك الأساليب الملتوية، وبالتالي درء الأخطار المحيطة بالمنشات، وهذا ما حتَم على الإدارة أن تطوَر من أساليبها الرقابية وبالتالي تقليل الهدر الحاصل من الأساليب الغير قانونية أو الحاصل



بسبب كبر حجم المنشات وتوسعها. فكما يعرف المختصون أن كبر المنشات وتمددها على منطقة جغرافية واسعة يؤدي إلى ضعف رقابة المركز على الأطراف وبالتالي يحدث هدر نتيجة عدم فعالية أدوات الرقابة.

هذه الأسباب أدت إلى تبلور مفهوم الرقابة الشاملة والذي يتبنى مفهوم تحليل الربح والخسارة، أي تتبنى مفهوم تقويم الأداء (الربح والربحية) وكذلك تعتمد الرقابة الشاملة على التحليل المالي وعلى سبيل المثال على النسب المالية حيث أن النسب المالية هي احد أدوات وأساليب التحليل المالي في المعالجة والتحليل. إن مفهوم الرقابة الشاملة يمثل حزمة من الأساليب والأدوات يتمثل بالأدوات والأساليب الكلاسيكية والأدوات الفعالة التي تتمثل بالأساليب التي تستطيع كشف الانحرافات غير الظاهرة والتي تتمثل بأساليب الرقابة على الأداء والذي سنسلط الضوء عليه في الفصول القادمة. إذا مفهوم الرقابة الشاملة يمثل استخدام كافة الأساليب قديمها وحديثها، بسيطها والمعقد منها، الرقابة القبلية وأثناء التنفيذ وما بعد التنفيذ، كل ذلك من اجل تقليل الهدر وتطويق وتصحيح اغلب الانحرافات.

إن منضمة التجارة الدولية أخذت بالتوسع والامتداد والتأثير على اقتصاديات البلدان والشركات، ودخلت ضمن تشكيلة هذه المنضمة العديد من دول العالم بما فيها عدد لا باس به من دول العالم الثالث. والدخول ضمن هذه المؤسسة ليست للنزهة بل يترتب على ذلك التزامات بين الطرفين (المنضمة والبلد الذي يدخل في هذه المنضمة) ومن الطبيعي فان شركات ومؤسسات الدول النامية ستعاني أكثر من غيرها عند الدخول إلى هذه المؤسسة، لأن من شروطها هو فتح السوق أمام الشركات العالمية للدخول والمنافسة مع شركات ذلك البلد الذي يدخل ضمن المنضمة. ومن المؤكد أن شركات دول العالم النامي هي اقل خبرة وإمكانية للمنافسة مع الشركات العملاقة والتي لها خبرات واسعة في جميع المجالات الإدارية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها من المجالات، لذا وجدت كثير من حكومات تلك الدول وإدارات شركات تلك الدول نفسها أمام ضرورة إجراء عملية الإصلاح والتحديث والتطوير من اجل



النهوض بواقع شركاتها ومؤسساتها لكي تستطيع المنافسة والعيش في هذه البيئة الصعبة والمعقدة والتي لا وجود فيها للخمول والمراوحة.

لقد كتبت العديد من الجهات المختصة كالمجموعة العربية لأجهزة الرقابة المالية والمحاسبة حول مسالة (العولمة أو العالمية، ومنضمة التجارة العالمية) وذكر هؤلاء المختصون أن على أجهزة الدول العربية والشركات العاملة فيها أن تدخل التعديلات على انضمتها، والتي تنادي بها المنظمة الدولية وعلى سبيل المثال فيما يخص المحاسبة (كيفية إعداد القوائم المالية وكشف الدخل وقائمة التدفقات النقدية ومسالة الإفصاح المحاسبي.. الخ)[1]. وكل ذلك يعتبر متطلبات تلقي بكاهلها على عاتق الشركات والمؤسسات العربية التي يجب عليها بذل الجهود من اجل الارتقاء بواقع مجتمعاتها وبلدانها.كما يعرف المختصون في الإدارة والاقتصاد والمحاسبة أن عملية التنمية والتحديث والتطوير لا تتم إلا بحسن استخدام أدوات العملية الإدارية والمتمثلة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ومن الأدوات الفعالة في مجال التخطيط والرقابة هي التحليل المالي[2]، لذا فان التحليل المالي وما يحمل من أدوات هو ضرورة من ضرورات الشركات التي تريد أن ترتقي باداءها وتبحث عن موقع متميز في الوقت الراهن. بخط موازي لذلك ونتيجة لانتعاش الأسواق المالية أصبحت هناك حاجة ماسة لبعض الكوادر في مجال التحليل المالي والرقابة المالية والمراجعة الداخلية من اجل تلبية هذه الحاجة وكانت الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك سباقة في افتتاح تخصص في مجال التحليل المالي، بينما لازالت الجامعات الأخرى تكتفي بإضافة مادة التحليل المالي ضمن مناهج كليات الإدارة والاقتصاد لكنها لم تفرد حتى هذه اللحظة للتحليل المالي كتخصص مستقل وهذا ما نود أن ننبه عنه

(1) الكافي، فائزة وبيومي، سمية فتحي، وآخرين (2006). معايير المحاسبة والمراجعة المالية في ظل العولمة. الرقابة المالية، العدد 49، ص ص 3-4. ويمكن الحصول على نسخة من المجلة على الموقع الآتي:
http://www.arabosai.org/ar/telech.asp?table=tab_s_rubrique_arabe&narticle=400&type_publication=revues

(2) الحيالي، وليد ناجي، (1993). الوسائل والأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي. الإداري، العدد الثالث والخمسون، ص ص 69-102.



ضمن قافلة مـن المختصين الـذين سـبقونا إلى ذلـك قبـل وقـت بعيـد عـن الحاجـة الماسـة في استحداث هذا التخصص.

لذا وتأسيسا على ما تقدم، إن الساحة العربية بحاجة إلى جهود جبارة من اجل النهوض بواقع هذه الساحة من اجل إحداث تغيير يرقى إلى مستوى الطموح.

كل هذا ما سيقف عليه الباحث عند دراسته للرقابة ومفهومها وأدواتها في الفصل الأول وسيتعرض إلى التحليل المالي باعتباره احد أدوات الرقابة المتقدمة للمنشات في العصر الحالي، حيث سيستعرض مفهوم التحليل المالي وطرقه وأساليبه سواء كانت التقليدية كالنسب المالية أو الأساليب الحديثة كالأساليب الكمية وسيستعرض أيضا عملية تقويم الأداء. سيلقي الضوء أيضا على الإيجار ومفهومه وأنواعه وطرق المفاضلة بين الإيجار أو الشراء. هناك مبحث آخر سيتعرض الباحث فيه لأساليب التنبؤ بالفشل المالي، أما الفصل الثاني فسيقوم الباحث بالتحليل المالي وتقويم الأداء لإحدى المنشات الصناعية وهي شركة الاسمنت السعودية، وسيجري مقارنة بين شركة الاسمنت السعودية مع شركة أخرى هي اليمامة والتي تعمل في سوق الاسمنت السعودي من اجل الوقوف عن كثب على أداء الشركة موضوع البحث ومركزها المالي، وسيمثل هذا الفصل الحالة العملية في هذه الرسالة لكي تكون الصورة واضحة حول عملية إجراء التحليل المالي وتقويم الأداء وبالتالي فستتضح عملية الرقابة على الأداء من خلال استخدام أدوات التحليل المالي. وبعد ذلك تطرق الباحث إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصل لها. أخيرا لابد لي من أن أسجل كلمة شكر بدأ بالأستاذ الدكتور وليد الحيالي - المشرف على رسالتي - لما قدمه من ملاحظات ونصح وتشجيع. الشكر لكل أساتذة ومنتسبي الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ولكل الأخوة والأصدقاء والزملاء الذين ساعدوني ولو بكلمة واحدة أو نظرة حانية.

مشكلة البحث والمشاكل التي تعترض الباحث

المشـاكل التـي تعـترض البحـث أو التحليـل المـالي بصـورة عامـة هـي في حقيقتها عـلى



نوعين، نوع من المشاكل تعترض القائم بالتحليل المالي ومشاكل أخرى تتعلق بالأطراف الأخرى التي يعتمد عليها المحلل المالي في عملية إجراء تحليله أو القيام بتقويم الأداء.

تنشا مشكلة البحث في كثير من الأحايين نتيجة إخفاء بعض المعلومات الهامة من قبل الجهات التي يستمد المحلل المالي معلوماته منها، وهذه المشاكل ناشئة بدورها عن عدم التزام كثير من الشركات أو المنشات بالإفصاح المحاسبي، لذلك نرى هناك كثير من الدعوات للالتزام بالإفصاح المحاسبي بل أن اغلب الدول في الوقت الحالي وضعت قوانين تلزم إدارات هذه الشركات بالالتزام بهذه القوانين والقواعد انسجاما مع توصيات ومبادئ لجنة معايير المحاسبة الدولية.

لكن رغم كل هذه القوانين والقواعد والأعراف لازلت هناك مشاكل في هذا الجانب لذلك نرى أن هناك منشات لازالت تحاول إخفاء بعض المعلومات أو تحاول أن تظهر حساباتها الختامية بصورة ما تخدم مصالحها الذاتية، ولذا فان احد أهم وظائف المحلل المالي هو إظهار الصورة الحقيقية للمنشاة عن طريق ترتيب البيانات بصورة محترفة بحيث تعكس الواقع الفعلي لهذه المنشاة أو تلك.

لذا فان إخفاء بعض البيانات تؤدي إلى الإضرار بعملية التحليل المالي وفي أحسن الأحوال يكون التحليل المالي ناقصا، لكن الإجراءات القانونية والإصلاحات في الفترة الأخيرة ومحاولة توحيد الإجراءات والمصطلحات المحاسبية قلل من آثار هذه المشكلة.

من المشاكل والصعوبات الأخرى والتي تعترض المحلل المالي هو أن المحلل المالي يستمد بياناته من عدة أقسام ضمن المنشاة المالية الواحدة فهو لا يكتفي - عند إجراء عملية تقويم أداء منشاة ما – بالاعتماد على التقارير والميزانيات التي يصدرها قسم المحاسبة، بل يمتد دوره إلى أن يستمد بياناته من أقسام متعددة كقسم الإحصاء والإنتاج والمالية والإفراد وغيرها من الأقسام ذات الصلة، وهذا ما سيلقي على كاهل المحلل المالي بأعباء وجهود مضنية ناهيك عن كثرة البيانات التي سيتعامل معها المحلل المالي، وبطبيعة الحال أن التعامل مع هذا الكم الهائل



من البيانات والأرقام ربما سيعرض المحلل المالي إلى الوقوع في الخطأ، لكن استخدام الحاسب الآلي (الكومبيوتر) في الوقت الحاضر قلّل من هذه الأعباء والأخطاء.

من المشاكل الأخرى التي يتعرض لها المحلل المالي هو السرعة في إجراء عملية التحليل المالي حيث أن عامل الزمن مهم في عملية إجراء التحليل المالي. فأيّ تأخير في عملية التحليل المالي سيجعل معلومات التحليل متقادمة وبالتالي تفقد عملية التحليل المالي أهميتها وفائدتها، ونحن هنا نتكلم عن فترة تقدر بالأيام سيما بعد التطور الهائل الذي حدث في واقعنا المعاش حيث أن البيئة الحالية تمتاز بالحركية وسرعة التغير والتبدل، لذا فان هذه الحالة تعتبر من الصعوبات والمشاكل التي تجابه المحلل المالي في الوقت الحاضر.

من المشاكل الأخرى التي تعترض عملية التحليل المالي وعملية تقويم الأداء هي مشكلة عدم ثبات القوة الشرائية للنقود[1]، فكما نعرف أن من ضمن فروض الفكر المحاسبي هو فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد[2]، لكن الواقع الحالي يشير عكس ذلك حيث أن القوة الشرائية للنقود تتعرض لصعود وهبوط كبير حيث أن مشكلة التضخم في الحقيقة من المشاكل التي تعاني منها غالبية دول العالم، فظاهرة التضخم تجعل النقود تفقد إحدى وظائفها وهي كونها – أي النقود – مقياسا للقيمة ومخزنا لها[3].

هذه المشكلة تجعل المحلل المالي لا يستطيع إجراء عمليات مقارنة لأداء شركة ما لسلسلة زمنية طويلة باعتبار التغير الكبير في قيمة النقود وبالتالي تصبح عملية المقارنة غير صحيحة وليست ذات جدوى، لكن الخبراء في التحليل المالي ومن اجل التقليل من آثار هذه

(1) مرعي، عبد الحي والصبان، محمد سمير (1988). أصول المحاسبة المالية. بيروت، الدار الجامعية، ص 40.
(2) مطر، محمد عطية والحيالي، وليد ناجي والراوي، حكمت احمد (1996). نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات.عمان، دار حنين، ط1، ص62.
(3) الناصر، لاحم (2007). مشكلة التضخم في الجزائر مجلة ندا الاقتصادية، العدد الثاني ابريل، ص 2-3.

الظاهرة يحبذون إجراء عملية التقويم لفترة زمنية قصيرة لا تتجاوز الخمس سنوات.

المشكلة المهمة والرئيسية التي يعالجها هذا البحث هي أن هناك من الأمور والتكاليف والانحرافات التي لا يمكن لأدوات الرقابة الأخرى (كالملاحظة والمتابعة وغيرها من أدوات الرقابة الكلاسيكية) الكشف عنها، غير أن عملية الرقابة على الأداء باستخدام أدوات التحليل المالي تستطيع الكشف عن هذه الانحرافات أو تلك التكاليف الزائدة وغير المبررة وبأدق التفاصيل وأفضلها. بالإضافة إلى انه لا يمكن الاستغناء عن التحليل المالي عند إجراء عملية تقويم الأداء إذا ما أُريد الوصول إلى نتائج دقيقة وواقعية.

لذا فرغم تعدد المشاكل المشار إليها لم يجد الباحث بحثا تخصصيا واحدا يعالج كيفية الاستفادة من التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات في المشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى تقليل التكاليف والكشف عن أفضل البدائل المتاحة وهي المشكلة الرئيسية للبحث.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث الحالي من نواحي متعددة، منها ما يقدمه التحليل المالي من نتائج باهرة حيث توصف طبقة المحللين الماليين بأنها الطبقة الوسيطة[1] والتي تتركز مهامها في تحليل وتنسيق البيانات التي تنتجها المحاسبة المالية ومن ثم إنتاج معلومات بالصورة التي يستفاد من استخدامها في المجالات المختلفة وحسب رغبة المستفيد.

كما تنبع أهمية البحث أيضا من الواقع الذي تعيشه منشاتنا في الوطن العربي سواء كانت منها التي تنتمي إلى القطاع الخاص أو العام فبالإضافة إلى عدم استخدام أدوات التخطيط فإنها أيضا تفتقر إلى أدوات الرقابة الفعالة وكما يعرف المختصون في هذا المجال أن الرقابة هي التي تكشف عن الانحرافات التي تقع أثناء عملية تنفيذ الخطط، وإلا فأي خطة

(1) مرعي، عبد الحي والصبان، محمد سمير (1988). أصول المحاسبة المالية، مصدر سابق ذكره، ص.



بدون مراجعة ورقابة لا تحقق أهدافها المرجوة، لـذا فالتأكيـد عـلى التحليـل المـالي تؤكـد هـذا الجانب. إذ أن التحليل المالي يستطيع أن يظهر مكامن الخلل ويحدد كل نقـاط الضـعف ومـن ثم يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات.

لذا فأن التحليل المالي يعتبر احد الأدوات التي تساعد الإدارة على وضع الخطط والرقابة على هذه الخطط ومن ثم احد الأدوات الجيدة في تقليل التكاليف والهدر.

الأسباب الأخرى التي تجعل هذا البحث مهما هو إغفال أدوات التحليل المالي المختلفـة من قبل كثير من المحاسـبين والإداريـين وحتـى المختصـين في الإدارة الماليـة فـما لاحظنـاه عـلى مستوى الساحة العربية أن مفهوم التحليل المالي يُختصر فقط بالنسب المالية وهذا خطأ شائع، في حين أن هناك أدوات حديثة كالأدوات الكمية والتي اشرنا لها في رسالتنا هذه.

هناك أدوات أخرى في عملية تحليل ربحية المشاريع كالمفاضلة بين شراء وتأجير الأصـول (مكائن، آلات، سيارات... الخ) حيث لا توجد دراسات كافية تغطي هذا المجال.

وللاعتبارات السابقة، فان الباحـث يـرى أن هـذا البحـث يمثـل أهميـة خاصـة باعتبـاره محاولة جادة في هذا المجال.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها الآتي:

1. اسـتخدام طـرق وأدوات التحليـل المـالي الحديثـة في الرقابـة عـلى أداء الوحـدة الاقتصادية.
2. كشف الانحرافات المالية أو غير المالية للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر بالاعتماد على أدوات التحليل المالي.
3. مساعدة إدارة المشروع على اتخاذ القرارات الرشـيدة بأقـل وقـت وجهـد وتكلفـة وبأعلى جودة.



4. معالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي والمتفشية في كثير من الدول عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن التلاعب والانحرافات وذلك بالمقارنة مع مشاريع مماثلة ناجحة.

طبعا هنا اقتصرنا أهداف البحث على هذه النقاط الرئيسية وإلا فان التحليل المالي يقدم خدمات عديدة ولجهات مختلفة داخلية أو خارجية منها على سبيل المثال لا الحصر المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين ومراكز البحوث وغيرها، إلا أننا اقتصرنا على النقاط الأربعة أعلاه باعتبار أن هذه الأهداف تمثل اغلب الأهداف الرئيسية هذا من جهة ومن جهة أخرى حاولنا تسكين الأهداف الأخرى لكي لا يتوسع البحث ومن اجل تسليط الضوء أكثر على هذه الأهداف.

فرضيات البحث:

في ضوء الأهداف المحددة للبحث وضعت الفرضيات التالية:

1. التحليل المالي يعد وسيلة مهمة وضرورية لا غنى عنها عند إجراء عملية تقويم الأداء.
2. إن التحليل المالي يساعد على تقليل الخسائر بواسطة الكشف عن الانحرافات.
3. إن التحليل المالي يحقق أهداف الرقابة على الأداء بأفضل السبل وبأدق التفاصيل والتي لا تستطيع الأدوات والأساليب الأخرى تحقيقها.

أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جميع المعلومات والبيانات الخاصة بهذا البحث على الأساليب التالية:

1. البحث المكتبي بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية التي اهتمت بالتحليل المالي بعامة وبالرقابة على أداء المشاريع بخاصة. واعتمد في الحصول على المعلومات الخاصة بالجانب النظري على المتوفر والمتاح من المصادر العربية والأجنبية التي



تناولت موضوع الدراسة مع الاستعانة بشبكة المعلومات الدولية.

2. اعتمد في الحصول على البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي على التقارير المالية والمحاسبية والإحصائية لمشروع صناعي (شركة الاسمنت السعودية). وكانت هناك بعض البيانات الإحصائية الجاهزة من قبل الشركة المذكورة.

الأساليب المالية والإحصائية المستخدمة في البحث:

هناك مجموعة من الأساليب المالية والإحصائية التي استخدمت في البحث هي:

1. النسب المالية التقليدية كنسب السيولة والربحية ومعدل الدوران.
2. الأساليب الكمية في التحليل المالي كطريقة التحليل الإحصائي والتي تعتمد على أسلوب الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية.
3. النسب المعيارية وتم استخراجها عن طريق المتوسط الزمني المتحرك.
4. بعض المتوسطات الحسابية والمعدلات.
5. الفائدة الصافية للإيجار وصافي القيمة الحالية.
6. التنبؤ بالفشل المالي واستخدمت النماذج التالية:

أ. نموذج Althman and me cough

ب. نموذج Kida

ج. نموذج Sherrod

الدراسات السابقة:

هناك دراسات وأبحاث عديدة في مجال التحليل المالي لكن اغلب هذه الدراسات تقتصر على الجانب التقليدي للتحليل المالي إذا جاز التعبير، حيث أن اغلب الدراسات تركز فقط على النسب المالية التقليدية ولكنها لا تركز على الأدوات الحديثة وهي الأساليب الكمية للتحليل المالي كالأساليب الرياضية والإحصائية وأساليب البرمجة الخطية. يعتقد الباحث انه حاول في رسالته هذه أن يُقدِّم صورة شاملة لأدوات وأساليب التحليل المالي سواء الأدوات

التقليدية أو الكمية بالإضافة إلى بعض أساليب التحليل المالي الأخرى. من جهة أخرى إن اغلب الدراسات والأبحاث تركز على المفاهيم الجزئية للتحليل المالي في حين أن الباحث حاول تقديم رؤية متكاملة وأكثر شمولية لاستخدام أساليب وأدوات التحليل المالي في عملية رقابة الأداء والتي تتمثل في تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى استخدام منهج البدائل والذي يمثل البحث عن أفضل البدائل في مجال اتخاذ القرارات.

من الدراسات التي اطلع عليها الباحث في مجال التحليل المالي والتي جلبت انتباهه الآتي:

1. أثر العوامل المحددة لرأس المال على حجمه وإدارته في الشركات الصناعية الليبية:

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير مقدمة من قبل الطالبة سامية عيسى عمر القزيري في جامعة قار يونس في ليبيا 1997 وبأشراف كل من د. يونس محمد احشاد مشرفا رئيسيا ود. قاسم عزوز شرح البال مشرفا مساعدا ود. عبد العزيز عبيد أبو بكر ممتحنا[1] وهذه الرسالة في الحقيقة في مجال التحليل المالي وفي هذه الرسالة تناقش الطالبة تحليل السيولة والذي يتعلق في مجال دراسة رأس المال العامل وتقييمه من خلال دراسة المتغيرات التي تطرأ على كل من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل. حيث تقوم هذه الرسالة بدراسة واقع الشركات الليبية الصناعية وهل تحتفظ بالحجم الكافي من رأس المال العامل، لذا فان هذه الدراسة مركزة على مفردة صغيرة آلا وهي مفردة السيولة والتي تعد احد النسب التقليدية لقائمة المركز المالي.

(1) يبدو أن العرف المتبع في الجامعات الليبية في تلك الفترة أن تتألف لجنة الأشراف وفق ما مبين من وجود أستاذين مشرفين وممتحن ويبدو أن المشرفين هم جزء من اللجنة الممتحنة.



وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية[1]:

ارتفاع حجم رأس المال العامل في الشركات الصناعية الليبية، وتركز هذا الارتفاع في بندي المدينين والمخزون.عدم كفاية حجم رأس المال العامل للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وانخفاض في حجم الدخل المترتب على تشغيل هذا الحجم من رأس المال العامل.كما لوحظ عدم وجود توازن في الاستثمار بين الأصول المتداولة والثابتة.عدم قيام الشركات الصناعية بإدارة عناصر رأس المال العامل بكفاءة ولا تستخدم هذه الشركات وسائل التحليل المالي للتنبؤ بمشاكل العسر المالي (الفشل المالي). ضعف أنظمة الرقابة على عناصر رأس المال العامل وعدم تأثرها بالعوامل المحددة لحجم رأس المال العامل.

خلاصة القول أن هذه الدراسة ركزت كما قلت على مفردة صغيرة من مفردات التحليل المالي وهي نسب السيولة والتي هي (أي نسب السيولة) في حقيقتها نوع من أنواع النسب التقليدية من التحليل المالي أي أن الدراسة لم تأخذ المفهوم الشامل للتحليل المالي ولا أدوات التحليل المالي الحديثة ولكنها أي الدراسة على كل حال احد الدراسات التي تركز على أهمية التحليل المالي في مجال الرقابة لتجنب المشاكل وحلها قبل وقوعها أو على الأقل اخذ مسالة مراقبة السيولة بعين الاعتبار والاهتمام بها باعتبارها احد الوسائل التي تجنب المنشات الفشل ومن ثم التصفية والانهيار. ولكن السؤال المهم هل أن وجود السيولة بحد ذاتها تعد كافية للحكم على نجاح المشروع ثم كم هي نسبة السيولة المقبولة؟ لان السيولة بنسبة عالية يعد خسارة للمشروع باعتبار أن تعطيل الأموال وعدم استثمارها يكلف المشروع تكاليف زائدة ألا وهي كلفة الفرصة البديلة للأموال. وقد ذكر الباحث أن هناك سيولة عالية في مفردات المخزون والمدينين، ولكنه لم يبين السبب في وجود هذه النسبة الكبيرة من السيولة لهاتين المفردتين، هل هو بسبب ووجود شحه في المواد التي تتعامل بها هذه الشركات لذلك

(1) القز يري، سامية عيسى عمر (1997). اثر العوامل المحددة لرأس المال على حجمه وإدارته في الشركات الصناعية الليبية، قار يونس، جامعة قار يونس، كلية الاقتصاد.



فهي تضطر إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من المخزون ثم لماذا كانت فقرة المدينين كبيرة، حيث أن كبر نسبة المدينين تدلل على أن الشركة تتعامل بالبيع الآجل بصورة كبيرة أو أن شروط البيع الآجل هي متساهلة أو أن هناك عوامل أخرى تجعل فقرة المدينين كبيرة باعتبار أن مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الليبية التابعة للجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن وهذه الشركات حد علمي تابعة للقطاع العام وبالتالي قد تكون الأسباب نتيجة السياسة العامة للقطاع العام وهي سياسات مركزية غير خاضعة لمبدأ الربح والخسارة. بالإضافة إلى ذلك لم يستخدم الباحث نسب السيولة الأخرى كنسبة السيولة السريعة أو القطعية من اجل معرفة السيولة الحقيقية لتلك الشركات باعتبار أن نسبة التداول التي اعتمدها الباحث هي من النسب التي تتعرض إلى نقد من قبل المختصين وقد ذكرت في بحثي المثالب التي تتعرض لها هذه النسبة. هناك عامل مهم آخر ينبغي أخذه بنظر الاعتبار ألا وهو أن المشاريع في بداية حياتها تعاني من تدني نسبة السيولة أكثر من المشاريع الأخرى باعتبار أن المشاريع الجديدة عادة ما يكون الإقبال على منتجاتها وسلعها اقل من المشاريع التي لها خبرة في السوق نتيجة عدم امتلاكها عدد كافي من العملاء وظروف المنافسة من قبل الشركات الأخرى. لذا ينبغي اخذ كل هذه العوامل بنظر الاعتبار وهذا ما لم تسلط الدراسة النظر عليها.

2. تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي:

هذا البحث عبارة عن دراسة مقدمة من قبل كل من الدكتور لطيف زيود والدكتور ماهر الأمين ومنيرة المهندس[1].

وهذه الدراسة تعتبر من الدراسات الحديثة نوعا ما وقد ركزت على أهمية التحليل المالي في مجال الرقابة وتقويم الأداء.

الباحثون قاموا بعملية تقويم أداء احد المصارف الصناعية السورية والذي يهدف إلى

(1) زيود، لطيف والأمين، ماهر والمهندس، منيرة (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27 العدد 4 ص ص 149-180.



دراسة النشاط المنفذ من اجل تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المحاسبي المصرفي، وذلك من اجل توضيح مدى كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية المتوفرة لديها وبالشكل الأمثل.

وبالتالي فان الباحثين ركزوا على مفردة واحدة من مفردات عمل المصارف رغم أهمية هذه المفردة أو هذا المطلب، وكان الأفضل إجراء عملية تقويم شاملة لهذا المصرف.

الدراسة ذكرت على أن التحليل المالي (عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها، إضافة إلى أنة يقّوم أداء المنشآت المصرفية, لذلك لابد من اعتبار القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المصرفي ومدخلات أساسية لعملية التحليل المالي، وبعبارةٍ أخرى القوائم المالية تمثل نتاج الدورة المحاسبية، وبداية الطريق لعملية التحليل المالي للحصول على المؤشرات المالية التي تمثل نقطة الانطلاق في تقويم أداء المنشآت المالية والمصرفية).

لكن الباحث يعتقد أن القوائم المالية هي احد مدخلات التحليل المالي وليست الوحيدة باعتبار أن كثيرا من إدارات المنشات قد تخفي بعض البيانات أو على الأقل تحاول تصوير مركزها المالي بصورة ما تخدم توجهاتها الذاتية من اجل إظهار مركزها المالي بصورة أكثر مقبولية، لذا فان احد واجبات المحلل المالي هو البحث عن الحقيقة وإظهار الموقع المالي الفعلي للمنشات، وذلك عن طريق الاعتماد على بيانات أخرى ومن أقسام ومصادر أخرى كالبيانات الإحصائية من قسم الإحصاء وبيانات من قسم الإفراد....الخ.

كانت فروض البحث مبنية على الفروض التالية:

- (تقويم أداء المصرف باستخدام أدوات التحليل المالي يحدد مواطن الضعف في السياسات المالية المتبعة وفي النظام المحاسبي، ويضع الركيزة الأساسية للتخطيط المستقبلي القائم على تحسين نوعية الخدمات المصرفية بما يتناسب مع التطور والتقدم التكنولوجي، ويسهم في تصميم الحلول للمشاكل التي تعترضه من الناحية المالية والتنظيمية.



- تقويم الأداء يحث المصارف على تفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- مؤشرات التحليل المالي أداة مثالية لتحديد نسبة الأرباح ونسبة السيولة المالية التي حققها المصرف لسداد الالتزامات المترتبة عليه، ولبيان مدى قوة المركز المالي له).

ركز الباحثون على مسالة الإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية في مسالة إعداد القوائم المالية وهذه من الأمور المهمة والتي يؤكد عليها اغلب الباحثين والمختصين.

الباحثون تطرقوا إلى المعايير والمؤثرات المستخدمة في عملية التحليل المالي في القطاع المصرفي وقد ذكروا من هذه الأساليب الآتي:

1. ((مؤشرات السيولة وتشمل على: نسب السيولة السريعة والعامة, ونسب السيولة وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف (نسبة الوضع النقدي, الاكتتاب بإسناد الدين العام).
2. مؤشرات مصادر الأموال وتشمل: الوزن النسبي للأموال الخاصة,نسبة الأموال الخاصة إلى الودائع, نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع مصادر التمويل الخارجي, معدل نمو الودائع.
3. مؤشرات التوظيف وتشمل على: الوزن النسبي للتوظيفات, نسبة التوظيفات إلى الودائع, نسبة الأموال الخاصة إلى التوظيفات.
4. مؤشرات التكاليف والربحية وتشمل على:

أ. تحليل التكاليف: وتتضمن: الوزن النسبي للنفقات العامة للإدارة, الوزن النسبي لنفقات الاستثمار, نسبة نفقات الاستثمار إلى إيرادات الاستثمار, نسبة الفوائد المقبوضة إلى الفوائد المدفوعة.

ب. تحليل الربحية: وتتضمن: نسبة ربح الاستثمار إلى إيرادات الاستثمار, العائد على الأموال الخاصة, العائد على الأموال المتاحة للاستثمار)).

الباحث يعتقد أن التحليل المالي لا يختصر على هذه الجوانب فقط بل يمتد إلى جوانب

أخرى كمسألة تحليل دور قسم التسويق أو استخدام النسب المعيارية سواء للمصرف موضوع البحث أو المقارنة مع مصارف أخرى تعمل في نفس القطاع أو مع مصارف من دول أخرى من اجل الوقوف على الأداء الحقيقي للمنشأة موضوع التقييم أو الدراسة. كذلك هناك أساليب كمية للتحليل المالي ينبغي التأكيد عليها.

توصل الباحثون إلى النتائج التالية:

1. ((المصرف الصناعي مصرف خدمي,يعتمد في ممارسة نشاطه على أموال الغير, بدلاً من أمواله الخاصة.
2. ارتفاع فعالية النشاط المصرفي من خلال تحسن مقدار الودائع المصرفية على اختلاف أنواعها, وزيادة عمليات الإقراض, والمساهمة في دعم المشاريع الصناعية والاستثمارية للعملاء.
3. التدني الكبير في رصيد حقوق الملكية للمصرف الصناعي بالرغم من أنه المصرف المتخصص الذي يدعم الصناعة والاستثمار في سوريا على اختلاف أنواعها.
4. ارتفاع رصيد الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية المدينة يشل من حركة توظيفها لدى المصرف,هذا ما دفع المصرف إلى الاعتماد على مصادر أخرى غير الودائع في عمليات الإقراض, كالأموال المقترضة والأرصدة الدائنة الأخرى.
5. عملية تقويم الأداء تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط,لإمكانية رسم الخطط المستقبلية التي تسهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار الحاصلة سابقاً, لأن إدارة المصرف تسعى جاهدةً إلى تحسين نوعية خدماته لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة بالمصارف المحلية الأخرى.
6. تحسن عملية الإقراض والتسليف المتعلقة بالقطاع الخاص والحرفي مقارنة بالقطاع العام,تعتبر نقطة ايجابية في نشاط الإدارة المصرفية وتعبر عن كفاءتها العالية في تطوير آلية العمل المصرفي.
7. سيطرة الجمود على النظام المصرفي فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا, وتطبيق معايير

المحاسبة الدولية, ومقررات لجنة بازل, بالرغم من مضي زمن طويل نسبياً على صدورها.

8. عدم قدرة المصرف على تقديم الخدمات المصرفية المتطورة والمعتمدة على التكنولوجيا, وشبكة الاتصالات, نتيجةً لعدم توفر الاعتمادات المالية المطلوبة لتغيير أجهزة المصرف الصناعي, وللانتقال من العمل اليدوي التقليدي إلى العمل الالكتروني الأكثر سرعة ودقة ومصداقية.

9. القوائم المالية معدة في المصرف وفقاً للتعليمات والبيانات الواردة بالنظام المحاسبي الموحد, لكنها غير متجانسة مع المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية, من ناحية العرض الشامل لكافة عناصر القوائم المالية.

10. عدم الإفصاح الكافي عن البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل سليم وموافق للمعايير المحاسبية, لأن المصرف لا يفصح عن مقدار الضرائب الممنوحة وكيفية احتسابها, بالإضافة إلى دمج بعض الحسابات مع بعضها البعض.

11. الإجراءات المتخذة بشأن القروض والديون المتعثرة من قبل الإدارة المصرفية سليمة, حيث تقوم بالملاحقة القضائية للعملاء المتأخرين,وإقناعهم بتسديد الديون المترتبة عليهم أو أعادة الاتفاق على تجديد المدة الزمنية لتسديد القرض مقابل تحمله فائدة تأخيرية بمقدار (12.5).

12. عدم قيام المصرف المركزي والوزارة المختصة بالرقابة على النشاط المصرفي في الاهتمام بالمصرف الصناعي كغيرة من المصارف الحكومية الأخرى بالرغم من أنه المصرف الرئيس لدعم الصناعة ولتطوير النشاط الاستثماري في البلد من خلال منحه القروض والتسهيلات المالية للعملاء, في ظل التطور الصناعي الذي تشهده البلاد)).

بصورة عامة يمكن إبداء الملاحظات التالية:

1. الدراسة جيدة لكنها استخدمت فقط بعض الأساليب التقليدية في التحليل المالي، في حين هناك أساليب متعددة كان ينبغي استخدامها.

2. لم يستخدم الباحثون الأشكال والرسومات البيانية إلا مرة واحدة (رسم بياني واحد) وكان



الأجدى استخدام أكثر من رسم بياني لإعطاء صورة أكثر وضوحا وسهولة، باعتبار أن الأشكال والرسوم البيانية تعكس وتظهر أمور لا تستطيع الأساليب الأخرى إظهارها، سيما وان عصرنا كما يقول المختصون هو عصر الصورة.

3. لم يستخدم الباحثون النسب المعيارية لما لهذه النسب من أهمية سواء على مستوى التحليل المالي أو استخدامها كمستهدفات تشجع العاملين من اجل تحقيق هذه المستهدفات.

3. بحث لطالب الماجستير جابر، علي فاضل، التحليل المالي لإغراض تقويم الأداء:

وهي دراسة صدرت العام الفائت (2006) من قبل احد طلاب الماجستير في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك وبإشراف الأستاذ الدكتور وليد الحيالي وتعتبر من الدراسات الجديدة والجيدة وقد تطرق فيها الباحث إلى أساليب التحليل المالي سواء الأساليب التقليدية أو الحديثة وقد قسم الباحث بحثه إلى فصلين. تطرق في الفصل الأول إلى مفهوم التحليل المالي وأهميته وأنواعه ومراحله، بالإضافة إلى استعراض أساليب التحليل المالي، كالأساليب التقليدية والتي تتضمن نسب قائمة المركز المالي ونسب قائمة الدخل والنسب المشتركة. استعرض الباحث أيضا الأساليب الحديثة كالأساليب الرياضية وبحوث العمليات والأساليب الإحصائية.

في الفصل الثاني قام الباحث بإجراء عملية تحليل مالي وتقويم أداء لشركة الخزف السعودية. وقد كان الباحث موفقا سواء على المستوى النظري أو المستوى العملي.

مع ذلك يمكن إبداء الملاحظات التالية:

1. لم يتطرق الباحث إلى الأساليب الأخرى في عملية التحليل المالي وتقويم الأداء كالتأجير مثلا.

2. كان بإمكان الباحث أن يستخدم بعض الأشكال والرسومات من اجل تدعيم دراسته



أكثر رغم انه استخدم عدة أشكال وهذه النقطة تحسب له في هذا المجال.

3. ذكر الباحث بان التحليل المالي يعتبر احد وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والحقيقة أن التحليل المالي يمثل احد أهم الأدوات الرقابية في الكشف عن الانحرافات قبل وقوعها بالإضافة إلى انه احد أساليب التخطيط والرقابة على الأداء والمفهوم الأخير يمثل أوسع المفاهيم من حيث أن الرقابة على الأداء تمثل التحقق من القرار الذي اتخذ وهل يمثل أفضل وسيلة ممكنة من بين البدائل المتاحة، وهل أن القرار المتخذ يحقق أفضل إشباع ممكن للمستفيد أو للمستهلك سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الكلي. من جهة أخرى فان عدم الإفصاح المحاسبي يمثل أحيانا، بل في أحيان كثيرة احد المشاكل التي يواجهها المحلل المالي باعتبار أن النقص في المعلومات أو عدم صحتها تقود في بعض الأحيان، بل في كثير من الأحايين إلى أن يكون التحليل المالي ناقصا أو يفتقد إلى الدقة سيما إذا اكتفى المحلل في تحليله فقط على القوائم المالية دون الاعتماد على بعض المعلومات الإحصائية وغيرها من معلومات.

4. استخدم الباحث المعدلات أو النسب المعيارية، وهذه من الأمور المهمة للحكم على المشاريع أو كمستهدفات تستفيد منها الإدارة في تحفيز جهود العاملين من اجل الوصول إلى تلك المستهدفات.

5. الباحث لم يجرً عملية مقارنة بين الشركة التي أجرى لها تقويم أداء مع شركة أخرى تعمل في نفس القطاع، ولو انه أجرى هذه المقارنة لكان التقويم أكثر دقة وواقعية.

6. كان الباحث موفقا في استعراضه لأساليب التحليل المالي سواء التقليدية أو الحديثة وكذلك استخدامه لها في التحليل.

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. ((تحتل وظيفة تقويم الأداء في الوحدات ألاقتصاديه موقعاَ هاماَ, وذلك للوقوف على



نقاط القوه والضعف في أدائها ومعالجتها.

2. إن مستوى التطور في الوحدات ألاقتصاديه سيؤدي حتماً إلى خلق تطور اقتصادي واجتماعي كبير وذلك بتوفير فرص العمل, وكذلك مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في أسهم وسندات الشركة.

3. تبين من الدراسة أن مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية هو مفهوم واسع, لذلك فأن عملية الإفصاح عن المعلومات تمثل خطوه أوليه تعقبها القوائم المالية, ولمعرفة ما تحتويه من معلومات محاسبيه لابد من قيام المحلل المالي (كخطوه لاحقه) بعملية التحليل للوصول إلى قيمة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية.

4. إن قياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بطريقه كميه, وذلك عن طريق استخدام التغير في المؤشرات المالية يكون ذات فائدة كبيره للمتعاملين في السوق المالية, لان هذه المؤشرات تقدم معلومات واضحة ومهمة في مجال تقييم أداء الشركة والحكم على أسعار أسهمها المتداولة في السوق.

5. أظهرت نتائج التحليل لمتغيرات المحتوى الإعلامي للقوائم المالية لشركة الخزف السعودية تقدماً ملحوظاً في الأداء في السنوات الاخيره بالنسبة لتحسن مؤشرات الربحية والتمويل.

أن الأرباح الصافية لسنة (2005) بالرغم من أنها قد انخفضت عن الأرباح الصافية لسنة (2004) بنسبة (21.7%), إلا أن الباحث يرى من جانب آخر أن أرباح سنة (2004) قد زادت عن الأرباح الصافية لسنة (2003) بنسبة (244%), أي أن الزيادة في الأرباح تلك كانت غير طبيعيه(على الأقل لا تتناسب مع تدرج تحقيق الأرباح للسنوات السابقة) لذلك فأن ما تحقق في سنة (2005) يعتبر نتيجة أداء الشركة بصوره طبيعيه لعملها, أو انه نتيجة الأداء الكفوء لعملها)).





الفصل الأول

التحليل المالي وأدواته الرقابية

المبحث الأول: الرقابة

أولا: مفهوم الرقابة ومراحلها:

1. مفهوم الرقابة:

الرقابة لها تعاريف متعددة فمن التعاريف ما هو واسع المفهوم ومنها ما هـو مقـتصر على مفهوم ضيَق، سوف نشير إلى بعض هذه التعاريف. بعض المختصين يعرف الرقابـة[1] عـلى أنها (هي اكتشاف ما إذا كان كل شيء تم ويتم وفقا للخطـط الموضـوعة والتعلـيمات الصـادرة والمبادئ السارية، وأنها تهدف إلى الوقوف على نواحي الضعف والأخطاء ومن ثم العمـل عـلى علاجها ومنع تكرارها، وان الرقابة تكون على كل شيء سواء كانت أعـمالا أو أشـياء أو أفـراد أو مواقف).

في حين يقـول الـبعض الآخـر أن الرقابـة هـي الوظيفـة الرابعـة مـن وظـائف الإدارة " التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة " والرقابة هـي عبـارة عـن عمليـة تقيـيم النشـاط الإداري الفعلي ومقارنتها بالنشاط الإداري المخطط وبعد ذلك يتم تحديد الانحرافات بطريقـة وصـفية أو كمية من اجل اتخاذ اللازم لمعالجة الانحرافات[2].

---

(1) الأزهري، محي الدين (1993). الرقابة متابعة وتقييم وتصحيح، مجلة التجارة، الغرفة التجارية والصناعية، الرياض، العدد 369، ص78.

(2) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). مبادئ إدارة الأعمال، المملكة العربية السعودية، ص93..



قسم آخر من المختصين[1] يعتقد أن مفهوم الرقابة الإدارية في المنضمات يتمثل بثلاثة اتجاهات فكرية، الفكر الكلاسيكي والذي تعني الرقابة عنده عبارة عن تفتيش أو تهديد للمخالفين من العاملين والإفراد عند ارتكابهم لأي خرق للتعليمات أو الخروج عليها، أما الاتجاه الثاني فهو مفهوم المدرسة السلوكية والذي يعتبر الرقابة هي عبارة عن عملية التأثير في سلوك الأفراد نحو تحقيق النتائج المرجوة، أما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه العملي أو التطبيقي والذي يركز على النواحي التطبيقية للرقابة وذلك من خلال وضع المعايير، وقياس الأداء ومقارنته بالمتحقق الفعلي، ومن ثم تصحيح الفرق بين النتائج الفعلية والخطط الموضوعة.

أن مفهوم الرقابة أصبح أكثر اتساعا وان الأدوات الكلاسيكية غير قادرة على القيام بدور فاعل في الحياة العملية. فالقوائم المالية مثلا لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة للإدارة، وكذلك فان القوائم المالية لا تستطيع أن تعطّ صورة واضحة عن آليات العمل سواء المصرفي أو الصناعي أو غيرها، لذا فان اغلب المختصين يتجهون إلى أن أفضل أداة للقيام بعملية تقويم الأداء هي عن طريق التحليل المالي، وفي أواخر القرن المنصرم تبلور مفهوم الرقابة على الأداء أو رقابة الأداء والذي ذهب بعض المختصين[2] إلى اعتبار أن الرقابة على الأداء تمثل مدى معرفة قدرة الإدارة على القيام بأفضل استخدام للموارد وتقديم أفضل منفعة وهذا الدور يتأتى عن طريق تحليل البدائل وإيجاد أفضل بديل، لذا فان الرقابة على الأداء تحقق هدفين رئيسين هما[3]:

(1) منصور، علي محمد (1999). مبادئ الإدارة أسس ومفاهيم، القاهرة، مجموعة النيل، ص258.

(2) الديوان الوطني للرقابة المالية في المملكة المتحدة (NAO)، ترجمة الساطي، طارق (1989) إطار الرقابة المالية على مردود إنفاق الأموال العامة (رقابة الأداء) ص5، ويوجد الكتاب على الموقع التالي: http://www.saiuae.gov.ae/، انظر أيضا: ألرحيلي، محمد (1998). تدقيق الأداء بين النظرية والتطبيق، الرياض، ديوان المراقبة العامة، ص2.

(3) عمر، محمد عبد الحليم (1991). تقييم الكفاءة والفعالية في البرامج الحكومية، الرياض، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ص425.



- أهداف وظيفية.
- أهداف إستراتيجية.

وسنلاحظ ذلك أثناء دراستنا، مثل المقارنة بين شراء أصل أو تأجيره عند دراستنا للتأجير على سبيل المثال.

2. مراحل الرقابة:

عملية الرقابة تتكون من عدة مراحل ومن أهم هذا المراحل الآتي [(1)]:

أ. تحديد المعايير:

حيث نقوم بتحديد معايير معينة "كمية، نوعية، نسب، نقود، أوزان، أو جودة معينة" من اجل تحديدها وخير مثال على ذلك الموازنات التخطيطية أو النسب المعيارية.

ب. قياس أو تقويم الأداء:

هنا نقوم بعملية قياس الأداء الفعلي للمشروع أو لنشاط معين من اجل معرفة فيما إذا كان الأداء الفعلي مطابقا أو متفقا مع المعايير التي وضعناها أم لا وهنا تكون عملية القياس إما شاملة أو عن طريق اخذ عينات.

وبعد مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط سنصل إلى احد الاحتمالات التالية:

1. أن يكون الأداء الفعلي متوافقا مع المخطط "المعياري" وهذا يعني عدم وجود أي انحرافات.
2. أن يكون الأداء يفوق المعياري أي أن الانحراف ايجابي.
3. أن يكون الأداء غير جيد وهذا يعني أن هناك انحرافا سلبيا.

(1) علاقي، مدني (1985). الإدارة دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية، جدة، مكتبة تهامة، ص650.
انظر أيضا: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). مبادئ إدارة الأعمال، المملكة العربية السعودية، ص94.



أ. مقارنة الأداء بالمعايير: إذا كان الأداء سلبيا فهنا ينبغي البحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك الانحراف في الأداء.

ب. اتخاذ قرار: وهنا يتم اتخاذ قرار تصحيحي فيما إذا كانت هناك انحرافات سلبية من اجل تصحيح هذه الانحرافات.

ثانيا: أنواع الرقابة، أساليبها، وأهميتها:

أنواع الرقابة:

يقسم الباحثون الرقابة إلى عدة أنواع وطبقا للأسس التالية[1]:

على أساس الزمن:

1. رقابة قبلية "وقائية أو تنبؤية"[2]:

وهي الوسائل والإجراءات التي توضع قبل عملية التنفيذ، فعلى سبيل المثال توضع بعض الأساليب الوقائية التي تمنع قابلية الاختلاس فيما يخص مسائل الأموال وصرفها أو توضع لجان من عدة أشخاص ومن عدة أقسام في لجنة المشتريات ويبدل أشخاص هذه اللجنة كل شهر أو شهرين من اجل منع أي تجاوز أو اخذ رشاوى وغيرها.

2. الرقابة الحالية "أثناء عملية التنفيذ"[3]:

وهي عملية الرقابة التي تتم أثناء عملية تنفيذ الخطط، والتي تساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها.

---

(1) علاقي، مدني (1985). الإدارة دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية، مصدر سابق ذكره، ص650. انظر أيضا: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). مبادئ إدارة الأعمال، نفس المصدر السابق، ص91.

(2) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). مبادئ إدارة الأعمال، نفس المصدر السابق، ص93.

(3) الأزهري، محي الدين (1993). الرقابة متابعة وتقييم وتصحيح، نفس المصدر السابق، ص78.

3. **الرقابة البعدية "بعد التنفيذ"[1]:**

كل الإجراءات التي تتم بعد إجراء عملية التنفيذ، وهي إجراءات تقويمية من اجل الوقوف على الأخطاء وتحديدها وبالتالي عدم تكرارها في المرات اللاحقة وفي المستقبل.

4. **نظام الرقابة المتعددة "التي تشمل الأنواع أعلاه".**

على أساس الجهة التي تقوم بالرقابة:

1. **رقابة داخلية[2]:**

أي أن يكون هناك قسم أو شعبة ضمن الهيكل التنظيمي تقوم بعملية الرقابة. ولهذا النوع ايجابيات وسلبيات، فأما الايجابيات فتتمثل في أن نفس الأفراد في المنشاة يقومون بعملية الرقابة على أنفسهم وإذا ما كان هناك إحساسا بالمسؤولية فان هذا النوع من الرقابة سينجح، في حين أن السلبيات تتمثل في انه أحيانا تؤثر العلاقات الشخصية والمحاباة إلى التغاضي عن بعض التجاوزات.

2. **رقابة خارجية[3]:**

أن تقوم بالرقابة جهة من خارج المنشاة. ففي دوائر الدولة مثلا تقوم بالرقابة أجهزة متخصصة من خارج هذه الدوائر ومن ايجابيات هذا النوع أن الأجهزة الرقابية هي أجهزة

---

(1) عاشور، احمد صقر (1985). الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن، الإسكندرية، دارة المعرفة الجامعية، ص384. انظر أيضا: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). مبادئ إدارة الأعمال، نفس المصدر السابق، ص93.

(2) عاشور، احمد صقر (1985). الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن، مصدر سابق ذكره، ص384. انظر أيضا: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). مبادئ إدارة الأعمال، نفس المصدر السابق، ص92.

(3) عاشور، احمد صقر (1985). الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن،مصدر سابق ذكره، ص384. انظر أيضا: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). مبادئ إدارة الأعمال، نفس المصدر السابق، ص92.



متخصصة وان أفراد هذه الأجهزة هم من خارج المنشاة وبالتالي لا توجد علاقات شخصية أو معارف ومن ثم تقل نسبة المحاباة، ولكن السلبيات تتمثل في أن المراقبين قد لا يستطيعون الوقوف على كافة المشاكل والانحرافات باعتبار أن كل عملية أو وظيفة لها خصوصيات لا يعرفها على وجه الدقة إلا القائم عليها.

على أساس التنظيم[1]:

1. الرقابة المفاجئة: وهي رقابة تعتمد على عنصر المفاجئة من اجل اكتشاف الأخطاء ومن اجل جعل الأفراد يحسون بأنهم معرضون للمراقبة في أي لحظة من اجل الالتزام.
2. الرقابة الدورية: وتجري حسب فترات متعاقبة وبصورة دورية.
3. الرقابة المستمرة: وتجري على طول الخط من اجل دفع أي تجاوز، أي أنها عملية ملازمة لوظائف الإدارة، والرقابة كنشاط تتداخل في كافة أنشطة المنضمة، أي لا يجوز أن يكون هناك أي تراخي في مجال الرقابة، بل ينبغي أن تستمر عملية الرقابة.

أساليب الرقابة:

تتعدد أساليب الرقابة من حيث شموليتها ودقتها وفيما يلي أهم أساليب الرقابة:

أ. أسلوب الرقابة بالاستثناء[2]:

وهذا الأسلوب هو وليد مدرسة الإدارة بالاستثناء حيث يتم التركيز فقط على مراجعة الأخطاء المهمة. أي يتم رفع تقارير مفصلة إلى الإدارة العليا عن الانحرافات من اجل أن تركز الإدارة جهودها على الجوانب التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات تصحيحية بشأنها من اجل اختصار الوقت والجهد للإدارة العليا وعدم إشغالها في الجوانب الجانبية والروتينية.

---

(1) المطيري، حزام ماطر وخاشقجي، هاني يوسف (1997). الرقابة الإدارية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد،م 10، ص ص63-89.

(2) عشماوي، سعد الدين (1980). أسس الإدارة، القاهرة، مكتبة عين شمس، ص274.



ب. أساليب الرقابة المتخصصة[1]:

1. طريقة برت والمسار الحرج: هذه الأنواع من الرقابة هي من أساليب بحوث العمليات، ويعتمد هذان الأسلوبان على العمليات الخاصة بتحليل شبكات الأعمال.
2. تصميم المعلومات: تعتمد جميع وظائف الإدارة على المعلومات، وعلى الاستخدام الفعال لها، لذا لا يمكن للإدارة أن تحقق الرقابة الفعالة بدون معلومات دقيقة وفي توقيت سليم عن أداء المنظمة، كما نجد أن المعلومات عن الاقتصاد والعملاء وإشباعاتهم، وقوة العمل والتكنولوجيا الجديدة جميعاً معلومات حيوية لنجاح واستمرارية المنظمة.

ج. أساليب الرقابة الشاملة:

وتعتبر من أفضل طرق الرقابة وتتكون من الآتي[2]:

1. قياس الربح والخسارة للمشروع.
2. التحليل المالي.
3. التدقيق الداخلي والخارجي.
4. الموازنات التخطيطية: وهي خطة مالية مستقبلية[3]، يُحدد عن طريقها مقدار الإيرادات والتكاليف بناء على دراسة مستفيضة لإمكانيات المنشاة ووفقا للسوق، ومن ثم فالموازنات التقديرية تعتبر من الأدوات التي يستفاد منها في التخطيط والرقابة. حيث في مجال الرقابة يتم مقارنة الأداء الفعلي مع ما موجود في الموازنة. أما الأنواع الأخرى كقياس الربح والخسارة والتحليل المالي فسيأتي شرحها في الفصول القادمة.

---

(1) الصباح، عبد الرحمن (1996). مبادئ الرقابة الإدارية المعايير والتقييم والتصحيح، عمان، دار زهران، ص ص145-150.

(2) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، ص236.

(3) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). الموازنات وإعداد التقارير، المملكة العربية السعودية، ص32.



د. الأساليب التقليدية:

وهي الأساليب القديمة والبسيطة، لكن رقابة نقطة التعادل لازالت من الأساليب الجيدة والمعتمدة من قبل المنشات، أما الأساليب الأخرى من الرقابة فرغم قدمها وبساطتها تبقى مهمة ومفيدة ومنها[1]:

1. التقارير: مما لاشك فيه أن التقارير الإدارية تسهم في توضيح الأعمال المنجزة ومدى كفاءة هذه الأعمال ومطابقتها للمواصفات ومدى التزام الأفراد العاملين وبالتالي فان هذه التقارير تستخدم في قياس مستوى الأداء[2].
2. الملاحظة الشخصية: هذا النوع يعتمد على الملاحظة والاتصال الشخصي بالعاملين وإرشادهم وتقديم النصح لهم وتوجيههم.
3. نقطة التعادل: وهي من الأدوات المهمة والتي يستفاد منها في تبيان العلاقة بين التكاليف والإيرادات. فنقطة التعادل هي النقطة التي يتساوى عندها الإيرادات والتكاليف بنوعيها، الثابتة والمتغيرة، لذا فهي تساعد على التنبؤ المبكر فيما إذا كان هناك انحراف من اجل تصحيحه.

في أواخر القرن العشرين، ظهر مفهوم جديد في مجال الرقابة وتقييم الأداء وهو الرقابة على الأداء[3] وهذا المفهوم يركز بصورة عامة على الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أفضل النتائج للمنضمة وللمجتمع.

---

(1) الصباح، عبد الرحمن (1996). مبادئ الرقابة الإدارية المعايير والتقييم والتصحيح، مصدر سابق ذكره، ص ص145-150.

(2) الهواري، سيد (1994). الإدارة الأصول والأسس العلمية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ص 430.

(3) الديوان الوطني للرقابة المالية في المملكة المتحدة (NAO)، ترجمة الساطي، طارق (1989) إطار الرقابة المالية على مردود إنفاق الأموال العامة (رقابة الأداء)، مصدر سابق ذكره، ص5. انظر أيضا: ألرحيلي، محمد (1998). تدقيق الأداء بين النظرية والتطبيق، مصدر سابق ذكره، ص2.



فالرقابة على الأداء تستهدف التحقق من أن ما تم انجازه كان الأفضل مـن بـين البـدائل المتاحة، فهي بالتالي تستهدف تخفيض التكـاليف إلى أقصى حـد ممكـن وتقـديم أفضـل إشـباع للمستفيد أو المستهلك، وكل هذا يـتم عـن طريـق اسـتخدام أسـاليب ووسـائل التحليـل المـالي والذي يتم عن طريق إجراء تقويم الأداء والمقارنة مع مشاريع مماثلـة ناجحـة أو المقارنـة مـع نسب معيارية لنفس المشروع ولكن لسنوات ماضية كان فيها أداء المشروع جيدا، كذلك يمكـن المقارنة مع موازنات تقديرية وضعت بدقة وبعد دراسة مستفيضة.

هذا المفهوم وهذا النوع من الرقابة يحاول أن يستفيد مـن المـوارد المتاحـة بأفضـل مـا يمكن وبالتالي سيساعد المؤسسات - سواء كانت مـن القطـاع الخـاص أو العـام – عـلى التطـور والارتقاء باقتصادياتها واقتصاديات مجتمعاتها وبلدانها.

أهمية الرقابة:

إن عملية الرقابة عملية ضرورية جدا ولا غنى عنها في أي منظمة كانت صغيرة أم كبيرة لعدة أسباب منها[1]:

1. الرقابة تمنع أو تقلل حدوث الأخطاء سيما تلك الأخطاء الكبيرة والمكلفة.
2. للتأكد من أن العمل يسير بصورة جيدة ووفق ما خُطط له.
3. لتشجيع النجاح الإداري سيما عندما تقوم الإدارة بمكافأة المجدين.
4. لمنع حـدوث كـوارث اقتصـادية سـيما عـلى مسـتوى الدولـة وعـلى مسـتوى المؤسسـات والمنظمات الإنتاجية الكبـيرة التـي إذا مـا أفلسـت مثـل هـذه المنشـات سـتؤدي إلى آثـار وخيمة على مستوى الاقتصاد الكلي.
5. لتحقيق التنمية والتطور عن طريق المساعدة في تطبيق الخطط الموضوعة وتقليـل الهـدر

(1) الصباح، عبد الرحمن (1989) الرقابة الإدارية بين النظرية والتطبيق، جامعة الإسكندرية، ص19.

والتكاليف الزائدة والبطالة المقنعة وما إلى ذلك من أمور مهمة.

ثالثا:أدوات الرقابة:

يعتقد الكثير من المختصين أن للرقابة - بالإضافة للأدوات التقليدية - هناك أدوات أخرى وأهمها[1]:

1. المراجعة الداخلية والخارجية:

وهي وجود قسم أو شعبة للمراجعة الداخلية (أو حتى موظف واحد) تأخذ على عاتقها فحص القوانين واللوائح والترتيبات المتبعة من قبل الإدارة في مجال حفظ أصول وموجودات الشركة وأوجه الصرف بالإضافة إلى فحص المستندات والقوائم المالية ومدى عرض وتمثيل هذه القوائم المالية لواقع وقيمة ومركز الشركة المالي[2]، وقد قامت اغلب شركات الدول العربية في الفترة الأخيرة باعتماد وظيفة المراجع الداخلي لما لهذه الوظيفة من أهمية كبيرة لحفظ موجودات الشركة وكذلك حقوق المساهمين باعتبار أن وظيفة المراجع الداخلي تمثل ضمانة مهمة لحفظ حقوق المساهمين وأصحاب رأس المال والإدارة سيما بعد التوسع الحاصل في حجم الشركات وأيضا بعد انفصال إدارة الشركات عن مالكيها ونشوء شخصية معنوية للشركات ونشوء أيضا الشركات المساهمة، كل ذلك أدى إلى ظهور وظيفة المراجع الداخلي التي تعتبر كأحد وظائف الرقابة. كذلك فان هناك مكاتب للمراجعة وهي مهمة جدا حيث أن القوانين تنص على ضرورة التصديق على القوائم المالية من قبل مكتب مراجعة، حيث أن

(1) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). الموازنات وإعداد التقارير، مصدر سابق ذكره، ص34. انظر أيضا: مهدي، محمود كمال والقريشي، أياد رشيد (2001). الإجراءات التحليلية في التدقيق، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، ص4.

(2) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). مراجعة ومراقبة داخلية، المملكة العربية السعودية، ص7.



المراجع الخارجي[1] يصدر تقريرا يبين فيه رأيه عن عدالة تمثيل الأوراق المالية التي قام بتدقيقها ويعد هذا الإجراء مهم وضروري لأطراف عديدة كالمستثمرين والمساهمين والدولة وغيرها، وكل هذه الوسائل تعد أدوات رقابية.

2. التحليل المالي[2]:

التحليل المالي في السنوات القليلة الماضية أصبح له شان كبير حتى على مستوى الدول العربية رغم انه لم يصل بعد إلى مستوى الطموح إلا أن هناك كثير من الجامعات والمعاهد المختصة اخذ على عاتقه إدخال هذه المادة المهمة ضمن المنهج المعتمد من اجل تخريج كوادر تلبي حاجة السوق الذي أصبح بحاجة ماسة لمثل هذا الاختصاص بعد الانفتاح العالمي الكبير وبعد انتشار أسواق المال في غالبية الدول العربية.

فمع اشتداد حمى المنافسة بين الشركات أصبحت عملية تقويم أداء المنضمات عملية لا غنى عنها من اجل البقاء والتطور، والتحليل المالي له اليد الطولى في عملية تقويم الأداء وكشف الانحرافات بل ومعرفة مكمن الخلل.

إن احد أهم عوامل المنافسة في الوقت الحالي هو إنتاج بضاعة جيدة وبأقل التكاليف أي أن العملية هي كيفية تخفيض التكاليف بأقل قدر ممكن من اجل أن يكون هناك هامش لا باس به تستطيع من خلاله أي شركة على المنافسة والمناورة، وعملية تخفيض التكاليف لا تتم إلا عن طريق دراسة هذه التكاليف وتحليل عناصر التكلفة من اجل تحديد أي العناصر هو أعلى تكلفة وبالتالي تلافي عناصر التكلفة الزائدة وكل هذه الأمور تتم عن طريق عملية تقويم الأداء، ومن هنا تتأتى أهمية التحليل المالي وعملية تقويم الأداء.

---

(1)القريشي، أياد رشيد والجعفري، وسن عبد الصمد (2006). دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، ص16.

(2) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص236.



تبقى هناك مسالة هل أن الرقابة أوسع من تقويم الأداء أم العكس؟ هناك أراء متعددة فمنهم من يرى أن عملية تقويم الأداء هي جزء من عملية الرقابة وان عملية الرقابة أوسع بكثير[1]،في حين يرى البعض الآخر عكس ذلك أي أن عملية تقويم الأداء هي أوسع من عملية الرقابة[2] لكن الحقيقة أن الرقابة هي أوسع بكثير من عملية تقويم الأداء بل أن عملية تقويم الأداء هي جزء من عملية الرقابة.

خلاصة القول إن الرقابة احد وظائف الإدارة المهمة والتي لا يستغنى عنها في الوقت الحالي،بل ينبغي على المختصين بذل الجهود من اجل اللحاق بالتطور الكبير الذي حدث ويحدث في العالم حيث أن وسائل الغش والخداع والتلاعب والرشوة والفساد بصورة عامة أصبحت أكثر صعوبة وأكثر خداعا وان كثيرا من الدول والشركات تعاني من هذه الأساليب. لذا فأن كل أساليب الرقابة مطلوبة سواء كانت التقليدية أو غيرها، لكن الساحة على كل حال بحاجة إلى تطوير أساليبها وان مالا يُكشف بالأساليب التقليدية يمكن كشفه بالأساليب الأخرى كأساليب الرقابة على الأداء. لذا أصبح للرقابة مفهوم أكثر تطورا وشمولا آلا وهو مفهوم الرقابة الشاملة، أي أن الإدارة تستخدم كل أساليب الرقابة قديمها وحديثها، وذلك من اجل كشف كل أساليب الانحرافات. إن الباحث يقترح أن تكون هناك رقابة تمارس عملية تحليل كل القرارات والنشاطات المهمة وتقييم هذه القرارات والنشاطات عن طريق إجراء عملية تحليل الفرصة البديلة ومن ثم مقارنة هذه القرارات مع نتائج التحليل وأخيرا الحكم عليها، ويمكن أن نطلق على هذه الرقابة ب " رقابة الأداء والفرصة البديلة". وان احد أهم أدوات

---

(1) فاضل، علي (2006). التحليل المالي لإغراض تقويم الأداء، الموقع الالكتروني للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك نقلا عن السلمي، علي (1977). تقييم الأداء في إطار نظام متكامل للمعلومات، مجلة المحاسب، العدد السادس. وموقع الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك هو: (http://www.ao-academy.org/).

(2) تركستاني، أنيسة (2007). المحاسبة الإدارية، الموقع الالكتروني (www.anisaht.com).



هذه الرقابة هي التحليل المالي وهذا يدعو الباحث إلى أن يستعرض في المبحث القـادم مفهـوم التحليل المالي وأدواته وطرقه وأساليبه فإلى المبحث الثاني.





المبحث الثاني

التحليل المالي Financial Analysis

أولا: مفهوم التحليل المالي وأهميته:

1. مفهوم التحليل المالي The Concept of Financial Analysis:

التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل[1].

في حين يرى آخرون أن التحليل المالي[2] على انه ((مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على:

- الأداء الماضي للمنشاة وحقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمنشاة في الوقت الحالي.
- التنبؤ بالأداء المالي للمنشاة في المستقبل.
- تقييم أداء الإدارة)).

إذا طبقا للتعريف أعلاه فان التحليل المالي هو عملية استخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة من اجل التعرف على أداء المنشاة في الماضي والتنبؤ باداءها في المستقبل وتقييم أداءها الحالي وذلك من اجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات.

---

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص21.

(2) الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص3.



بعض المختصين يرى أن التحليل المالي[1] ((هو حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية)).

هذا التعريف يشابه التعريف السابق في أن التحليل المالي هو لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات لكنه يعتبر التحليل المالي أو يختصره بالنسب المالية، في حين أن التحليل المالي لا يُختصر فقط بالنسب المالية بل هو أوسع من ذلك، كما سنرى خلال البحث.

مختصون آخرون[2] يرون أن التحليل المالي بأنه ((عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ قرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة - مالية أو تشغيلية - وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل)).

هؤلاء المختصون يرون أن التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات وهو إقرار بان التحليل المالي هو في حقيقته نظام معلومات وان لم يصرَحوا عن ذلك، لكن المعنى المستفاد يفضي إلى ذلك.

البعض الآخر من المختصين[3] يرون، على أن التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات حيث أن مدخلات هذا النظام تتمثل بالمعلومات المحاسبية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل،

(1) جولدبرج، مايكل وجريس، لورنا وهلمس، بريجيت، وآخرون (2002). التحليل المالي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية- سنابل وبتمويل من مؤسسة روكديل، ص4. وتوجد نسخة من الكتاب على شبكة الانترنيت وعلى العنوان التالي: (www.cgap.org).

(2) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص232.

(3) النعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، عمان، دار المسيرة، ط1، ص99. انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص6.



قائمة التدفقات النقدية وغيرها من القوائم) ومعلومات غير محاسبية كأسعار الأسهم وبعض البيانات الاقتصادية كالتضخم والنمو وغيرها، بينما عمليات هذا النظام تتمثل باستخدام أساليب التحليل المالي المختلفة، في حين أن مخرجات نظام التحليل المالي تتمثل بالمعلومات التي يقدمها التحليل المالي من نسب مالية أو مؤشرات أو أشكال بيانية. ويعتقد الباحث صحة هذا الرأي الذي يعتقد في أن التحليل المالي يعتبر نظاما للمعلومات لكن هؤلاء المختصين لم يبينوا التغذية العكسية لهذا النظام، فطبقا لنظرية النظم[1]، فان أي نظام يتمثل بوجود مدخلات وعمليات تُجرى على هذه المدخلات ومن ثم فان هناك مخرجات لهذا النظام ولكي تكتمل الدورة ومن اجل أن يتكامل النظام ينبغي أن توجد تغذية عكسية، وذلك من اجل أن يتطور النظام ومن اجل أن يواكب التغير الحاصل في البيئة.

الباحث يرى أن التغذية العكسية لهذا النظام "نظام التحليل المالي" تتمثل بالتحقق من صحة هذه المخرجات التي قُدمت على شكل نسب أو طرق رياضية أو إحصائية ومدى مطابقتها للواقع – أي إجراء عملية مقارنة - سيما ما يخص التنبؤ بالمستقبل أو التنبؤ بالفشل المالي من اجل تصحيح وتطوير طرقه وأساليبه كي تتطابق مع الواقع أو تكون قريبة منه وهذا ما يفسر تطور التحليل المالي في الفترة الأخيرة.

ومن المهم جدا التنويه إلى أن أي نظام يتكون من أنظمة فرعية[2] والتحليل المالي يتكون بدوره من أنظمة فرعية "كنظام التحليل المالي الفرعي لدراسة وتحليل المبيعات، نظام فرعي لدراسة قوى العمل، نظام فرعي لدراسة رأس المال والديون،...الخ".

إذا التحليل المالي عملية تقويمية ورقابية وهو كذلك نظاما للمعلومات حيث انه يستمد مدخلا ته من بيانات وأرقام وتقارير وكشوفات من المنشات المختلفة ومن البيئة الخارجية سواء كانت منها القطاع الذي تعمل فيه هذه المنشاة أو تلك أو البيئة الأكبر "المدينة، البلد، المحيط

(1) السالم، مؤيد سعيد (2005). نظرية المنظمة، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، ص34.
(2) السالم، مؤيد سعيد (2005). نظرية المنظمة، مصدر سابق ذكره، ص31.



الإقليمي، الدولي" ومن ثم يقوم بإجراء العمليات على هذه البيانات والأرقام بطرق خاصة ومعروفة للمختصين ومن ثم فان مخرجات هذا النظام تتمثل بالتقارير والنسب والمخططات والمشورة التي يقدمها للمستويات الإدارية المختلفة سواء في المنشات والمنظمات أو على مستوى الاقتصاد الكلي، أما لتغذية العكسية لهذا النظام "نظام التحليل المالي" فانه يتمثل بالتحقق من صحة هذه المخرجات التي قدمت على شكل نسب أو طرق رياضية أو إحصائية ومدى مطابقتها للواقع.

الباحث يقترح أن تكون هناك اختصاصات فرعية في مجال التحليل المالي كي تكون عملية تقويم أداء المنشات اكبر وأكثر شمولية بحيث تشمل جميع مفاصل هذه المنشات من اجل تطوير وتحسين أداء المنشات ومن ثم تطوير الاقتصاد بصورة عامة، حتى تكون عملية اتخاذ القرارات ووضع الخطط والعملية الإدارية بصورة عامة عملية علمية ودقيقة تنطلق من خلال دراسة واقعية تأخذ جميع هذه العوامل بنظر الاعتبار.

2. أهمية التحليل المالي:

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المنشات الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فان أهمية التحليل المالي تتمثل بالاتي[1] :

أ. التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشاة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشات.

ب. يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص24. انظر أيضا الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي،عمان، دار حنين،ط1، ص21.



ج. التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.

د. التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

ثانيا: خطوات التحليل المالي، الجهات المستفيدة منه، مصادر معلومات التحليل، وأنواع التحليل المالي:

1. خطوات التحليل المالي:

هناك خطوات محددة يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله ولعل أهمها الآتي [1]:

أ. تحديد الغاية أو الهدف من التحليل وهذا يتعلق بقرار الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده فهل تريد تقييم الأداء النهائي، أم تريد إجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية كما يحدث غالبا في البنوك على سبيل المثال عندما تريد منح قرض لأحد المنشات، أم يراد إجراء تحليل لإنتاجية العمل، وغيرها من الأهداف.

ب. بعد ذلك يقوم المحلل بجمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل فان كان هدف التحليل تقييم الأداء النهائي فان المحلل يقوم بجمع بيانات عن المصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.

ج. ثم ينتقل المحلل بعد ذلك إلى تحديد أدواته التي سوف يطبقها في عملية التحليل وهذا يتعلق طبعا بالمستوى العلمي والفني للمحلل ومدى تجربته في مجال التحليل.

د. هنا يقوم المحلل باستخدام البيانات ذات العلاقة من اجل الوصول إلى مؤشرات معينة يستفيد منها في عملية التحليل.

---

(1) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص240. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص25.



هـ. بعد الوصول إلى مؤشرات معينة يقوم بتحليل هذه المؤشرات من اجل معرفة اتجاه هذه المؤشرات في المستقبل.

و. ينتهي المحلل بعد ذلك إلى كتابة استنتاجاته وتوصياته على شكل تقرير يقدم إلى الجهة التي طلبت التحليل.

2. الجهات المستفيدة من التحليل المالي User of Financial Analysis:

هناك جهات عديدة تستفيد من التحليل المالي فمنها ما هو داخلي يخص المنشاة نفسها ويتمثل بالمستويات الإدارية المختلفة وهناك جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي تتمثل بجميع الأطراف خارج المنشاة سواء كانت لهم صلة بالمشروع أو لا وبصورة عامة فان الجهات التي تستفيد من التحليل المالي هي[1]:

أ. إدارة المنشاة

ب. ملاك المنشاة والمستثمرين الحاليين والمتوقعين في المستقبل

ج. دائنو المنشاة والبنوك

د. الجهات الحكومية وأجهزة الرقابة والضريبة

هـ. مراكز الدراسات والبحوث

و. البورصات وأسواق المال

ز. الجامعات والمعاهد

ح. شركات التامين

---

(1) النعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص100. انظر أيضا عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص235. انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص7. انظر كذلك، الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص26.



ط. الصحف والجرائد والمجلات

ي. النقابات

3. مصادر معلومات التحليل المالي:

يمكن تقسيم مصادر بيانات التحليل المالي إلى مصدرين هما[1]:

أ. مصادر داخلية:

وهي مصادر من داخل المنشاة والتي تتمثل بالمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية والاقتصادية.

ب. مصادر خارجية:

وتتمثل بجميع المصادر التي تكون خارج المنشاة ولعل أبرزها أسواق المال ومكاتب السماسرة وهيئات البورصة والصحف المتخصصة والمجلات ودوائر الدولة المختلفة التي لها علاقة كوزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية وأجهزة الإحصاء.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي التعرف على مستويات الربحية والأداء في القطاعات المختلفة كذلك القطاع الذي تعمل فيه المنشاة المراد إجراء تحليل لها بالإضافة إلى بعض التشريعات التي تتعلق بالضرائب والرسوم الكمركية وسواها، كذلك ينبغي معرفة الظروف الاقتصادية من كساد وتضخم ورواج وغيرها.

4. أنواع التحليل المالي:

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو

---

(1) الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص7. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص27.



المختص والأسس التي يعتمدها في التحليل. بصورة عامة سنشير إلى بعض هذه الأنواع[1]:

أ. حسب الجهة القائمة بالتحليل[2]:

1. تحليل داخلي:

وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المنشاة المراد إجراء تحليل لها.

2. تحليل خارجي:

هذا النوع من التحليل تقوم باجراءه جهات من خارج المنشاة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.

ب. حسب الزمن:

1. تحليل رأسي "ثابت أو ساكن"[3]:

يتم في هذا النوع من التحليل نسبة بند من بنود احد القوائم المالية الواحدة إلى مجموعة اكبر فمثلا يتم نسبة المدينين إلى الموجودات المتداولة أو نسبة المكائن والآلات إلى الموجودات الثابتة أو إلى إجمالي الموجودات وهكذا بالنسبة للخصوم هذا فيما يخص قائمة المركز المالي على سبيل المثال، أما بالنسبة إلى قائمة الدخل فيتم نسبة احد البنود إلى المبيعات، طبعا مع ملاحظة أن هناك علاقة بين البند والمجموعة التي ينسب لها من اجل أن تكون ذات مدلول. ويتسم هذا التحليل بالسكون والثبات لأنه يدرس العلاقة بين بندين أو مجموعتين في فترة زمنية

---

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص28.

(2) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص31.

(3) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص305. انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص17. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص29. يمكن كذلك النظر إلى الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص33.



محددة.

2. تحليل أفقي "المتغير"[(1)]:

هذا النوع من التحليل يتم عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة إلى أخرى على شكل نسب مئوية من اجل توضيح التغيرات الحاصلة حيث يتم احتساب نسب التغير كما يأتي:

1. قيمة التغير في أي عنصر = قيمة العنصر في سنة المقارنة (مثلا سنة 2006) – قيمة نفس العنصر في سنة الأساس (مثلا سنة 2003).
2. نسبة التغير = قيمة التغير في النقطة (أ) / مبلغ سنة الأساس (سنة 2003).

يمكن استخراج نسبة التغير بخطوة واحدة كآلاتي:

نسبة التغير = [{قيمة العنصر في سنة المقارنة(سنة 2006) – قيمة نفس العنصر في سنة الأساس (سنة 2003)}/قيمة العنصر في سنة الأساس] * 100

3. حسب الهدف من التحليل[(2)]:

أ. تحليل قدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

ب. تحليل قدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

---

(1) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص305. انظر أيضا ربابعة، عبد الرءوف وحطاب، سامي (2006). التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، هيئة الأوراق المالية والسلع، الإمارات العربية المتحدة ص50. انظر أيضا، الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص18. كذلك انظر الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص34.

(2) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص31.



ج. التحليل المالي لتقويم ربحية المنشاة.

د. التحليل المالي لتقويم الأداء.

ه. التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع ومجالات استخداماته.

ثالثا: استعمالات التحليل المالي:

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها الآتي[1]:

1. **التحليل الائتماني** Credit Analysis[2]:

هـذا التحليـل بصـورة عامـة يقومـون بـه المقرضـين مـن اجـل معرفـة الأخطـار التـي سيواجهونها إذا منحوا قرضا لأحد الأطراف، لذا يقومون بتحليل مديونية الطـرف الـذي ينـوون منحه قرضا من اجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه.

2. **التحليل الاستثماري** Investment Analysis[3]:

هذا النوع يهتم بعملية تقييم الأسهم والسندات وتقييم المؤسسات بصورة عامة، وهـذا النوع يعتبر من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مـدار اهـتمام نسـبة كبـيرة مـن الإفـراد والمؤسسات.

3. **تحليل الاندماج والشراء** Merger & Acquisition Analysis[4]:

كما هو معروف فان عملية شراء شركة أو في مجال عملية الاندماج بين الشركات نحتـاج إلى القيام بعملية تحليل مـالي للمنشـاة المـراد شراؤهـا مـثلا، مـن اجـل الوقـوف عـلى القيمـة الحقيقة للمنشاة ومن اجل معرفة موقع المنشاة في السـوق بالإضـافة إلى أمـور كثـيرة كـالتنبؤ

---

(1) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص233.
(2) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص233.
(3) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص234.
(4) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص234.

بمستقبل أداء هذه المنشاة وغيرها من أمور. وكما نعرف فان عملية شراء المنشات أو عملية الاندماج من الأمور المهمة والتي تكون مكلفة سيما إذا لم تكن قائمة على دراسة وتحليل دقيق وبالتالي فان الأهمية تتأتى من هذا الجانب.

4. **تحليل تقييم الأداء Performance Analysis**[1]:

هذا النوع هو الآخر من الأنواع المهمة ولعل غالبية الأطراف (الإدارة والمستثمرون والمقرضون وغيرهم) تقوم بهذا النوع من التحليل باعتبار انه يقوم بتقييم المؤسسات من جهات عديدة كتقييم الربحية وكفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها أو توازنها المالي أو ما يتعلق بالسيولة والنمو وما إلى ذلك من خدمات جليلة يقدمها هذا النوع من التحليل.

5. **التخطيط planning**[2]:

يعتبر التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط حيث يُستعان به في وضع تصور لأداء المنشاة المتوقع وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المنشاة. وفي هذا المجال نستطيع القول أن التحليل المالي يلعب دورا فريدا في مجال تقييم الأداء السابق أو الأداء المتوقع.

رابعا: معايير التحليل المالي Standards of Financial Analysis:

هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي ومن هذه المعايير الآتي[3]:

1. **المعايير التاريخية**[4] **Historical Standards:**

---

(1) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص234.
(2) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص234.
(3) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص102.
(4) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص102.



هذه المعايير تعتمد على مؤشرات مالية تاريخية أي لسنوات سابقة فمثلا يتم مقارنة نسبة السيولة للسنة الحالية مع نسبة السيولة لأعوام ماضية (لنفس المنشاة) ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل التغيرات إلى الأفضل أو إلى الأسوأ وهكذا بالنسبة للنسب أو المعدلات الأخرى.

2. المعايير المستهدفة[1] Targeted Standards:

المعايير المستهدفة تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمنشاة والتي تمثل الموازنات التخطيطية، وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق عن مدى تطبيق الخطط الموضوعة. فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية، وبالتالي فان المعايير المستهدفة من الأدوات الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة.

3. المعايير الصناعية[2] Industrial Standards:

هو معيار يوضع ضمن صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية، ويحدد هذا المعيار طبقا لما هو متعارف عليه في السوق، طبعا هذه المعايير توضع من قبل مختصين سواء التجمعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الاقتصاديين أو الإداريين أو المحللين الماليين أو الاستشاريين وغيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال، ويستفاد من هذه المعايير للمقارنة مع أداء المنشاة ومعرفة أداءها عن كثب.

---

(1) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص102.
(2) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص102.



خامسا: الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي:

للتحليل المالي طرق وأساليب فنية يستخدمها المحلل المالي من اجل الوصول إلى مؤشرات معينة أثناء القيام بعملية التحليل المالي وهذه الطرق منها ما هو تقليدي نشا مع بداية تشكل هذه المعرفة ولازال يشكل أهمية وفعالية في عملية التحليل المالي، كالنسب المالية، وهناك أساليب حديثة نشأت مع تطور العلوم الأخرى كالرياضيات والإحصاء وبحوث العمليات(1).

يتفق اغلب المختصين(2) على أن النسب المالية تنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب أو المعدلات المالية وهذه المجموعات الأربع هي الآتي:

1. نسب السيولة.
2. نسب الرفع المالي.
3. نسب النشاط أو نسب الدوران.
4. نسب الربحية.

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص129.

(2) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص102. انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة (2006). تحليل القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص16. انظر أيضا، الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص21. كذلك انظر ربابعة، عبد الرءوف وحطاب، سامي (2006). التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مصدر سابق ذكره ص51. انظر أيضا: Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, p 721.



في حين أن بعض المختصين[1] يضيف مجموعة خامسة بالإضافة إلى المجموعات الأربع أعلاه، وهذه المجموعة هي، نسب السوق. ولكن نسب هذه المجاميع الخمسة لا تختلف بمجموعها عن المجاميع الأربعة لذا سيقتصر الباحث في استعراضه للنسب المالية على المجاميع الأربعة. قسم آخر من المختصين[2] يقسم النسب المالية حسب نوع القوائم المالية، فهو يقسم النسب كالآتي:

1. نسب قائمة المركز المالي.
2. نسب قائمة الدخل.
3. النسب المشتركة: أي المشتركة بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، أي أن النسبة المالية تتكون من عنصر ينتمي إلى احد القائمتين وعنصر آخر ينتمي إلى القائمة الأخرى وبالتالي فان النسبة تتكون من بسط ومقام ينتمي إلى القائمتين، ولكن ينبغي أن تكون هناك علاقة بين العنصرين اللذين أُخذت النسبة لهما وإلا سوف لن يكون هناك معنى للنسبة.
4. النسب المالية المعيارية.

بصورة عامة فان هذا التصنيف لا يختلف عن التصنيفات الأخرى من حيث طبيعة النسب المالية، لكن العملية تعتمد على الباحث أو المختص ووجهة نظره في كيفية عرض النسب ومدى بساطة ووضوح عملية التصنيف والعرض لهذه النسب. ولا تخلو هذه العملية من الايجابيات على كل حال.

بينما يذهب البعض الآخر من المختصين[3] إلى اعتبار أن كل النسب المالية

(1) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص311.
(2) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص39 وما بعدها. انظر أيضا الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص125 وما بعدها.
(3) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص37 وما بعدها.



(المجموعات الأربع أعلاه) هي من الأساليب التقليدية - لكنها على كل حال تبقى مهمة ولها اثر مهم في عملية التحليل المالي- وان هناك أساليب حديثة كالأساليب الرياضية والإحصائية وبحوث العمليات.

سيتناول الباحث بالشرح المجموعات الرئيسية الأربع للنسب المالية ومن ثم سيسلط الضوء على الأساليب الحديثة.

التقسيم الأول: المجموعات الأربعة للنسب المالية:

تُقسم أدوات وأساليب وطرق التحليل المالي حسب هذا التقسيم إلى فقط النسب المالية.

النسب المالية Financial Ratios:

طبقا إلى هذا التصنيف فان النسب المالية تنقسم إلى أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى: نسب السيولة (Liquidity Ratios):

نسب السيولة هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من اجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته واهم هذه النسب هي الآتي[1]:

1. نسبة التداول: Current Ratio[2]:

---

(1) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص312. انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة (2006). تحليل القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم، مصدر سابق ذكره، ص18. انظر أيضا، الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص22. كذلك انظر ربابعة، عبد الرءوف وحطاب، سامي (2006). التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مصدر سابق ذكره ص53. أيضا انظر الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص169.

(2) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص103. انظر أيضا عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان، مصدر سابق ذكره، ص313. انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة (2006). تحليل القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم، مصدر سابق ذكره، ص18. انظر أيضا، الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص22. انظر أيضا: Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, p 749.



وهذه النسبة تسمى أيضا بنسبة السيولة العادية. ويستفاد منها في معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزاماته.

السيولة العادية = (الأصول المتداولة ÷ الالتزامات قصيرة الأجل"المطلوبات المتداولة") = مرة

أهل الخبرة[1] يعطون قيمة معيارية لهذه النسبة وينبغي أن لا تهبط عن هذه القيمة، حيث أن النسبة المقبولة هي (1:2) أي أن الأصول المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة. لكن هذه النسبة أو هذا النوع من نسب السيولة يتعرض إلى انتقادات منها أن نسبة التداول لا تعط نسبة السيولة الصحيحة باعتبار أن الموجودات المتداولة (وهي بسط النسبة) تتكون من فقرات متعددة منها ما هو قريب من السيولة النقدية ومنها ما هو بعيد عن السيولة، بل يصعب أحيانا تحويله إلى سيولة في فترة قصيرة من الزمن كالمخزون السلعي، لذا اقتضت الضرورة إلى استخدام نسب أخرى من السيولة والتي تستبعد مثل هذه الفقرات البعيدة عن السيولة.

2. نسبة السيولة السريعة: Quick Ratio[2]:

(1) Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, p 749.

انظر أيضا عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص314.

(2) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص103. انظر أيضا عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص314.انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة (2006). تحليل القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم، مصدر سابق ذكره، ص18. انظر أيضا، الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص22. انظر أيضا: Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, p 750.



السيولة السريعة = [(الأصول المتداولة - المخزون السلعي) ÷ الالتزامات قصيرة الأجل]= مرة

وهناك بعض المختصين[1] من يطرح أوراق الدفع إضافة إلى المخزون السلعي فتكون المعادلة كالآتي:

السيولة السريعة = [الأصول المتداولة - (المخزون السلعي+ أ.د)] ÷ الالتزامات قصيرة الأجل = مرة

حيث أن: **أ.د = أوراق الدفع**

والنسبة المقبولة هنا هي[2] (1:1) أما سبب إبعاد المخزون السلعي باعتبار أن عملية تحويل المخزون إلى سيولة يحتاج إلى وقت وربما لا يمكن تحويله بمدة قصيرة سيما إذا كان السوق يمر بحالة كساد.

في حين أن بعض المختصين[3] يعتقد بان هذا التصرف غير عملي إن لم يكن خاطئ قبل فحص معدل دوران المخزون السلعي فعندما يكون معدل دوران المخزون جيدا فليس هناك عبرة من استبعاد هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة ناهيك عن أن عملية تحليل السيولة بهذه الصورة يكون غير واقعي ولا تعكس واقع المشروع المالي.

---

(1) الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005).المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص22. انظر أيضا ربابعة، عبد الرؤوف وحطاب، سامي (2006). التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مصدر سابق ذكره ص.54.

(2) Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, p 750.

(3) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص53.



3. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى متوسط الخصوم المتداولة[1]:

وهذه النسبة من النسب المتشددة حيث أنها تستبعد كل البنود الغير نقدية وتبقي فقط على البنود النقدية وما بحكمها ويكون شكل النسبة كالآتي:

نسبة التدفقات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط الخصوم المتداولة = مرة

حيث أن:

متوسط الخصوم المتداولة = (الخصوم المتداولة أول المدة + الخصوم المتداولة آخر المدة)/ 2

في حين أن البعض يطلق على هذه النسبة بنسبة السيولة الفورية أو القطعية.

السيولة الفورية "القطعية"[2] = (النقدية ÷ الالتزامات قصيرة الأجل) = مرة

إلا أن هذه النسبة حسب وجهة نظر الباحث المتواضعة غير معقولة وهي تجافي الواقع العملي حيث أن اغلب المختصين في الإدارة المالية والاقتصاديين[3] يعتبرون أن بقاء مبالغ كبيرة في النقدية يعتبر تعطيل لموارد المشروع لان بقاء النقود معطلة لها كلفة لا يستهان بها تسمى كلفة الفرصة البديلة لرأس المال. وبالتالي فان بقاء هذه النقود معطلة دون استثمار يمثل خسارة للمشروع وكان بالإمكان استثمارها وفي أسوأ الحالات يمكن اخذ فائدة عليها إذا ما

---

(1) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص316. انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005).المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص22.

(2) Gunnar, Rimmel & Christian, Nielsen (2006). Företagsekonomi, Studentia, Sweden , P35. انظر أيضا عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص316. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص54.

(3) الصياح، عبد الستار مصطفى والعامري، سعود جايد مشكور (2006). الإدارة المالية، دار وائل،عمان، الأردن، ط1، ص131.



وضعت في البنوك. لذا ينبغي أن تكون هناك عملية موازنة بين السيولة والمخاطرة ويقصد بالمخاطرة هنا العسر المالي الذي يواجهه المشروع أثناء تأدية التزاماته المستحقة. من جهة أخرى لا توجد أو لم يعط المختصون المقدار المقبول لهذه النسبة أي نسبة السيولة الفورية.

تجدر الإشارة إلى أن نسب السيولة تدعى بنسب تحليل المركز المالي القصير الأجل. أما المركز المالي الطويل الأجل فتستخدم العلاقة بين الأصول الثابتة والالتزامات الطويلة الأجل. ومن جهة أخرى فان نسب السيولة مفيدة للإدارة من ناحية معرفة موقفها المالي لأبعاد أي مخاطر تهدد المنظمة من ناحية مرور المشروع بضائقة مالية ومن ثم قد تكون هناك مضاعفات خطيرة على المشروع تؤدي بالمستقبل إلى إعلان إفلاسه. إذا هذه النسب تمثل دور رقابي جيد بيد الإدارة.

المجموعة الثانية: نسب الرفع المالي والمقدرة على الوفاء بعبء الديون أو نسب المديونية[1] :Debt Ration

وهذه النسب من النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين بالإضافة طبعا للإدارة، حيث أن هذه النسب تُظهر مدى مساهمة الديون - سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل - في تمويل أصول المنشاة مقارنة بمساهمة الملاّك، فعن طريق نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية. ومن هذه النسب الآتي[2]:

(1) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص332.انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005).المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص 23. انظر أيضا، ربابعة، عبد الرءوف وحطاب، سامي (2006). التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مصدر سابق ذكره ص58. كذلك انظر، الجمعية السعودية للمحاسبة (2006). تحليل القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم، مصدر سابق ذكره، ص25. انظر أيضا: Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, p 742.

(2) الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005).المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص 23. انظر أيضا الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص172.

1. نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (معدل نسبة المديونية أو الاقتراض)[1]:

تقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المنشاة، طبعا كلما تدنّت هذه النسبة كلما دلّ على أن المنشاة تعتمد في تمويل أصولها على الإمكانيات الذاتية والعكس صحيح. إن كبر هذه النسبة غير مرغوب باعتبار أن المنشاة ستتحمل فوائد وأقساط كبيرة على القروض التي حصلت عليها، بالإضافة إلى أن كبر نسبة الديون ستؤدي إلى ارتهان قرار الإدارة للجهات المقرضة. لكن هناك استثناءات[2]، فمن هذه الاستثناءات هي عندما يكون هناك تضخم فيُحبذ أن يكون التمويل عن طريق الاقتراض بدلا من أن يكون التمويل من الأسهم، والسبب في ذلك يعود إلى أن الضريبة التي ستُدفع ستكون اقل وذلك لان فوائد القروض ستُقتطع من الضريبة، كذلك فان الأموال التي ستُقترض ستكون قيمتها أعلى في بداية الاقتراض وستكون اقل قيمتها عند التسديد، لذا فعلى المحلل المالي أن ينتبه إلى هذا الجانب وينبغي أن يحسب هذه الأمور وهل أن الإدارة أخذت هذه المسالة بنظر الاعتبار أم لا، لذا فعلى المحلل أن يعرف الظروف العامة التي تعمل فيها المنشاة من اجل أن يكون تحليله دقيقا، وبالتالي سيكون تحليله أيضا ذو قيمة من الناحية الفنية. وهذه الأدوات من أدوات الرقابة على الأداء والتي لا تستطيع الأنواع الأخرى من الرقابة كشفها.

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = [(المطلوبات المتداولة + المطلوبات طويلة الأجل) / إجمالي الأصول] = % *100

---

(1) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص103.
انظر أيضا ربابعة، عبد الرءوف وحطاب، سامي (2006). التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مصدر سابق ذكره ص.58.

(2) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص54.



يذكر انه كلما زادت النسبة كلما قلّت قدرة المنشاة على الاقتراض الخارجي بالمستقبل.

2. نسبة الديون إلى حقوق الملكية[1]:

تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى حقوق الملاك ودرجة اعتماد المنشاة على التمويل من مصادرها الذاتية. تحاول كثير من الشركات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم بالدين الخارجي.

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = [الديون (خصوم متداولة وطويلة الأجل) *100]/ حقوق الملكية (راس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) = %

3. معدل تغطية الفوائد[2]:

هذا المعدل يوضح مدى قدرة المنشاة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة، وكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما دلّ على أن المنشاة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها وهذا المعدل يؤكد عليه المقرضون والدائنون من اجل الاطمئنان قبل إعطاء أي قرض.

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة / الفوائد المدفوعة = مرة

4. نسبة التغطية الشاملة[3]:

(1) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص104. انظر أيضا الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص172. انظر أيضا ربابعة، عبد الرءوف وحطاب، سامي (2006). التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مصدر سابق ذكره ص58.

(2) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص104. انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005).المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص 24. انظر أيضا ربابعة، عبد الرءوف وحطاب، سامي (2006). التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مصدر سابق ذكره ص60.

(3) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص104. انظر أيضا ربابعة، عبد الرءوف وحطاب، سامي (2006). التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مصدر سابق ذكره ص60.



هذه النسبة الغاية منها لمعرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء بمديونيتها (فوائد وأقساط) من الربح التشغيلي، وهذه النسبة تشبه النسبة السابقة إلا أنها تحتسب بالإضافة إلى الفوائد قيمة أقساط الديون.

نسبة التغطية الشاملة = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب *100 / الفوائد المدفوعة + (أقساط القروض المدفوعة) = %

المجموعة الثالثة: نسب النشاط أو معدلات الدوران[1] Activity Ratios:

نستفيد من هذه النسب والمعدلات في معرفة مدى كفاءة المنشاة في إدارة أصولها واستغلالها لهذه الأصول في توليد المبيعات. تعتبر معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استخدام أصول المشروع في توليد إيرادات التشغيل، حيث أننا نستطيع الحكم على إدارة مشروع معين من حيث مدى كفاءة تلك الإدارة في تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة أو معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصر الموجودات إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة حيث أن من مهام الإدارة هو الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطرة وهذه في الحقيقة معادلة صعبة من الناحية الواقعية، لذا في اغلب الأحيان تُنسب الربحية إلى جهود الإدارة نتيجة ما تتحمله من مسؤولية في اتخاذ القرارات سيما القرارات المصيرية كقرارات

(1) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص105. انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005).المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص 24. انظر أيضا. الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص158. كذلك انظر الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص93. انظر أيضا: Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, p 739.



الاستثمار على سبيل المثال لا الحصر ومن معدلات الدوران الآتي:

1. معدل دوران رأس المال العامل[1]:

هناك نوعان من رأس المال هما إجمالي رأس المال والذي هو مقدار الموجودات المتداولة والنوع الثاني هو صافي رأس المال والذي هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة. ولمعرفة مدى كفاءة رأس المال العامل يتم تحديد عدد مرات دورانه أي المرات التي يدورها خلال السنة المالية وكلما دار رأس المال العامل أكثر كلما زاد هامش الربح حيث أن الدورة المالية تعني تحول النقد إلى سلعة عن طريق الشراء ومن ثم تباع السلعة ويستلم قيمتها على شكل نقد، فهذه العملية عملية تحوّل النقد إلى سلعة والسلعة إلى نقد تمثل الدورة المالية ولاشك أن المنشاة تشتري وتبيع من اجل تحقيق الربح، فان المنشاة تشتري بثمن وتبيع بأعلى من ثمن الشراء في اغلب الأحيان، وهذا الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع هو إجمالي الربح بصورة مبسطة وكل هذا يعني أن عملية الدوران تحقق أرباحا، لذا كلما زادت عملية الدوران زادت الأرباح لهذا نقيس معدل الدوران من اجل معرفة مدى ربحية المشروع.

وبطبيعة الحال يمكن استخدام معدلات الدوران كأحد أساليب وطرق الرقابة التي تساعد الإدارة في الكشف عن مدى حركة ونشاط كل قسم أو كل إدارة فرعية من إدارات المشروع، وبالتالي نستطيع تحديد أي الفروع أو الأقسام كان جيدا أم لا، فإذا ما كان هناك تلكؤ في احد الأقسام يمكن دراسة الأسباب ومن ثم معالجة هذا التلكؤ أو الانحراف.

معدل دوران رأس المال العامل = (صافي المبيعات ÷ متوسط رأس المال العامل) = مرة

حيث أن:

متوسط رأس المال العامل=(الأصول المتداولة في أول المدة + الأصول المتداولة في آخر المدة)÷2

---

(1) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص159. انظر أيضا: الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص94.



ويمكن احتساب معدل الدوران باليوم: = (360 ÷ **معدل دوران رأس المال العامل) = يوم**

2. معدل دوران المدينين[1] :

وهذا المعدل يقيس دوران المدينين وعادة ما تنشأ الذمم المدينة نتيجة تعامل المنشاة مع الغير أي عندما تبيع منتجاتها إلى الزبائن على الحساب وغالبا ما تضع هذه المنشات شروط لتسديد الديون التي بذمة الزبائن لذلك ينبغي إن تكون هناك إدارة مالية وتمويل كفوءة في إدارة هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة باعتبار أن عدم تسديد المدينين لديونهم سيؤدي إلى تحمل المنشاة كلفة باهظة لعدم التسديد أو تأخر التسديد أو عدم التسديد نهائيا لان ذلك سيضع المنشاة في عسر مالي. لذا فان قياس معدل دوران المدينين سيبرّز دور إدارة التمويل وإدارة المبيعات في مدى نجاحها في وضع الشروط الجيدة في عدم ازدياد الديون المعدومة أو تأخر التسديد عن طريق دراسة وضع المدينين قبل إعطائهم بضاعة على الحساب.

معدل دوران المدينين = (صافي المبيعات الآجلة ÷ متوسط رصيد المدينين) = مرة

حيث أن:

متوسط رصيد المدينين = (المدينين أول المدة + المدينين آخر المدة) ÷ 2

وهناك نسبة أخرى والتي تستخدم لأغراض تقييم نوعية ديون المشروع هي[2]:

(1) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص105. انظر أيضا: الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص159. انظر الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص95. كذلك انظر: الصياح، عبد الستار مصطفى والعامري، سعود جايد مشكور (2006). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص61.

(2) Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, p 730.



متوسط فترة التحصيل = (360 ÷ معدل دوران المدينين) = مرة

3. معدل دوران المخزون السلعي[1]:

وهذا المؤشر هو الآخر من المؤشرات المهمة والتي يمكن من خلالها معرفة كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجاتها فكلما دار المخزون أكثر كلما حقق المشروع مبيعات اكبر ومن ثم سيحقق هامش ربح اكبر.

معدل دوران المخزون = (تكلفة المبيعات ÷ متوسط رصيد المخزون) = مرة

حيث أن:

متوسط رصيد المخزون = (رصيد أول مدة + رصيد آخر مدة) ÷ 2

معدل دوران المخزون باليوم = (360 ÷ معدل دوران المخزون) = يوم

4. معدل دوران الدائنين (الذمم الدائنة)[2]:

وهذا المؤشر يستفاد منه لبيان مدى كفاءة المنشاة في تسديد التزاماتها. حيث كلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أداء المنشاة لالتزاماتها أفضل، وهذا من المؤشرات التي يؤكد عليها الدائنون والمقرضون.

معدل دوران الدائنين (الذمم الدائنة) = [المشتريات الصافية ÷ (الدائنين + أ.د) = مرة

---

(1) Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, p740.. انظر أيضا، الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص160. كذلك انظر الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص96.

(2) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص161. كذلك انظر الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص97.



معدل دوران الذمم الدائنة باليوم = (360 ÷ معدل دوران الذمم الدائنة) = يوم

5. معدل دوران الأصول[1]:

معدل دوران الأصول المتداولة = (صافي المبيعات ÷ الأصول المتداولة) = مرة

معدل دوران الأصول الثابتة = (صافي المبيعات ÷ الأصول الثابتة) = مرة

معدل دوران مجموع الأصول = (صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول) = مرة

نستفيد من هذه المؤشرات في معرفة كفاءة الإدارة في استثمار مصادر التمويل في الاستخدامات، وكما هو واضح من المعدلات أعلاه نستطيع استخراج معدل دوران الأصول المتداولة والثابتة وإجمالي الأصول من اجل تحديد الدوران لكل فقرة من فقرات الأصول وبالتالي نستطيع تشخيص أي فقرة يكون دورانها اقل وأي فقرة هي أفضل من اجل تحديد الخلل إذا ما كان هناك خلل ومن ثم تصحيح هذا الخلل.

المجموعة الرابعة: نسب الربحية[2] Profitability Ratios:

(1) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص106. انظر أيضا الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص162. كذلك انظر الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص97. كذلك انظر، الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005).المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص26.

(2) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص106. انظر أيضا الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص161. كذلك انظر الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص77. كذلك انظر، الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005).المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص27. أيضا انظر الصياح، عبد الستار مصطفى والعامري، سعود جايد مشكور (2006). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص 63 وما بعدها.

انظر أيضا: Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, p 736.



تتناول هذه النسب ربحية المنشاة وهذه النسب يستخدمها المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من اجل تحديد مسار استثماراتهم ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل الراسي وإذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة يكون أكثر فائدة باعتبار أن ذلك سوف يحدد اتجاهات هوامش الربح ونسب المصروفات وهذا يؤدي إلى معرفة أداء المشروع وربحيته وهل يسير صعودا، أي هل أن المشروع يطوّر من أداءه أم لا. ومن هذه النسب الآتي:

1. العائد على المبيعات[1]:

هذه النسبة تقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المنشاة.

العائد على المبيعات = (صافي الربح بعد الضريبة *100) / صافي المبيعات = %

حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو عن السنوات السابقة لنفس المنشاة كلما كان معبرا عن أداء جيد للمنشاة، وإلا إذا كانت النسبة منخفضة فان ذلك يعبر عن وجود تكاليف زائدة سواء الإدارية أو تكاليف البيع والتوزيع أو التكاليف العرضية أو أن أسعار البيع كانت غير مرتفعة بالنسبة إلى تكاليفها ومن ثم ينبغي دراسة أو إجراء تحليل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.

2. العائد على إجمالي الأصول[2]:

(1) الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005).المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص27. أيضا انظر الجمعية السعودية للمحاسبة (2006). تحليل القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم، مصدر سابق ذكره، ص29.

(2) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص106. انظر أيضا الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005).المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص28. أيضا انظر الجمعية السعودية للمحاسبة (2006). تحليل القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم، مصدر سابق ذكره، ص30.



يقيس هذا المعدل أو النسبة مدى ربحية الأصول أو الإنتاجية النهائية للأصول وكلما كان هذا المعدل مرتفعا سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المنشاة، كلما كان أداء المنشاة أفضل وأنها تحقق أرباحا جيدة.

العائد على إجمالي الأصول = (صافي الربح بعد الضريبة *100 / متوسط إجمالي الأصول = %

3. العائد على حقوق الملكية[1]:

نستفيد من هذه النسبة لقياس العائد المتحقق على أموال الملاك المستثمرة في الأسهم العادية بالمنشاة وإذا ما كانت هناك أسهم ممتازة فإنها تطرح، حيث أن هذه النسبة تحتسب فقط حقوق الملكية والمتمثل براس مال الأسهم العادية والاحتياطيات والأرباح المبقاة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو لسنوات سابقة لنفس المنشاة، دلَّ ذلك على حالة ايجابية وجيدة لأداء الشركة والعكس صحيح أيضا، وبالتالي على إدارة المنشاة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها.

العائد على حقوق الملكية = [(صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة) *100] / متوسط حقوق الملكية للأسهم العادية = %

متوسط حقوق الملكية = (حقوق الملكية من راس مال أسهم عادية واحتياطيات وأرباح مبقاة أول المدة + حقوق الملكية من راس مال أسهم عادية واحتياطيات وأرباح مبقاة آخر المدة) / 2

4. نسبة مجمل ربح العمليات[2]:

(1) الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005).المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص28. أيضا انظر الجمعية السعودية للمحاسبة (2006). تحليل القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم، مصدر سابق ذكره، ص30.

(2) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص149. كذلك انظر الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص78.



وهذه النسبة تستخدم لمعرفة كفاءة الإدارة في مجال تعاملها مع عناصر تكلفة المبيعات ومدى قدرتها على التحكم والسيطرة على هذه التكاليف وتكون هذه النسبة بالشكل التالي:

نسبة مجمل ربح العمليات = (مجمل ربح العمليات ÷ صافي المبيعات) × 100

ويمكن صياغة هذه النسبة كالتالي:

نسبة مجمل ربح العمليات = [(صافي المبيعات- تكلفة المبيعات) ÷ صافي المبيعات] × 100

5. هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب)[1]:

هامش ربح التشغيل = (صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات) ×100

وتستخدم هذه النسبة كمقياس عام لكفاءة التشغيل لان الإدارة لا تستطيع السيطرة على الفوائد أو الضريبة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى، وبالتالي ينبغي إجراء عملية فحص لجميع عناصر المصروفات من اجل معرفة اتجاهات المصروفات ومن ثم تحديد الخلل ومعالجته ويعد هذا الإجراء ضروري كأحد اجراءت الرقابة وتقويم الأداء.

6. هامش الربح قبل وبعد الضرائب[2]:

وهذه النسبة تكشف مقدار الأرباح من كل دينار واحد من المبيعات الصافية.

هامش الربح قبل الضرائب = (الأرباح قبل الضرائب ÷ صافي المبيعات) × 100

---

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص78

(2) ألنعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، مصدر سابق ذكره، ص102. انظر أيضا الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص151. كذلك انظر الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص79



هامش الربح بعد الضرائب = (الأرباح بعد الضرائب ÷ صافي المبيعات) × 100

ويمكن إضافة مؤشرين آخرين هما:

ربحية السهم الواحد = (الأرباح بعد الضرائب ÷ عدد الأسهم العادية)

توزيعات الأرباح للسهم الواحد = (توزيعات الأرباح المدفوعة ÷ عدد الأسهم العادية)

التقسيم الثاني: النسب المالية وفقا للقوائم المالية:

إن أدوات وأساليب وطرق التحليل المالي طبقا لهذا الرأي تضم فقط النسب المالية والنسب المالية حسب هذا الرأي تُصنف حسب القوائم المالية ويكون التقسيم كآلاتي[1]:

1. نسب قائمة المركز المالي:

كما يعرف المحاسبون فان قائمة المركز المالي تتكون من جانبين جانب يضم الهيكل التمويلي وجانب آخر يضم الاستخدامات لذا فان هناك نسب تخص الهيكل التمويلي وأخرى تخص الاستخدامات، عليه سيتطرق الباحث إلى نسب الجانبين، وهي كالآتي:

أ. التناسق في الهيكل التمويلي[2]:

حيث سننسب كل مجموعة رئيسية من مصادر التمويل إلى مجموع مصادر التمويل كالتالي:

1. الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي = (حقوق الملكية ÷ الخصوم) × 100
2. الوزن النسبي للالتزامات في الهيكل التمويلي = (الالتزامات ÷ الخصوم) × 100

(1) Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P. (2003). Financial management and analysis, John Wiley & Sons Inc, Second Edition, p721. انظر أيضا: الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص125.

(2) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص130. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص41.



3. حقوق الملكية مقارنة بالالتزامات = (حقوق الملكية ÷ الالتزامات) = مرة
4. الالتزامات مقارنة بحقوق الملكية = (الالتزامات ÷ حقوق الملكية) = مرة
5. الوزن النسبي لرأس المال = (رأس المال ÷ الخصوم) × 100
6. الوزن النسبي للاحتياطيات = (الاحتياطيات ÷ الخصوم) × 100
7. الوزن النسبي للأرباح المحتجزة = (الأرباح المحتجزة ÷ الخصوم) × 100
8. الوزن النسبي للالتزامات قصيرة الأجل = (الالتزامات قصيرة الأجل ÷ الخصوم) × 100
9. الوزن النسبي للالتزامات طويلة الأجل = (الالتزامات طويلة الأجل ÷ الخصوم) × 100
10. معدل الأداء الأولي = [(الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) ÷ رأس المال] × 100

ب. التناسق في الاستخدامات "الهيكل الاستثماري"(1):

وهي النسب التي تخص جانب الاستخدامات وتتم عن طريق إيجاد الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الأصول مقارنة بالمجموعة الفرعية التي ينتمي له ذلك العنصر، وهذه العملية هي لمعرفة جانب الأصول من قائمة المركز المالي لكي تكتمل الصورة في عملية تقييم المنشاة واهم هذه النسب الآتي(2):

1. الوزن النسبي للأصول الثابتة مقارنة بالهيكل الاستثماري = (الأصول الثابتة ÷ مجموع الأصول) × 100.

(1) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص126. كذلك انظر الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص47. انظر أيضا: Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P. (2003). Financial management and analysis, John Wiley & Sons Inc, Second Edition, p741.

(2) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص126. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص47. انظر أيضا: Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P. (2003). Financial management and analysis, John Wiley & Sons Inc, Second Edition, p742.



2. الوزن النسبي للأصول المتداولة مقارنة بالهيكل الاستثماري = (الأصول المتداولة ÷ مجموع الأصول) × 100.

وهكذا يتم نسبة كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة أو الثابتة إلى مجموع الأصول المتداولة أو الثابتة من اجل معرفة الوزن النسبي لذلك العنصر، أي يتم نسبة النقدية مثلا إلى مجموع الأصول المتداولة أو يتم نسبة المكائن إلى مجموع الموجودات الثابتة وهكذا دواليك.

2. نسب قائمة الدخل:

هذه النسب تخص قائمة الدخل وبالتالي فان هذه النسب تخص حسابات النتيجة ومن هذه النسب الآتي[1]:

أ. نسب الربحية:

وقد تطرقنا إلى هذه النسب فيما مضى ولكنها تتكون من الآتي:

1. نسبة مجمل ربح العمليات[2]:

وهذه النسبة تستخدم لمعرفة كفاءة الإدارة في مجال تعاملها مع عناصر تكلفة المبيعات ومدى قدرتها على التحكم والسيطرة بهذه التكاليف وتكون هذه النسبة بالشكل التالي:

نسبة مجمل ربح العمليات = (مجمل ربح العمليات ÷ صافي المبيعات) × 100

---

(1) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص147. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص77. انظر أيضـا: Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P. (2003). Financial management and analysis, John Wiley & Sons Inc, Second Edition, p723.

(2) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص149. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص78. انظر أيضـا: Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P. (2003). Financial management and analysis, John Wiley & Sons Inc, Second Edition, p723.



ويمكن صياغة هذه النسبة كالتالي:

نسبة مجمل ربح العمليات = [(صافي المبيعات-تكلفة المبيعات) ÷ صافي المبيعات] × 100

2. هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب)[1]:

هامش ربح التشغيل = (صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات) ×100

وتستخدم هذه النسبة كمقياس عام لكفاءة التشغيل لان الإدارة لا تستطيع السيطرة على الفوائد أو الضريبة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى، وبالتالي ينبغي إجراء عملية فحص لجميع عناصر المصروفات من اجل معرفة اتجاهات المصروفات ومن ثم تحديد الخلل ومعالجته، ويعد هذا الإجراء ضروري كأحد اجراءت الرقابة وتقويم الأداء.

3. هامش الربح قبل وبعد الضرائب[2]:

وهذه النسبة تكشف مقدار الأرباح من كل دينار واحد من المبيعات الصافية.

هامش الربح قبل الضرائب = (الأرباح قبل الضرائب ÷ صافي المبيعات) × 100

هامش الربح بعد الضرائب = (الأرباح بعد الضرائب ÷ صافي المبيعات) × 100

ب. نسب المصروفات[3]:

بعد أن عرفنا اتجاه الربحية في المشروع عن طريق استخدام نسب الربحية يتحتم علينا معرفة اتجاه المصروفات والتي تعني التدفقات المالية الخارجة من المنشاة وكما نعرف فان المصروفات تؤدي إلى نقص الأصول أو زيادة في الخصوم أو كلاهما.

---

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص78. انظر أيضا: Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P. (2003). Financial management and analysis, John Wiley & Sons Inc, Second Edition, p897.

(2) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص150. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص79.

(3) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص152. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص80.

ينبغي دراسة المصروفات بدقة بل وبأدق التفاصيل ومعرفة نسبة كل عنصر من عناصر المصروفات من اجل الحد من ارتفاع نسب المصروف التي تؤدي إلى تدني أرباح المشروع إن لم تؤدي إلى خسارة المشروع سيما في بلدان العالم النامي والتي تتصف بوجود بطالة مقنعة ناهيك عن أن كثيرا من هذه البلدان لا تربط الأجور والرواتب بالإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة المصروفات بصورة كبيرة.

إن كثيرا من المشاريع هي في حقيقتها تحقق أرباحا لا بأس بها إلا أن بعض المصاريف غير المبررة والغير ضرورية تؤدي إلى تخفيض وتدنيه الإرباح بصورة كبيرة لذا ينبغي الانتباه إلى هذا الجانب. ويمكن للإدارة أن تستخدم هذه النسب كأحد أساليب الرقابة من حيث معرفة مدى سلامة قرارات الأقسام المختلفة في مجال المصروفات والأجور والرواتب وعلى سبيل المثال هل أن زيادة الرواتب والأجور كان على أساس الربط بالإنتاجية أم لا وهل أن إنتاجية الفرد ازدادت أم لا.

كما نستطيع معرفة أداء قسم التسويق مثلا عن طريق معرفة اتجاهات المبيعات هل ازدادت أم لا حيث أن قسم التسويق يساعد على زيادة الطلب على السلع عن طريق إبراز مميزات السلعة التي تنتجها المنشاة وتعريف الجمهور بها ومن ثم هناك احتمال أن الإقبال على السلعة سيزداد وبالتالي يمكن قراءة مساهمة قسم التسويق عن طريق تحليل المبيعات ومعرفة اتجاهها إلى غير ذلك من أساليب. كذلك يمكن الاستفادة من هذه النسب في مسائل الفساد الإداري والتجاوزات عن طريق مقارنة وتحليل عناصر التكاليف مع مشروعات مماثلة للوقوف على الأسعار والتكاليف والمصروفات الحقيقية.

ومن نسب المصروفات الآتي[1] :

1. المصروفات/المبيعات = (إجمالي المصروفات ÷ المبيعات) × 100

---

(1) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص152. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص80.



2. مصروفات التسويق/المبيعات الصافية = (مصروفات التسويق ÷ المبيعات الصافية) × 100
3. المصروفات الايرادية / المبيعات الصافية = (المصروفات الايرادية ÷ المبيعات الصافية) × 100
4. المصروفات التجارية/ المبيعات الصافية = (المصروفات التجارية ÷ المبيعات الصافية)×100
5. الوزن النسبي للأجور = (الأجور ÷ إجمالي المصروفات) × 100
6. الوزن النسبي للإيجارات = (الإيجارات ÷ إجمالي المصروفات) × 100
7. الوزن النسبي لمصروفات الماء والكهرباء=(مصروفا ت الماء والكهرباء÷إجمالي المصروفات)×100

وهكذا يستمر المحلل في نسبة كل عنصر من عناصر المصروفات إلى مجموع المصروفات الإجمالية من اجل معرفة الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر المصروفات وكذلك من اجل معرفة أي المصروفات لها وزن كبير ويؤثر على ربحية المشروع بعد ذلك يقوم المحلل بدراسة السبب وراء زيادة هذه المصروفات وأخيرا معالجة هذا الانحراف.

3. النسب المالية المشتركة[1]:

وهذه النسب كما يدل عليها عنوانها أنها نسب مشتركة من القائمتين حيث يأخذ عنصر أو أكثر من احد القائمتين مع عنصر أو أكثر من القائمة الأخرى ويستفاد من هذه النسب في مجالات قرارات الاستثمار أو تقييم أي نشاط من نشاطات المشروع وغالبا ما تستخدم هذه النسب لتقييم أداء المشروع المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل.

وقد تطرقنا إلى اغلب هذه النسب عندما تطرقنا إلى نسب النشاط أو الدوران وسنشير فقط إلى أنواعها.

(1) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص158. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص93. انظر أيضا: Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P. (2003). Financial management and analysis, John Wiley & Sons Inc, Second Edition, p739.

ومن النسب المالية المشتركة ما يلي[1]:

أ. معدل دوران راس المال العامل.

ب. معدل دوران الدائنين.

ج. معدل دوران المخزون السلعي.

د. معدل دوران الدائنين.

ه. معدل دوران الأصول.

4. النسب المعيارية[2]:

النسب المعيارية هي نسب تخمينية ولكنها توضع وفق أسس علمية وبناءا على بعض طرق التنبؤ والتي تكون مبنية على حصيلة قيم التنفيذ الفعلي للمشروع لسنوات سابقة. لذا فان النسب المعيارية هي نسب تسعى إدارة المشروع لتحقيقها ويستفاد من هذه النسب في عملية التخطيط والرقابة على الأنشطة المختلفة حيث توفر هذه النسب لإدارة المشروع أو للمحلل المالي إمكانية مقارنة هذه النسب " النسب المعيارية " بالنسب الفعلية التي تحققت وعلى ضوء ذلك يتم معرفة مقدار الانحرافات ومن ثم تحليل الأسباب الكامنة وراء هذه الانحرافات.

والنسب المعيارية مختلفة[3] فمنها ما تخص صناعة معينة حيث هناك نسب مقبولة أو

---

(1) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص158. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص93.

(2) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص158. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص93.

(3) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص173. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص98.



متعارف عليها في مجال صناعة معينة، وهناك نسب مقتبسة من مشاريع مماثلة أو منافسة ولكنها ناجحة في عملها.

وأيضا توجد نسب مستخرجة من نفس المشروع وذلك من واقع الخبرة التي اكتسبت في السنوات السابقة وتعد النسب المعيارية من النسب المهمة التي يعتمد عليها المخطط في وضع خططه المستقبلية بالإضافة إلى فائدتها في مجال الرقابة وتقييم الأداء.

وهناك طرق مختلفة لاستخراج هذه النسب منها:

أ. طريقة المتوسط الحسابي[1]:

حيث يؤخذ المتوسط الحسابي لعدد من السنين فنجمع قيم تلك السنين ونقسم المجموع على عدد السنين كما في المثال التالي:

مثال1:

كان رصيد المدينين لأحد المنشات للسنوات من 2001-2006 على التوالي (وبالدنانير) الآتي:

12000- 11000-10000-8000-9000-7000

الحل:

المتوسط الحسابي = (12000+11000+10000+8000+9000+7000) ÷ 6 = 9500

لذا سيكون رصيد المدينين لهذه المنشاة عام 2007 هو 9500 دينار

ب. طريقة الوسيط[2]:

---

(1) القاضي، دلال وعبد الله، سهلية والبياتي، محمود (2003). الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص53.

(2) القاضي، دلال وعبد الله، سهلية والبياتي، محمود (2003). الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، مصدر سابق ذكره، ص64.



في الوسيط تؤخذ القيمة التي تقع في الوسط (هذا فيما إذا كان عدد القيم فرديا) وبعد ترتيب القيم تصاعديا أو تنازليا.

أما إذا كان عدد القيم زوجيا فإننا سنأخذ المتوسط الحسابي للقيمتين اللتين تقعان في الوسط بعد ترتيب القيم تنازليا أو تصاعديا.

سنقوم بأخذ القيم التالية ونطبق عليه عملية استخراج الوسيط وهي رصيد المدينين لأحد المنشات وبالدنانير للأعوام (2000-2006) كآلاتي:

12000-11500-10000-10500-8000-9000-7000

الحل:

أولا: نرتب القيم تصاعديا فتكون كالآتي:

12000-11500-10500-10000-9000-8000-7000

ثم نحسب عدد القيم فنجد عددها سبع وهو عدد فردي، إذا نأخذ القيمة التي تقع في الوسط وبالتالي فان الوسيط = 10000 دينار وهو يمثل رصيد المدينين لعام 2007.

لنأخذ مثال آخر:

مثال2:

كان رصيد المدينين لأحد المنشات للسنوات 2001-2006 على التوالي وبالدنانير كالآتي:

16000-11000-14000-13000-15000-12000

الحل:

أولا: نرتب القيم تنازليا:



11000-12000-13000-14000-15000-16000

بما إن عدد القيم زوجي فسنأخذ القيمتين اللتين تقعان في الوسط وهما 13000-14000

ونأخذ لهما الوسط الحسابي = (13000+14000) ÷ 2 = 13500 دينار

إذا الوسيط هو 13500 دينار وهي رصيد المدينين لعام 2007

خلاصة الكلام إن ما يميز الوسيط هو عدم تأثره بالقيم المتطرفة كما هو عليه في المتوسط الحسابي.

ج. طريقة المتوسط الزمني المتحرك[1]:

ويحتسب كالتالي:

مثال3:

كانت نسبة الدوران للمخزون السلعي لأحد الشركات للأعوام من 2001-2006 بالتوالي كالآتي:

1.4-1.9 -1.6 -1.8 - 1.7- 1.5

الحل:

أولا: نرتب القيم ترتيبا تصاعديا أو تنازليا ولنرتبها هنا تصاعديا فتكون كالآتي:

1.9 – 1.8 – 1.7 – 1.6 - 1.5 – 1.4

ثانيا: لاستخراج النسبة المعيارية لسنة 2007 على أساس فترتين سنعمل الآتي:

نأخذ المتوسط الحسابي لأول نسبتين = (1.4+1.5) ÷ 2 = 1.45

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص101.



الآن سنأخذ الناتج أي المتوسط الحسابي للنسبتين السابقتين وهو 1.45 مع القيمة الثالثة والتي هي 1.6 ونأخذ لهما وسط حسابي كما يلي:

$$1.525 = 2 \div (1.6+1.45)$$

وهكذا نستمر إلى آخر قيمة كما يلي:

$$1.613 = 2 \div (1.7+1.525)$$

$$1.707 = 2 \div (1.8+1.613)$$

$$1.8 = 2 \div (1.9+1.707)$$

والناتج الأخير هو يمثل النسبة المعيارية لدوران المخزون السلعي عام 2007 ويمكن استخراج المتوسط الحسابي لثلاث فترات أو أربع أو أكثر.

التقسيم الثالث: التقسيم وفقا للأساليب التقليدية والحديثة:

وهي تقسيمات أخرى لأساليب وأدوات وطرق التحليل المالي، حيث أن كل التقسيمات السابقة فيما يخص أساليب وطرق وأدوات التحليل المالي تعتبر من وجهة نظر بعض المختصين[1] هي أدوات وأساليب تقليدية، حيث يرى بان الطرق والأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي تنقسم إلى:

1. الطرق والأساليب التقليدية:

أ. النسب المالية.

ب. المقارنات.

2. الطرق والأساليب الحديثة:

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره ص37.



أ. الأساليب الإحصائية.

ب.الأساليب الرياضية: وتنقسم إلى:

1. طريقة الارتباط والانحدار.
2. طريقة البرامج الخطية.
3. المصفوفات الخطية والموجهة.

فيما مضى تطرق الباحث إلى الجزء الأول من الطرق والأساليب التقليدية طبقا للتوصيف أعلاه، وهذا الجزء هو النسب المالية والذي كان يمثل الفقرة أ، لذا سيتطرق الباحث فقط إلى أسلوب المقارنات والذي يمثل الفقرة ب، ومن ثم سيتطرق إلى الأساليب الحديثة والتي تمثل الرقم 2.

ب. أسلوب المقارنات:

أسلوب المقارنات هو الأسلوب الثاني من الأساليب التقليدية[1] إلا أن هذا الأسلوب يمتد ليشمل استخدامه ضمن الأساليب الكمية، وهذا الأسلوب يستخدم في عدة مجالات ويتوقف ذلك على مدى حاجة المحلل المالي حيث يقوم بمقارنة البيانات الفعلية لسنة معينة ببيانات فعلية للسنوات السابقة، أو مقارنة بيانات فعلية لعنصر ما مع بيانات معيارية مستقبلية لنفس العنصر، وكذلك يمكن مقارنة بيانات عنصر معين مع بيانات فعلية لنفس العنصر ولكن مع منشأة أخرى أو منشأة منافسة.

لكن هناك بعض الأمور التي يجب أن يأخذها المحلل بنظر الاعتبار منها[2]:

1. على المحلل أن لا يكتفي فقط بالأرقام المطلقة عند المقارنة بل ينبغي أن يستخدم القيم النسبية للتغير لكي تكون الصورة أكثر وضوحا.

---

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص117.

(2) الحيالي، وليد (2007). مذكرات في التحليل المالي، الدنمارك، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص38.



2.لا يجوز إجراء مقارنات بين عناصر مختلفة بل يجب إجراء المقارنة بين عناصر لها طبيعة واحدة.

3.على المحلل أن يقدم تفسيرات مقتضبة عن التغيرات الحاصلة وينبغي أن تكون هذه التفسيرات واضحة وجلية وان تكون في متن التقرير المالي[1].

عملية التحليل المالي وفق أسلوب المقارنات تحتاج إلى إعداد جدول خاص يسمى بجدول المقارنات[2] وعدد حقول هذا الجدول يعتمد على طبيعة البيانات المراد تحليلها وطول الفترة الزمنية المراد إجراء تحليل لها.غالبا ما يتكون هذا الجدول من أربعة حقول حقل للتفاصيل وثاني للبيانات التاريخية وهذا الحقل يتكون من خانات تعتمد على عدد طول الفترة الزمنية وحقل ثالث يظهر التغيرات المطلقة فيه خانتين خانة للتغيرات الموجبة والخانة الثانية للتغيرات السالبة وحقل رابع للتغيرات النسبية وأيضا فيه خانتين خانة للتغيرات النسبية الموجبة وآخر للسالبة، ويمكن إضافة حقلين آخرين للجدول إذا ما أريد مقارنة النسب الفعلية مع النسب المعيارية فيكون حقل للتغيرات المعيارية المطلقة وحقل للتغيرات المعيارية النسبية. وهذه الجداول تعتمد على المحلل المالي وطريقته في التحليل.

نعتقد أن المقارنات الراسية لها فائدة كبيرة في مجال الرقابة باعتبارها ستحدد الانحرافات بصورة جلية وواضحة ومن ثم نستطيع دراسة الأسباب الكامنة وراء هذه الانحرافات سيما إذا أجريت هذه المقارنات بالمقارنة مع نسب معيارية مستهدفة.

2. الطرق والأساليب الحديثة (الطرق الكمية):

تعني الأساليب الحديثة هي الطرق الكمية في التعبير وهذه الطرق والأساليب تكون

(1) الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان(1996). التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص194.

(2) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص118. انظر أيضا: الحيالي، وليد (2007). مذكرات في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص38.



أكثر دقة من الأساليب التقليدية بالإضافة إلى السرعة في الوصول إلى النتائج، والأساليب الحديثة تنقسم إلى[1]:

أ. الأساليب الإحصائية[2]:

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، والغاية من ذلك هو لمعرفة وتوضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة أساس من بين السلسلة الزمنية وتتم المقارنة مع سنة الأساس. ولكن ينبغي اختيار سنة الأساس وفق معايير دقيقة وموضوعية وبعيدة عن التحيز لكي تكون عملية المقارنة عملية موضوعية وصحيحة.

أما رقم القياس فيعرف "بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة معينة"[3].

يذكر انه عند إجراء التحليل المالي لعدد من السنوات طبقا للأرقام القياسية فيسمى بأسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، وينبغي ألا تتجاوز السلسلة الزمنية أكثر من خمس سنوات لكي تكون النتائج دقيقة سيما بعد بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي التي ضربت غالبية دول العالم والتي تؤثر على القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي يكون الفرق كبيرا عندما تجرى عملية المقارنة لفترة أكثر من خمس سنوات ومن ثم فان عملية التحليل المالي ستكون غير ذات جدوى.

---

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص129.

(2) الحيالي، وليد (2004) الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص130. انظر أيضا: الحيالي، وليد (2007). مذكرات في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص41.

(3) الحيالي، وليد (2004) الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص130. انظر أيضا: الحيالي، وليد (2007). مذكرات في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص41.

ويمكن احتساب العلاقة بين المؤشرات وفقا لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروبا في 100.

وتكون العلاقة كالآتي:

(قيمة العنصر في سنة المقارنة ÷ قيمة العنصر في سنة الأساس) × 100

عملية التحليل وفق الأساليب الإحصائية:

هناك بعض الإجراءات التي ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند إجراء التحليل وفق الأساليب الإحصائية وهي[1]:

أ. لا يجوز إتباع هذا الأسلوب إلا عندما توجد سلسلة زمنية من البيانات.

ب. إعداد جدول من حقلين، حقل للعناصر وآخر للسنوات ويضم عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية.

ج. نعتبر قيمة الأساس 100 ثم ننسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروبا في 100

عند إكمال الجدول التحليلي سنحصل على التغيرات التي حدثت لكل عنصر والذي يسمى بتحليل الاتجاهات، ونستطيع كذلك أن نعمل رسم بياني لكل مؤشر أو عنصر من اجل توضيح اتجاهات التغيرات التي حدثت للسلسلة الزمنية.

ب. الأساليب الرياضية[2]:

أدخلت التطبيقات الرياضية في كثير من المعارف والعلوم، والتحليل المالي حاله حال بقية المعارف والعلوم، سيما أن الرياضيات تستطيع أن تُنجز الحلول بأقل جهد وأسرع وقت.

---

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص131.

(2) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص135.



وهذا ما شجع الباحثين في التوسع باستخدام هذه الطرق وسيما إذا أمكن تصوير هذه الأمور بصورة كمية، أو لمحاولة معرفة وجود علاقات بين بعض الظواهر كدراسة العلاقة بين الأرباح والمصروفات أو العلاقة بين المبيعات وعدد العاملين، حيث يحاول المحلل المالي دراسة العلاقة بين هذه الظواهر من اجل معرفة هل توجد علاقة بين هذه المتغيرات أولا ومن ثم أي هذه الظواهر مثلا متغير مستقل وأيها متغير تابع. هناك طرق عديدة يستخدمها المحلل المالي مثل البرامج الخطية، طريقة الإحداثيات، البرامج المتغيرة وغيرها من الطرق الرياضية. واهم هذه الطرق:

1. طريقة الارتباط والانحدار:

نظرية الارتباط بصورة عامة تدرس شدة أو قوة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين (X, Y). أما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني بأفضل علاقة اقتران ممكنة بالشكل $Yi = f(x)$ فتسمى بدراسة الانحدار. والمنحنى أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الانحدار[1].

ولدراسة السوق على سبيل المثال يمكن أن نستخدم الانحدار والارتباط كي نوجد العلاقة بين الأموال التي خصصت للدعاية لبضاعة معينة ومقدار البضاعة المباعة أو الربح الذي تحقق نتيجة الدعاية. ويمكن استخدام معادلة الانحدار لتقدير كمية البضاعة المباعة عن طريق تحديد المبلغ المخصص للدعاية. يذكر انه ينبغي استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا لا عبرة ولا فائدة من استخدام طريقة الارتباط حينما لا توجد علاقة بين الظواهر محل التحليل والدراسة.

---

(1) القاضي، دلال وعبد الله، سهلية والبياتي، محمود (2003). الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، مصدر سابق ذكره، ص129.انظر أيضا: الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص136.



2. طريقة البرامج الخطية:

البرمجة تعني وضع المشكلة المراد دراستها بصيغة رياضية أو نموذج رياضي ومن ثم حلها، لذا فان البرمجة الخطية بهذا المعنى تتضمن تخطيط مختلف الأنشطة من اجل الحصول على نتائج مثلى. ويمكن تعريف البرمجة الخطية " هي إحدى نماذج البرمجة الرياضية التي تهتم بالتوزيع أو التخصيص الفعال لموارد محددة على أنشطة معروفة بقصد الوصول إلى الهدف المطلوب"[1].

وتستخدم البرمجة الخطية في عدة أمور منها[2]:

1. المساعدة في اتخاذ القرارات سيما المتعلقة بوظائف المنشاة الرئيسية.
2. تحديد المزيج الأمثل من الإنتاج للحصول على اكبر منفعة ممكنة.
3. المساعدة في التخطيط والرقابة على الإنتاج.
4. تساعد البرمجة الخطية في اختيار طرق الإنتاج التي تحقق اكبر منفعة ممكنة.
5. تساعد في تحديد أفضل الطرق لتوزيع المنتجات من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستخدام.
6. تساعد في عملية احتساب ومن ثم السيطرة على طاقات المكائن من اجل الوصول إلى اقل التكاليف.

والبرمجة الخطية تتكون من طرق عديدة كمعادلة المستقيم $Y= aX+b$

أو طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلكس، صفوف الانتظار، الشبكات وغيرها كثير.

فمثلا يمكن استخدام هذه الطرق في إعداد القوائم المالية المخططة[3]، فيمكن استخدام طريقة

(1) قاسم، صبحي المحمد (1996). مقدمة في بحوث العمليات، عمان، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص14.

(2) قاسم، صبحي المحمد (1996). مقدمة في بحوث العمليات، مصدر سابق ذكره، ص16.

(3) توفيق، محمد شريف (2006). إعداد القوائم المالية المخططة " المتنبأ بها"، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، ص4 وما بعدها، ويوجد نسخة من الكتاب على الموقع التالي: www.mstawfik.tripod.com



السمبلكس في استخراج المبيعات المتوقعة للأشهر القادمة وذلك بناء على دراسة قسم التسويق ومن ثم يصار إلى حساب القوائم المالية المخططة (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) بناء على ذلك، وأصبحت هذه الطرق بسيطة وذلك باستخدام بعض البرمجيات. هذه القوائم المالية المخططة يستفاد منها للأغراض التخطيطية والرقابية.

3. المصفوفات الخطية والموجه[1]:

تستخدم هذه الطريقة لحل المعادلات ذات المجاهيل المتعددة والمعقدة في المؤسسات الإنتاجية التي تتسم بالحجم الكبير، أو حل مشاكل تواجه قطاعا اقتصاديا معينا.

---

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص139.





المبحث الثالث

تقويم الأداء

هناك تعاريف عديدة لتقويم الأداء ولكنها تكاد تكون متشابهة حيث أنها تحمل نفس المعنى وان كان بعضها أوسع مفهوما من البعض الآخر إلا أن المحصلة تشير إلى تشابه هذه التعاريف، فمثلا يعرف تقويم الأداء بأنه "تقييم الأداء الاقتصادي على مستوى الوحدة الإنتاجية الصناعية بهدف معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة لتلك الوحدة الصناعية وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وآثار ذلك على المشروع نفسه وأثره على إستراتيجية الاقتصاد القومي"[1].

أي إن التقويم بصورة عامة هو عملية دراسة الأهداف المرسومة أو الخطط المرسومة مع ما تحقق فعلا بغية معرفة الانحرافات سواء كانت منها الايجابية أو السلبية[2] مع الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء تلك الانحرافات السلبية من اجل تصحيحها، والإبقاء على الحالات الايجابية بل تعضيدها من اجل الاستمرار في تطوير المشروع الذي ينعكس بدوره على مجمل الاقتصاد القومي.

1. أهمية تقويم الأداء:

إن تقويم الأداء له أهمية كبيرة ولعل أهمها الآتي[3]:

---

(1) عبد الله، عقيل جاسم (1999). تقييم المشروعات "إطار نظري وتطبيقي"، عمان، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، ص190.

(2) الموسوي، سنان (1999). إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص177.

(3) عبد الله، عقيل جاسم (1999). تقييم المشروعات "إطار نظري وتطبيقي"، مصدر سابق ذكره، ص191.

أ. تقـويم الأداء يوضـح الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد الاقتصـادية سـواء في المشروع الاقتصادي الخاص أو على مستوى الاقتصاد القومي.

ب. عملية تقويم الأداء تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بأكمل وجه.

ج. عملية تقويم الأداء ترتبط بالتخطيط حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه، ومن ثم محاولة تجاوز القصور الـذي حصـل في عملية التخطيط نفسها.

د. يساعد تقويم الأداء على التالي:

1. توجيه العاملين للقيام بأعمالهم.

2. توجيه إشراف الإدارة العليا.

3. توضح سير العمليات الإنتاجية.

4. يساعد عـلى التنسيق بـين مختلـف أوجـه النشـاط في المنشـأة حيـث تتكامـل إدارات المنشأة الفرعية كالإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد.

لذا فان عملية تقـويم الأداء عمليـة هامـة وضروريـة مـن اجـل معرفـة مـدى تحقيـق المشروع الاقتصادي لخططه بل لأهدافه ولعل عملية تقـويم الأداء هـي في حقيقتهـا جـزء مـن العملية الرقابية وهناك الكثير مـن يـرى عـلى أن عمليـة تقـويم الأداء هـي جـزء مـن عمليـة الرقابة[1].

2.كيف تتم عملية تقويم الأداء:

(1) فاضل، علي (2006). التحليل المالي لإغراض تقويم الأداء، الموقع الالكتروني للأكاديميـة العربيـة المفتوحـة في الدنمارك نقلا عن السلمي، علي (1977). تقييم الأداء في إطار نظام متكامل للمعلومات، مجلة المحاسب، العدد السادس. مصدر سابق ذكره.



التساؤل الطبيعي الذي يتبادر إلى الذهن هو كيف نقوم بعملية تقويم الأداء أي بصورة أدق ما هو المقياس الذي سنستخدمه في عملية تقويم الأداء؟ لا توجد حتى هذه اللحظة طريقة أفضل من طريقة قياس الربح ولكن أي ربح؟ عادة ما يستخدم الربح المحاسبي والذي هو عبارة عن الربح الذي يظهر في القوائم المالية، ولكن هذا الربح هو مزيج من عدة مصادر "ربح دفتري، ربح احتكاري، ربح عدم التأكد"[1].

ولكن المختصين يعتقدون أن الربح المحاسبي لا يمكن أن يكون موضوعيا أو يمكن الاعتماد عليه باعتبار أن التجارب العملية أكدت أن كثيرا من المشاريع كانت قوائمها المالية تظهر وجود أرباح وان هذه القوائم قد تظهر زيادة في الإرباح من سنة إلى سنة أخرى إلا أن الحقيقة تظهر أن هذه المشاريع آخذة في التدهور وقد تنهار مثل هذه المشاريع فجأة وبدون سابق إنذار، لذا فان الربح الذي ينبغي أن يؤخذ به هو الربح ألابتكاري والذي ينتج عن الابتكارات أو الاختراعات أو التجديدات والتي تؤدي إلى تخفيض التكلفة الحقيقية للوحدة من السلع والخدمات التي ننتجها أو نبيعها. وحجم الأرباح المطلقة في الحقيقة لا يتعلق فقط بنتيجة الأعمال التي يمارسها المشروع ولكن كذلك تتعلق بحجم الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

لذا كلما ازداد حجم المبيعات في المشروع كلما ازداد حجم الأرباح المطلق، وعندما نريد أن نقيّم الأنشطة المختلفة فإننا نستخدم المؤشر النسبي "الربحية" والذي هو في الحقيقة يمثل العلاقة بين الأرباح الصافية خلال فترة معينة وحجم المبيعات أو الإنتاج خلال نفس الفترة ومعبرا عنها بنسبة مئوية[2]. إذا مؤشر الربحية يعتبر احد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد كفاءة الأداء.

خطوات تحليل الربحية:

هناك مجالات عديدة يتضمنها برنامج تحليل الربحية وهذا الأمر يتحدد طبقا للجهة التي

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص146.
(2) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص146.



تريد إجراء هذا البرنامج، فهناك جهات داخلية وأخرى خارجية ولكل جهة هدفها الخاص بها، وبصورة عامة يتضمن برنامج تحليل الربحية الخطوات التالية[1]:

1. تحديد الهدف من التحليل: على أساس هدف التحليل يتم تحديد الخطوات اللاحقة، والمقصود بهدف التحليل هو تحديد:
   أ. موضوع التحليل: ما هو موضوع التحليل؟ هل هو تحليل ربحية الأصول مثلا أم ربحية السهم...الخ
   ب. أغراض التحليل: وهذا يرتبط بالطرف المستفيد من التحليل، حيث أن كل تحليل له أدواته وأساليبه الخاصة به والذي يختلف باختلاف الجهة التي تقوم به.
2. اختيار أساليب وأدوات التحليل:

عملية اختيار أساليب وأدوات التحليل تعتمد على المحلل المالي وعملية اختياره للأساليب والأدوات التي يعتقد أنها ستوصله إلى نتائج جيدة فقد يستخدم الطرق التقليدية أو الطرق الرياضية أو الإحصائية أو جميع هذه الطرق.

3. تحديد منهج التحليل:

ويتم تحديد المنهج أما على أساس مقارنة النتائج الفعلية مع المخططة "المعيارية" أو منهج التحليل الراسي "الثابت" أو غيرها من المناهج التي سبق الإشارة إليها في الفصول السابقة.

طرق تحليل مؤشري الأداء "الربح والربحية":

هناك ثلاثة طرق لتحليل مؤشري الأداء"الربح والربحية" وهي الآتي[2]:

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص148.

(2) الحيالي، وليد (1991). تحليل مؤشرات نتائج الأداء " الأرباح والربحية" في المشاريع الصناعية كأداة لتخطيط الإنتاجية، التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد السادس والأربعون، ص ص 37-52. انظر أيضا: الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص146.



1. طريقة التحليل الاقتصادي "الطريقة التقليدية"

2. طريقة التحليل الرياضي

3. طريقة التحليل الإحصائي

وسنكتفي بتبيان طريقة واحدة من هذه الطرق وارتأينا أن نستعرض الطريقة الإحصائية ولكن بعد أن نبين العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأرباح.

العوامل الرئيسية المؤثرة على الأرباح:

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على حجم الأرباح المطلقة في المشاريع الاقتصادية هي[1]:

1. المبيعات.

2. التكاليف.

3. المصروفات.

وينبغي تحديد حجم التغيرات التي تصيب كل عامل من العوامل أعلاه أي احتساب التغير في كمية المبيعات وتأثيرها على الأرباح وثانيا التغير في الأرباح نتيجة التغير في معدل الأرباح الإجمالية وثالثا تأثير التغير في معدل التكاليف الإجمالية على الأرباح. وخلال القيام بعملية التحليل المالي وتقويم الأداء لشركة الاسمنت السعودية في الفصل الثاني وكما في الجدولين (11-12) والشكل رقم (1) ستتضح عملية إجراء تقويم الأداء بصورة عملية.

---

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص149.



المبحث الرابع

التأجير: (Leasing)

هناك عدة صيغ من صيغ الاستثمار في مجال الموجودات، ومن هذه الصيغ هي أما عـن طريق شراء الموجودات (آلات، مكائن، معدات، مباني،..... الخ) وعملية الشراء أما أن تكون عن طريق استخدام رأس المال الخاص أو عن طريق الاقتراض.

أما الصيغة الأخرى للاستثمار هي عملية الإيجار بـدل الشراء، حيـث ظهـرت في العقـود القليلة الماضية وبالتحديد في خمسينيات القرن المنصرم، ظهرت ظاهرة الإيجـار لمختلـف أنـواع الأصول الثابتة في الولايات المتحدة الأمريكية[1]- وإلا ظاهرة استئجار العقـارات والمبـاني كانـت موجودة قبل هذا العهد – ومن ثم انتقلت هذه الظاهرة إلى أوربا واليابان في ستينيات القـرن الماضي وهذه الظاهرة سرعان مـا انـتشرت في بلـدان العـالم، وفي البلـدان العربيـة بـرزت هـذه الظاهرة في المملكة العربية السعودية حيث تشكّلت أول شركة سعودية في العام (2000)[2].

وانتشرت هذه الطريقـة مـن الاسـتثمار في أكـثر مـن خمسـين بلـدا وقـدرت الصـفقات والعقود التـي أبرمـت في هـذا المجـال بـأكثر مـن (400) مليـار دولار أمـريكي[3]، في حـين يـذكر البعض[4] أن الأصول التي تُمَوَل حاليا بطريقة الإيجار في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 30% من إجمالي الأصول المشتراة، ويبدو أن هذا النوع من الاستثمار لاقى استحسانا وقبولا كبيرا مـن قبل الشركات.

---

(1) حوار للكاتب أحمد الفهيد مع الدكتور صالح العمير رئيس مجلس إدارة شركة اوركس السعودية للتأجير، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.suhuf.net.sa/2001jaz/sep/18/ec16.htm

(2) حوار للكاتب أحمد الفهيد مع الدكتور صالح العمير رئيس مجلس إدارة شركة اوركس السعودية للتأجير، نفس المصدر السابق.

(3) حوار للكاتب أحمد الفهيد مع الدكتور صالح العمير، نفس المصدر أعلاه.

(4) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص128.



أن البديل (الإيجار) يمثل احد الوسائل التي يستطيع عن طريقها المشروع الذي يعاني من مشاكل عدم حصوله على قرض من البنوك أن يلتجأ إلى هذه الطريقة من اجل تمويل ما يحتاج إليه من تطوير أو توسعة أو تحديث وغيرها من أمور.

بالإضافة إلى ذلك يمكن إجراء عملية المقارنة من ناحية الجدوى الاقتصادية ومسالة التكاليف بين عملية الشراء والإيجار باعتبار أن أي مشروع اقتصادي يحاول ما أمكن أن يقلل التكاليف من اجل أن يحصل على أهم عامل وهو عامل التنافسية سيما وان المشروع الاقتصادي في الوقت الحاضر يمتاز أو يوصف بأنه يعيش عصر التنافسية، فكلما كانت تكاليف إنتاج السلعة التي يتاجر بها المشروع منخفضة كلما كانت قابلية هذا المشروع على المناورة والتنافس اكبر.

مفهوم التأجير وأنواعه:

عملية التأجير هي عبارة عن تأجير أصل من الأصول (مكائن، آلات، معدات... الخ) من قبل شركة معينة[1] لشركة أخرى مستفيدة وفق شروط معينة. ويعرف الاستئجار على انه[2] (عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك اصل من الأصول لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة).

الفرق الجوهري بين عملية الشراء والإيجار هو حق الملكية، حيث في عملية الشراء تنتقل الملكية للأصل إلى المشتري حال إتمام عملية الشراء، في حين أن ملكية الأصل تبقى للمؤجر، وللمستأجر حق الاستفادة من العين وفق الشروط المتفق عليها، وهذه الشروط تتعلق بمقدار الإيجار والصيانة وغيرها.

(1) عادة يتم التعامل في وقتنا الحالي بين الشركات سواء كانت هذه الشركات شركات أشخاص أو مساهمة أو غيرها من أنواع الشركات.

(2) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص128.



هناك نوعان من الإيجار[1] هما:

1.الإيجار التشغيلي (Operational Lease).

2. الإيجار التمويلي (Financial Lease).

1. الإيجار التشغيلي (Operational leasing):

يمتاز هذا النوع بالمميزات التالية[2] :

أ. عقد الإيجار يمكن أن يلغى (طبعا بعد إشعار أو إخطار المستأجر بفترة قصيرة).

ب. اتفاقية الإيجار تجري لفترة تكون اقصر من العمر الاقتصادي للأصل الذي نستأجره.

ج. المؤجر (مالك الأصل) يكون مسئولا أو يتحمل تكاليف ومصاريف التامين والضريبة والتصليح والصيانة.

2. الإيجار التمويلي (Financial Leasing):

ويسمى أيضا بالتأجير الرأسمالي، ويمتاز هذا النوع من الإيجار بالمميزات التالية[3]:

أ. اتفاقية الإيجار تشمل كل العمر الاقتصادي للأصل.

ب. المستأجر (الذي يقوم بإيجار الأصل) يكون مسئولا عن التامين والضريبة وتكاليف الصيانة.

---

(1) Olsson, Karl O. & Olsson, Magnus (2006). Finansiering, Sweden, Göteborgs Universitet , p46

(2) Olsson, Karl O. & Olsson, Magnus (2006). Finansiering, Sweden, Göteborgs Universitet. P46

انظر أيضا عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص130.

(3) عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص129.



ج. المستأجر (الذي يقوم بإيجار الأصل) غالبا له الحق أن يجدد اتفاقية الإيجار.

د. ينتهي عملية الإيجار بهذا النوع إلى تملك المستأجر للأصل الذي استأجره.

عندما تريد شركة ما أن تستثمر وتريد أن تختار بين أن تؤجر أو أن تشتري الأصول التي تستثمر فيها، عليها في هذه الحالة أن تقوم بعملية تحليل الربحية قبل اتخاذ قرار في هذا المجال. ولكن كيف تتم عملية تحليل الربحية، هذا ما سنستعرضه في الأسطر التالية:

تحليل ايجابيات وسلبيات الإيجار:

عند الخيار بين البدائل (الإيجار أو الشراء) نكون بحاجة أن نشخّص الايجابيات والسلبيات[1]:

1. ادخار في الصندوق (تدفق نقدي موجب) والذي يمثل مجموع مبلغ الاستثمار، والشركة ليست بحاجة لدفعه عند الإيجار.
2. تدفق خارج من الصندوق (تدفق نقدي سالب) والذي يمثل القيمة الحالية من تكلفة الإيجار.
3. القيمة الحالية من التكاليف البديلة للضريبة التصاعدية للاندثارات.

هناك عدة طرق لتحليل الربحية وهذه الطرق هي الآتي[2]:

1. الفائدة الصافية للإيجار Net Advantage of Leasing (NAL)
2. صافي القيمة الحالية Net Present Value (NPV)
3. معدل العائد الداخلي The Internal Rate of Return

1. الفائدة الصافية للإيجار Net Advantage of Leasing (NAL):

(1) Olsson, Karl O. & Olsson, Magnus (2006). Finansiering, Sweden, Göteborgs Universitet. P46

(2)Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P. (2003). Financial management and analysis, John Wiley & Sons Inc, Second Edition, p897.



وتستخرج وفق المعادلة التالية [1]:

$$NPV_{Lease} = NAL = I - \sum_{t=1}^{n} \frac{L_t * (1-T) + A_t * T}{(1+r_d)^t}$$

حيث أن:

NPV_{Lease} = صافي القيمة الحالية للإيجار.

NAL= الفائدة الصافية للإيجار.

I= السعر المبدئي للحصول على السلعة عند الشراء.

T= الضريبة.

L= تكلفة الإيجار.

A= الاندثار.

R_d= فائدة القرض عند شراء الأصل.

قاعدة أساسية:

NAL > **0** إذا كانت قيمة (NAL) اكبر من الصفر فأن الأجدى في هذه الحالة هو الإيجار.

NAL<**0** هنا الأجدى أن نشتري عندما تكون قيمة (NAL) اصغر من صفر.

NAL = **0** في هذه الحالة ينبغي أن تقيم العوامل الأخرى ومن ثم يتخذ القرار الأصلح.

التدفقات النقدية أعلاه هي التي تصف ايجابيات وسلبيات الإيجار والتي تدخل في

(1) Olsson, Karl O. & Olsson, Magnus (2006). Finansiering, Sweden, Göteborgs Universitet , p47

حساب الفائدة الصافية للإيجار (NAL)، لنأخذ مثالا لكي تتضح الصورة أكثر.

مثال:

لنفترض ان شركتك سوف تستثمر في إحدى المكائن الجديدة. إذا قمتم بشراء الماكينة فأنها ستكلفكم (1) مليون دينار والاندثار يحتسب بنسبة 20% سنويا. بينما إذا اخترتم البديل الآخر وهو القيام بإيجار هذه الماكينة من إحدى الشركات فان كلفة إيجار الماكينة السنوي هو (250) ألف دينار وسيكون الإيجار لمدة خمس سنوات، قيمة الضريبة هي 28% وفائدة الاقتراض 10%.

المطلوب هو القيام بالتحليل لتحديد أي البدائل هو الأفضل، هل هو إيجار الماكينة أم شراؤها؟

الحل:

سنقوم بشرح خطوات الحل وبعد ذلك سنورد الجدول حيث سيكون الحل على شكل جدول.

1. الاستثمار المبدئي عند الشراء يكون (1) مليون دينار وهذا المبلغ سوف تدخره الشركة عند الإيجار وهذا التدفق النقدي يقع في السنة (صفر) وسنضعه في العمود (3) كمبلغ سالب.

I= 1000000 دينار.

تكاليف الإيجار قبل الضريبة تكون (250000) دينار والتي تضرب ب 72% (1-28%=72%)

لذا فان تكلفة الإيجار بعد الضريبة تساوي (250000*72% =180000) مع بداية السنة (صفر) باعتبار أن الدفع يقع مقدما. وهذا المبلغ سوف ينقل إلى العمود (2) من الجدول وكمبلغ سالب.

$L_t * (1-T) = 180000$



كذلك فان تصاعد الضريبة بالنسبة للاندثارات ستكون كالآتي:

56000 = %28 * %20 * 1000000

2. العمود (4) =العمود (2) – العمود (3)

3. العمود (6) = العمود (4) * العمود (5).

4. أخيرا في العمود (6) سنحصل على (NAL) والذي يساوي (37.16) والذي هو في الحقيقة الفرق في القيمة الحالية، لذا فأن الناتج يشير إلى أن الشركة ستحصل على فائدة أكثر عندما تقوم بإيجار الماكينة. وسيتضح ذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم (1) استخراج الفائدة الصافية للإيجار (NAL)

1 السنة	2 الإيجار	3 الشراء	4 الفرق	5 معاملات الخصم وبمعدل 10%	6 الفرق في القيمة الحالية
0	180-	1000-	820	1	820
1	180-	56	236-	0.91	214.76-
2	180-	56	236-	0.83	195.88-
3	180-	56	236-	0.75	177-
4	180-	56	236-	0.68	160.48-
5	0	56	56-	0.62	34.72-
				=NAL	37.16

ملاحظات:

1. طبعا المبالغ بآلاف الدنانير في الجدول أعلاه.
2. معاملات الخصم تستخرج كالآتي:

$$\text{معامل الخصم للسنة الأولى وبمعدل 10\%} = \frac{\text{المبلغ}}{(1 + \text{سعرالفائدة})^{\text{ن}}}$$

حيث أن:

ن = السنة



سعر الفائدة هنا يمثل سعر فائدة الاقتراض.

إذا معامل الخصم للسنة الأولى وبمعدل 10% = $\frac{1}{(1+0.10)^1} = 0.91$

معامل الخصم للسنة الثانية وبمعدل 10% = $\frac{1}{(1+0.10)^2} = 0.83$

وهكذا يستخرج معامل الخصم بالنسبة للسنة الثالثة والرابعة والخامسة.

النتيجة نلاحظ أن قيمة (NAL) اكبر من الصفر فأن الأجدى في هذه الحالة هـو الإيجـار وليس الشراء وبهذا فان المحلل سيساعد الإدارة العليا على اتخاذ القرار الصائب قبـل اتخـاذ أي إجراء ومن جهة أخرى فان هذا الإجراء مهم بالنسبة إلى المحلل المالي حيث عن طريقه يعـرف مدى عقلانية الإدارة في اتخاذ قراراتها وفي عملية تخفيض التكاليف الزائدة وهذه العملية هـي في حقيقتها احد أدوات الرقابة على الأداء والتي يقوم بها المحلل المالي.

وسنكتفي بطريقة واحدة خوفا من الإطالة وهكذا يتضح لنا أن تحليل الربحية وعمليـة الاختيار بين عملية شراء الأصول أو تأجيرهـا أهميـة إجـراء التحليـل المـالي والرقابـة عـلى الأداء والمقارنة بين البدائل واختيار البديل الأفضل. بالإضافة إلى أن هذا الإجراء يُستفاد منه في عملية التخطيط أيضا. يُذكران الباحث لم يستطع أن يُطبق معطيات هذا المبحـث عـلى الشركـة التـي قام بعمل تحليل مالي لها وهي شركـة الاسـمنت السـعودية لأسـباب موضـوعية منهـا أن هـذا الأجراء يحتاج إلى تواجد الباحث في البلد الذي تعمل فيه الشركة وذلك من اجل معرفة المكائن والعدد التي تستخدمها الشركة، كذلك ينبغي الإطلاع على شركات التأجير في نفـس البلـد ومـن ثم معرفة أسعار تأجير المكائن التي تستخدمها شركة الاسمنت السعودية من اجل إجراء عملية المقارنة بين الشراء والتأجير ومن ثم اتخاذ القرار المناسب، وهذا ما مرً بنا أثناء هذا المبحث.



المبحث الخامس

التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي

هناك تعاريف متعددة للتنبؤ بالفشل المالي, فمن الخبراء من يراه عدم مقدرة المنشاة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل عندما يستحق موعد تسديد هذه الالتزامات[(1)], بينما يرى فريق آخر من المختصين[(2)] في حين استخدم الباحث جون ارجنتي (Argenti) في العام 1986 مصطلح الفشل المالي في عمله وعرَّفه (على انه العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي)[(3)].وذهب فريق ثالث إلى أن الفشل المالي هو توقف المنشاة عن دفع توزيعات الأسهم الممتازة[(4)]. آخرون[(5)] أطلقوا على هذه العملية بالتعثر المالي ففي دراسة أخرى يعرف الخضيري (التعثر المالي) بأنه (عملية تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة وصولا إلى حالة عدم

(1) الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص249.

(2) الشريف، ريحان (2006). مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، الجندول، العدد 30، الجزائر، وتوجد نسخة من المجلة على العنوان التالي: (http://www.ulum.nl/b186.htm)

(3) الشريف، ريحان (2006). مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، مصدر سابق ذكره، وتوجد نسخة من المجلة على العنوان التالي: (http://www.ulum.nl/b186.htm)

(4) الشريف، ريحان (2006). مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، مصدر سابق ذكره، وتوجد نسخة من المجلة على العنوان التالي: (http://www.ulum.nl/b186.htm)

(5) الشريف، ريحان (2006). مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، مصدر سابق ذكره، نقلا عن الخضيري، محسن احمد: الديون المتعثرة-الظاهرة- الأسباب- العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،1997.



القدرة على سداد الالتزامات والحصول على التزامات جديدة، وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي). إذا محصلة كل هذه التعاريف هو في الحقيقة ينصب على حالة واحدة وهي أن المنشاة أو الشركة تعاني من عسر مالي وعدم مقدرة سداد التزاماتها الجارية في وقتها المحدد، بل وان هناك إشارات على أن المنشاة تعاني من مشاكل.

هناك نماذج متعددة للتنبؤ بالفشل المالي واغلب هذه النماذج بنيت على معادلة الارتباط والتي تعتمد على مجموعة من المتغيرات وأعطيت أوزان نسبية معينة لكل متغير وتختلف هذه المتغيرات من نموذج إلى آخر بالإضافة إلى اختلاف الأوزان النسبية، وكل ذلك بسب اختلاف الظروف الاقتصادية من مشروع إلى آخر وبالتالي فان النموذج الذي ينطبق على مشروع معين ليس بالضرورة أن ينطبق على المشروع الآخر وهذه من ضمن المؤاخذات التي يؤاخذ عليها نماذج التنبؤ بالفشل المالي[1]. بالإضافة إلى ذلك فان هذه النماذج مكونة من مجموعة من النسب المالية كمقياس للأداء في آن واحد، وهذا يُعد من ايجابيات هذه النسب لأنه يختصر الكثير من النسب المالية في نموذج واحد لذا فهو يسمى بتحليل التمايز (Discriminate Analysis)[2] لذا فعلى المحلل المالي أن يكون حذرا في تطبيق هذه النماذج وان يحاول الأخذ بالنماذج الملائمة[3]، يذكر أن التعامل مع هذه النماذج يعتمد على خبرة المحلل العلمية والعملية. لكن هذه النماذج يستفاد منها في مجال معرفة مقدرة المنشاة المالية والتي تستفيد منه البنوك على سبيل المثال عند منحها القروض للمشاريع الأخرى. فلكي

---

(1) الشريف، ريحان (2006). مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، نفس المصدر السابق، وتوجد نسخة من المجلة على العنوان التالي: (http://www.ulum.nl/b186.htm).

(2) الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص40.

(3) الشريف، ريحان (2006). مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، مصدر سابق ذكره، وتوجد نسخة من المجلة على العنوان التالي: (http://www.ulum.nl/b186.htm)

تعرف هذه البنوك مقدرة المشروع المزمع إعطائه قرضا تقوم بعدة إجراءات منها القيام بإجراء بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي. فبالإضافة إلى هذا الجانب يمكن الاستفادة من هـذه الـنماذج في المجال الرقابي كأحد أدوات الرقابـة القبليـة أو الوقائيـة، أي معرفـة الحالـة الماليـة للمنشاة وتصحيح الموقف المالي للمنشاة قبل حدوث أي انحراف. فعلى سبيل المثال فان نمـوذج الـتمان تكون نسبة التوقع بحدوث الفشل المالي للمنشاة قبل سنتين عالية، ولكن نسـبة التوقع هـذه تصبح اقل قبل ثلاث سنوات أو أربع وحتى الخامسة [1]، وبالتالي تعتبر هذه النماذج مفيدة في مجال الرقابة سيما الرقابة القبلية.

وبصورة عامة فان من أهم هذه النماذج التالي:

1. نموذج Althman and me cough:

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية[2]:

$$Z = 0.012\,X_1 + 0.014\,X_2 + 0.033\,X_3 + 0.006\,X_4 + 0.999\,X_5$$

حيث أن:

X_1 = رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X_2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

(1) الشريف، ريحان (2006). مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، نفس المصدر السابق، وتوجد نسخة من المجلة على العنوان التالي: (http://www.ulum.nl/b186.htm)

(2) الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، مصدر سابق ذكره, ص41. انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص252. انظر أيضا:

Josefsson, Peter & Kazmierczak, Michal & Nilsson, Andrej (2005). Svenska fastighetsbolags konkursrisk före fastighetskrisen och 2003, Lunds Universitet, P30.



X_4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة

X_5 = المبيعات / إجمالي الأصول

إن المشاريع وفق هذا النموذج تصنف إلى ثلاثة أقسام أو فئات[1] هي:

القسم الأول: تنتمي إليه المشاريع الناجحة وقيمة Z تساوي (992.) أو أكثر.

القسم الثاني: تنتمي إليه المشاريع الفاشلة وقيمة Z اقل من (811.).

القسم الثالث: تنتمي إليه المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها ومن ثم تحتاج إلى تقييم شامل وقيمة Z تساوي بين (811.) و(992.).

2. نموذج Kida:

وفقا لهذا النموذج تستخرج قيمة Z وفق المعادلة التالية[2]:

$$Z = 1{,}042\ X_1 + 0{,}42\ X_2 + 0{,}42\ X_3 + 0{,}463\ X_4 + 0{,}271\ X_5$$

حيث أن:

X_1 = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

X_2 = حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات

X_3 = الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة

X_4 = المبيعات / إجمالي الأصول

X_5 = النقدية / إجمالي الأصول

طبقا لهذا النموذج فان قيمة مؤشر الإفلاس إذا كانت نتيجته موجبة فالشركة جيدة وبعيدة عن الإفلاس أما إذا كانت النتيجة سالبة فالشركة مرجحة للإفلاس.

---

(1) Josefsson, Peter & Kazmierczak, Michal & Nilsson, Andrej (2005). Svenska fastighetsbolags konkursrisk före fastighetskrisen och 2003, Lunds universitet, p31.

(2) انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص262.



3. نموذج Sherrod:

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية[1] :

$$Z = 17\,X_1 + 9\,X_2 + 3{,}5\,X_3 + 20\,X_4 + 1{,}2\,X_5 + 0{,}1\,X_6$$

حيث أن:

X_1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X_2 = الأصول السائلة / إجمالي الأصول

X_3 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

X_4 = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

X_5 = إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات

X_6 = إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة

ويصنف المشروع وفق التالي:

قيم مؤشر الفشل المالي (Z)	درجة المخاطرة	الفئة أو القسم
Z >= 25	قروض ممتازة	الأولى
> Z >= 2025	قروض قليلة المخاطرة	الثانية
> Z >= 520	قروض متوسطة المخاطرة	الثالثة
> Z >= 5-5	قروض عالية المخاطرة	الرابعة
Z < 5-	قروض عالية المخاطرة جداً	الخامسة

(1) انظر أيضا الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص255.







الفصل الثاني

الدراسة العملية للأطروحة

المبحث الأول

نبذة عن شركة الاسمنت السعودية[1]

تأسست شركة الاسمنت السعودية كشركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 726/10/6/6 الصادر في(23 نوفمبر 1955).

نشاط الشركة الأساسي هو القيام بأعمال صناعة وإنتاج الاسمنت وتوابعه ومشتقاته والاتجار به. يبلغ رأسمال الشركة (1020000000) ريال سعودي ممثلا في (102) مليون سهم, القيمة الاسمية لكل سهم والمدفوعة بالكامل (10) ريال سعودي.

الإنتاج:

تذكر الشركة في تقرير حساباتها الختامية أنها استطاعت إنتاج (4522697) طنا من الكلنكر خلال عام (2006) وتضيف بان هذه الكمية المنتجة قد فاقت في مجملها عن إجمالي الطاقة التصميمية لمصنعي الشركة (المقدرة بكمية 4150000) طن بكمية (372697) طنا أي بزيادة قدرها (9%) تقريبا. كما أنها زادت عن الكميات المنتجة خلال العام السابق (2005) بكمية (185518) طنا أي ما نسبته (4.3%) تقريبا. وتضيف الشركة أن الإنتاج المتحقق أعلاه هو الأعلى في تاريخ الشركة منذ إضافة إنتاج التوسعة الرابعة في مصنع الشركة في

(1) المعلومات مأخوذة من موقع الشركة على شبكة الانترنيت وهي عبارة عن الحسابات الختامية والتي هي مصدقة من قبل احد مكاتب المراجعة والباحث يملك ملفات على شكل أكروبات وهي للحسابات الختامية للسنوات (2003-2006) وموقع الشركة هو: http://www.saudicement.com.sa/frame.htm



الهفوف في العام (1997).

أما كميات الاسمنت المنتجة فقد بلغت (4966021) طنا حيث تم طحن كامل الكميات المنتجة إضافة لجزء من المخزون لمواجهة الطلب المتزايد على الاسمنت في أسواق المملكة العربية السعودية ودول الخليج المجاورة.

يذكر أن الطاقات الإنتاجية للشركة من (الكلنكر والاسمنت) هي الآتي:

1. **الكلنكر:** وتبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية /طن (4147500) وحسب الجدول التالي:

الأفران:

طن/اليوم	(3500* 1)
طن/اليوم	(1500 * 6)
طن/اليوم	(725 * 1)
طن/اليوم	(300 * 2)

2. **الاسمنت:** وتبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية (طن) (6000000) وحسب الجدول التالي:

طواحين الاسمنت:

طن/الساعة	(160 * 2)
طن/ الساعة	(120 * 3)
طن/ الساعة	(80 * 2)
طن/ الساعة (طاحونتين)	(68)

أنواع الاسمنت المنتج:

1.اسمنت بورتلاندي عادي رقم (1).



2.اسمنت عالي المقاومة للأملاح رقم (5).

3.اسمنت آبار الزيت نوع (ج) عالي المقاومة للأملاح وفقا لمعهد البترول الأمريكي

4.أي أنواع أخرى ذات مواصفات خاصة وحسب الطلب.

إجمالي المبيعات:

بلغت الكمية الإجمالية لمبيعات الشركة عن كامل عام (2006) من الاسمنت بكافة أنواعه في أسواق المملكة وفي الخارج (4977467) طنا. وقد تمت عمليات التصدير للدول الخليجية المحيطة بالمملكة فقط وهي كل من البحرين ودولة قطر ولم تقم الشركة بتصدير أي كميات أخرى للخارج بغية الوفاء باحتياجات السوق المحلي.

ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركة:

قامت الشركة بإعداد قوائمها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وعلى النحو التالي:

1. العرف المحاسبي: تعد القوائم المالية وفقا لمفهوم التكلفة التاريخية وأساس الاستحقاق.

2. نقد وما في حكمه: تعتبر المرابحات الإسلامية والتي تكون فترة استحقاقها حتى ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء في حكم النقد وتدخل ضمن بند النقد وما في حكمه، أما المرابحات الإسلامية ذات فترة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء فتصنف كمرابحات إسلامية في بند مستقل من ضمن الموجودات المتداولة.

3. المخزون: تمثل قيمة مخزون المنتجات الجاهزة وتحت التصنيع كلفة المواد الأولية والعمالة والمواد والمصاريف الصناعية الأخرى. ويسعر مخزون المواد الأولية بالكلفة الوسطية المرجحة أو القيمة القابلة للتحقيق أيهما اقل. ويتم تقييم أكياس الورق وقطع الغيار ومستلزمات الصيانة وخلافها على أساس الكلفة الوسطية.

4. استثمارات: تظهر الاستثمارات في الشركات المملوكة بنسبة لا تقل عن (20%)



وهنـاك تـأثير فعـال للشركـة عليهـا، بموجـب طريقـة حقـوق الملكيـة بحيـث تظهـر الاستثمارات بالكلفة ويتم تعديلها بعد ذلك في ضوء التغير في حصة الشركة في صافي أصول الشركة المستثمر فيها. ويشار إليها على أنها شركات شقيقة. إن حصة الشركة في صافي أرباح أو خسائر الشركات الشقيقة للسنة مشمولة في قائمة الدخل.

5. ممتلكات ومعدات: تظهـر الممتلكـات والمعـدات بالكلفـة بعـد تنزيـل الاسـتهلاكات المتراكمة، ويتم رسملة مصاريف الإصلاح الرئيسية التي تـؤدي إلى تحسين أداء الآلات والمعدات. يحتسب الاستهلاك عليها على أساس حياتها العملية المقدرة بتطبيق طريقة القسط الثابت. وفيما يلي نسب الاستهلاك السنوية المطبقة:

مباني وإنشاءات وتركيبات	3% إلى 5%
مكائن ومعدات وتحسينات	3.25% إلى 33%
عدد ووسائل نقل	10% إلى 25%
أثاث وتجهيزات	10% إلى 25%

6. فائض التملك: يجري إطفاء فائض التملك، والناتج عن اندماج شركة الاسمنت السعودي البحريني مع الشركة خلال مدة لا تتجاوز عشرين سنة اعتبارا من سنة (1992). تم تعديل نسبة الإطفاء في عام (2004) بحيث يتم إطفاء المتبقي من فائض التملك كما في (2004/4/1) على فترة ثلاث سنوات ونصف تنتهي في العام (2007).

7. استدراك تعويض نهاية الخدمة: يستدرك في القوائم المالية لتعويض نهاية الخدمة، الذي يستحق للموظف عند انتهاء خدمته في الشركة، وفقا لنظام العمل والعمال السعودي على أساس الفترة التي أمضاها الموظف في الخدمة.

8. المبيعات: تتحقق المبيعات عند تسليم المنتج (اسمنت/كلنكر) إلى العملاء.

9. مصاريف البيع والتوزيع: تمثل مصاريف البيع والتوزيع بشكل عام الرواتب والأجور ومصاريف النقل والمصاريف الأخرى ذات العلاقة. أما المصاريف الأخرى (خلاف مصاريف الإنتاج) فتصنف كمصاريف إدارية وعمومية. يتم التوزيع بين مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية والعمومية على أسس ثابتة.

10. مشاريع تحت التنفيذ: تتضمن مشاريع تحت التنفيذ الأعمال الخاصة بمشروعي توسعة الشركة الخامسة والسادسة والتي من المقدر أن تبلغ إجمالي تكلفتها (2.167) مليون ريال سعودي بينما تبلغ القيمة التقديرية للمشاريع المساندة (833) مليون ريال سعودي وتشمل مشاريع السير الناقل ومحطة الكهرباء وأنبوب خط الزيت ومعدات المحاجر والمجمع السكني.

11. فائض التملك: يتعلق فائض التملك بعملية الاندماج بين الشركة وشركة الاسمنت السعودي البحريني في (1/يناير/1992). بلغ الإطفاء المتراكم (152) مليون ريال سعودي تقريبا، (144 مليون ريال سعودي عام 2005)، وبلغ الإطفاء لعام (2006) (8 مليون ريال سعودي).

12. احتياطيات:

أ. احتياطي نظامي: تمشيا مع متطلبات نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للشركة قامت الشركة بتكوين احتياطي نظامي (10%) من صافي الربح للسنة حتى بلغ هذا الاحتياطي (50%) من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع كأرباح.

ب. احتياطي اتفاقي: وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة على اقتراح مجلس الإدارة بتكوين احتياطي لمقابلة التزامات توسعة مصنع الشركة في الهفوف، وبعد أن انتهى تنفيذ التوسعة عام (1996) تم تدوير المبلغ كاحتياطي اتفاقي.





المبحث الثاني

جداول التحليل المالي للشركة

جدول رقم (2)

التحليل المالي وفق النسب المالية وبعض الطرق الكمية (2007)				
شركة الاسمنت السعودية (شركة مساهمة)				
الميزانية العمومية كما هي عليه في (المبالغ بآلاف الريالات السعودية)	السنوات			
المحتويات	2003	2004	2005	2006
الموجودات				
الموجودات المتداولة				
نقد وودائع لأجل	387641	603377	289831	74549
مرابحات إسلامية لدى البنوك	0	0	0	614000
ذمم مدينة	94773	78930	107530	149652
مخزون	236886	217742	242926	213442
مصاريف مدفوعة مقدما وأرصدة مدينة أخرى	9940	10970	10747	15013
مجموع الموجودات المتداولة	729240	911019	651034	1066656
موجودات غير متداولة				
استثمارات	47656	50303	49182	55310
ممتلكات ومعدات، الصافي	1381925	1266852	1138753	1036414
مشاريع تحت التنفيذ	0	0	360821	542177
فائض التملك، الصافي	28180	20128	12076	4024
مجموع الموجودات الغير متداولة	1457761	1337283	1560832	1637925



التحليل المالي وفق النسب المالية وبعض الطرق الكمية (2007)

شركة الاسمنت السعودية

(شركة مساهمة)

الميزانية العمومية كما هي عليه في (المبالغ بآلاف الريالات السعودية)	السنوات			
مجموع الموجودات	2187001	2248302	2211866	2704581
المطلوبات وحقوق المساهمين				
مطلوبات متداولة				
ذمم دائنة	19119	17710	41150	53646
مستحقات وأرصدة دائنة	108368	116259	129102	158989
قرض صندوق التنمية الصناعية السعودي، الجزء المتداول تخفيض رأس المال، الجزء الجاري	16000	0	0	0
مجموع المطلوبات المتداولة	143487	133969	170252	212635
مطلوبات غير متداولة				
قرض صندوق التنمية الصناعية السعودي، الجزء الطويل الأجل	18000	0	0	0
استدراك تعويض نهاية الخدمة	75682	75999	71988	70361
مجموع المطلوبات الغير المتداولة	93682	75999	71988	70361
حقوق المساهمين:				
رأس المال المكتتب به	1020000	1020000	1020000	1020000
احتياطي نظامي	381166	424916	473345	510000
احتياطي اتفاقي	70000	70000	70000	70000
أرباح مستبقاة	478666	523418	406281	821585
مجموع حقوق المساهمين	1949832	2038334	1969626	2421585
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	2187001	2248302	2211866	2704581



جدول رقم (3)

قائمة الدخل للسنة المنتهية في (المبالغ بآلاف الريالات السعودية)	السنوات			
المحتويات	2003	2004	2005	2006
مبيعات	866897	940454	1116342	1200235
تكلفة المبيعات	(431543)	(470855)	(587575)	(524212)
إجمالي ربح العمليات	435354	469599	528767	676023
مصاريف بيع وتوزيع				
أجور نقل ومصاريف تصدير	21311	10239	8669	12129
استهلاك	55	8003	7989	8424
رواتب وأجور ومزايا	4490	5743	6687	7149
أخرى	2773	3132	1652	1785
مجموع مصاريف بيع وتوزيع	(28629)	(27117)	(24997)	(29487)
مصاريف إدارية وعمومية				
رواتب وأجور ومزايا	24312	24743	24748	24156
تدريب وتوظيف وأتعاب مهنية	1232	1565	730	879
استهلاك	1080	1027	1180	1271
برق وبريد وهاتف	482	431	534	538
صيانة وإصلاح سيارات	450	517	277	264
قرطاسيه ومطبوعات	262	326	308	340
مصاريف وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة	354	381	313	357
تامين	330	339	318	495
سفر وتنقلات	0	0	517	604



قائمة الدخل للسنة المنتهية في (المبالغ بآلاف الريالات السعودية)	السنوات			
دراسات وأبحاث	723	374	0	0
تبرعات	122	157	0	0
أخرى	1542	2291	3617	4366
مجموع مصاريف إدارية وعمومية	(30889)	(32151)	(32542)	(33270)
صافي الربح من العمليات	375836	410331	471228	613266
قسط إطفاء فائض التملك	(3522)	(8052)	(8052)	(8052)
عائد توظيف أموال لدى البنوك، الصافي	4665	8674	20139	25802
حصة الشركة من صافي أرباح شركات شقيقة	34848	13021	16765	24457
أعباء قرض صندوق التنمية الصناعية السعودي	926	938	0	0
أخرى، الصافي	917	23509	110	(2969)
صافي الربح قبل الزكاة	415340	454597	500190	652504
مخصص زكاة	(12802)	(17095)	(15898)	(14745)
صافي الربح للفترة	402538	437502	484292	637759
عدد الأسهم 102 مليون سهم	102000000	102000000	102000000	102000000
حصة السهم من أرباح الفترة (بالريال)	3.946	4.289	4.747	.2526

كانت نتائج التحليل المالي الآتي[1] :

(1) من هنا بدأ الباحث عملية التحليل المالي.

جدول رقم (4) بعض المتوسطات

متوسط رأس المال العامل = (الأصول.م أول المدة+الأصول.م آخر المدة)/2	0	129,5820	026,5781	858845
متوسط رصيد المدينين = (المدينين أول المدة + المدينين آخر المدة)/2	0	851,586	93230	128591
متوسط رصيد المخزون = (رصيد أول مدة + رصيد آخر مدة)/2	0	227314	230334	228184

النسب المالية والمؤشرات:

جدول رقم (5)

الأوزان النسبية لمصادر التمويل والاستخدامات	السنوات			
المؤشرات	2003	2004	2005	2006
الوزن النسبي لحقوق الملكية/الخصوم	89,155	90,661	89,048	89,536
الوزن النسبي للالتزامات /الخصوم	10,844	9,338	10,951	10,463
مجموع الوزن النسبي للالتزامات وحقوق الملكية	100	100	100	100
الوزن النسبي لرأس المال /الخصوم	46,639	45,367	46,114	37,713
الوزن النسبي للاحتياطيات /الخصوم	20,629	22,012	24,565	21,445
الوزن النسبي للأرباح المستبقاة /الخصوم	21,886	23,280	18,368	30,377
مجموع الوزن النسبي لحقوق الملكية/الأصول	89,155	90,661	89,048	89,536
الوزن النسبي لحقوق الملكية/الالتزامات	822,127	970,783	813,088	855,695
الوزن النسبي للالتزامات المتداولة/ الخصوم	6,560	5,958	7,697	7,862
الوزن النسبي للالتزامات غير المتداولة /الخصوم	4,283	3,380	3,254	2,601
معدل الأداء الأولي	91,16	99,836	93,100	137,410



الأوزان النسبية لمصادر التمويل والاستخدامات	السنوات			
المؤشرات	2003	2004	2005	2006
الوزن النسبي للأصول المتداولة/الأصول	33,344	40,520	29,433	39,438
الوزن النسبي للأصول غير المتداولة/ الأصول	66,655	59,479	70,566	60,561
مجموع الوزن النسبي للأصول	100	100	100	100
الوزن النسبي للنقد بالصندوق ولدى البنوك /الأصول	17,724	26,837	13,103	2,756
الوزن النسبي لاستثمارات قصيرة الأجل/ الأصول	0	0	0	22,702
الوزن النسبي للذمم المدينة /الأصول	4,333	3,510	4,861	5,533
الوزن النسبي للمخزون /الأصول	10,831	9,684	10,982	7,891
الوزن النسبي للمخزون /الأصول المتداولة	32,483	23,900	37,313	20,010
الوزن النسبي لمصاريف مدفوعة مقدما وأرصده مدينه أخرى /الأصول	0,454	0,487	0,485	0,555
الوزن النسبي لاستثمارات طويلة الأجل/ الأصول	2,179	2,237	2,223	2,045
الوزن النسبي لقروض طويلة الأجل/الأصول	0,823	0	0	0
الوزن النسبي لمشروعات تحت التنفيذ /الأصول	0	0	16,312	20,046
الوزن النسبي لموجودات ثابتة/الأصول	63,188	56,347	51,483	38,320
الوزن النسبي لموجودات أخرى /الأصول	66,655	59,479	70,566	60,561
الوزن النسبي للأصول المتداولة/الالتزامات المتداولة (نسبة السيولة العادية)	5,082	6,800	3,823	5,016
نسبة السيولة السريعة	3,431	5,174	2,397	4,012
نسبة السيولة الفورية	2,701	4,503	1,702	0,350
معدل غطاء الالتزامات طويلة الأجل (الأصول الثابتة/ الالتزامات طويلة الأجل)=مرة	14,751	16,669	15,818	14,729
معدل غطاء الالتزامات طويلة الأجل (الأصول الغير متداولة/الالتزامات طويلة الأجل)=مرة	15,560	17,596	21,681	23,278



الأوزان النسبية لمصادر التمويل والاستخدامات	السنوات			
المؤشرات	2003	2004	2005	2006
نسبة الالتزامات المتداولة/مجموع الالتزامات	60,499	63,804	70,282	75,137
نسبة الالتزامات طويلة الأجل/ مجموع الالتزامات	39,500	36,195	29,717	24,862
الوزن النسبي للالتزامات/حقوق الملكية(معدل الديون /حقوق الملكية)	12,163	10,300	12,298	11,686
معدل التمويل بالديون =(إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول)	0,108	0,093	0,109	0,104
الوزن النسبي للالتزامات المتداولة/الأصول(معدل التمويل بالديون قصيرة الأجل)	6,560	5,958	7,697	7,862
الوزن النسبي للالتزامات غير المتداولة /الأصول(معدل التمويل بالديون طويلة الأجل)	4,283	3,380	3,254	2,601
الوزن النسبي للالتزامات/الأصول (معدل التمويل بالديون)	10,844	9,338	10,951	10,463
الوزن النسبي للأصول المتداولة/الأصول الثابتة	52,769	71,912	57,170	102,917
الوزن النسبي للأصول المتداولة/الأصول الغير متداولة	50,024	68,124	41,710	65,122

جدول رقم (6)

التناسق في هيكل التمويل والاستثمار	السنوات			
المؤشر	2003	2004	2005	2006
الوزن النسبي للأصول المتداولة/الأصول	33,344	40,520	29,433	39,438
الوزن النسبي للأصول الغير متداولة/ الأصول	66,655	59,479	70,566	60,561
الوزن النسبي للالتزامات المتداولة/الخصوم	6,560	5,958	7,697	7,862
الوزن النسبي للالتزامات الغير متداولة/الخصوم	4,283	3,380	3,254	2,601
الوزن النسبي لحقوق الملكية/الخصوم	89,155	90,661	89,048	89,536



التناسق في هيكل التمويل والاستثمار	السنوات			
المؤشر	2003	2004	2005	2006
الوزن النسبي لحقوق الملكية/الالتزامات	8,221	9,707	8,130	8,556
معدل الديون إلى حقوق الملكية (الالتزامات/حقوق الملكية)	12,163	10,300	12,298	11,686
الأصول المتداولة/ الأصول الثابتة	0,500	0,681	0,417	0,651
معدل الأداء الأولي (الاحتياطيات + الأرباح المستبقاة)/رأس المال	91,16	99,836	93,100	137,410
معدل الأداء التشغيلي: صافي الربح/المبيعات	43,354	43,631	42,211	51,095
معدل الأداء الكلي: صافي الربح/الأصول	18,405	19,459	21,895	23,580
نسبة السيولة العادية	5,082	6,800	3,823	5,016
الوزن النسبي للمخزون/الأصول المتداولة	32,483	23,900	37,313	20,010
نسبة هامش الربح قبل الضرائب (الإرباح قبل الضرائب/صافي المبيعات)* 100	47,911	48,338	44,806	54,364

جدول رقم (٧)

معدلات الدوران	السنوات			
المؤشر	2003	2004	2005	2006
معدل دوران رأس المال= (صافي المبيعات/متوسط رأس المال العامل)= مرة	0	1,146	1,429	1,397
معدل دوران المخزون السلعي= (تكلفة المبيعات/متوسط رصيد المخزون)=مرة	0	2,071	2,550	2,297
معدل دوران الأصول المتداولة=	1,188	1,032	1,714	1,125



معدلات الدوران	السنوات			
المؤشر	2003	2004	2005	2006
(صافي المبيعات/الأصول المتداولة)=مرة				
معدل دوران الأصول الثابتة= (صافي المبيعات/الأصول الثابتة)=مرة	0,627	0,7423	0,980	1,158
معدل دوران مجوع الأصول = (صافي المبيعات/مجموع الأصول)=مرة	0,396	0,418	0,504	0,443

جدول رقم (8)

حركة مؤشرات الربحية	السنوات			
المؤشر	2003	2004	2005	2006
تكلفة المبيعات/صافي المبيعات	49,780	50,066	52,633	43,675
نسبة مجمل ربح العمليات (إجمالي الربح/المبيعات)	50,219	49,933	47,366	56,324
نسبة صافي الربح (صافي الربح/المبيعات)	46,434	46,520	43,382	53,136
إجمالي المصروفات/ صافي المبيعات	6,865	6,302	5,154	5,228
م.البيع والتسويق /صافي المبيعات	3,302	2,883	2,239	2,456
م.عموميه وإداريه /صافي المبيعات	3,563	3,418	2,915	2,771
أولا: تحليل مصاريف البيع والتسويق:				



حركة مؤشرات الربحية	السنوات			
المؤشر	2003	2004	2005	2006
الوزن النسبي لأجور نقل ومصاريف تصدير	74,438	37,758	34,680	41,133
الوزن النسبي للاستهلاك	0,192	29,512	31,959	28,568
الوزن النسبي للرواتب والأجور والمزايا	15,683	21,178	26,751	24,244
الوزن النسبي لمصاريف أخرى	9,685	11,549	6,608	6,053
الوزن النسبي لمجموع مصاريف البيع والتوزيع	100	100	100	100
ثانيا: تحليل المصاريف العمومية والإدارية				
الوزن النسبي للرواتب والأجور والمزايا	78,707	76,958	76,049	72,605
الوزن النسبي للتدريب والتوظيف وأتعاب مهنية	3,988	4,867	2,243	2,642
الوزن النسبي للاستهلاك	3,496	3,194	3,626	3,820
الوزن النسبي للبرق والبريد والهاتف	1,560	1,340	1,640	1,617
الوزن النسبي لصيانة وإصلاح السيارات	1,456	1,608	0,851	0,793
الوزن النسبي للقرطاسية والمطبوعات	0,848	1,013	0,946	1,021
الوزن النسبي لمصاريف وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة	1,146	1,185	0,961	1,073
الوزن النسبي التامين	1,0681	1,054	0,977	1,487



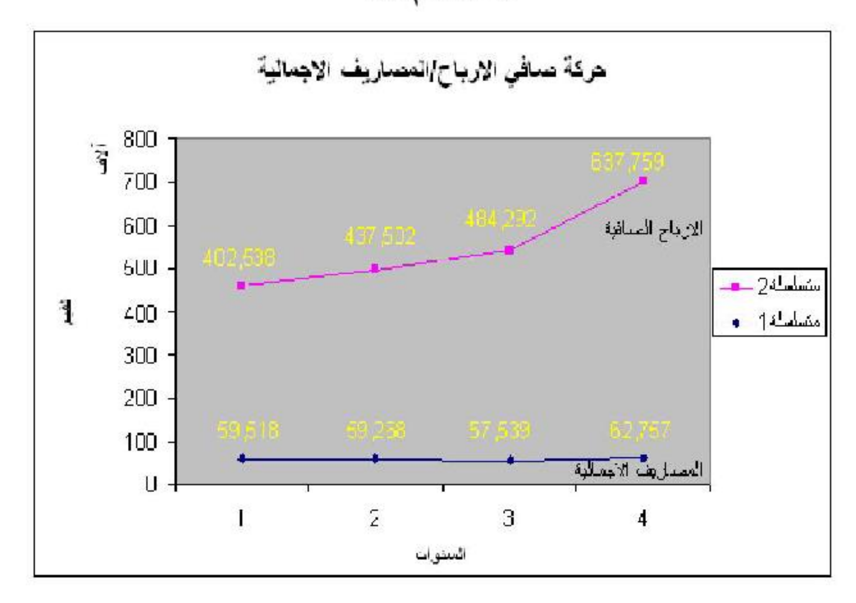
حركة مؤشرات الربحية	السنوات			
المؤشر	2003	2004	2005	2006
الوزن النسبي للسفر والتنقلات	0	0	1,588	1,815
الوزن النسبي للدراسات والأبحاث	2,340	1,163	0	0
الوزن النسبي للتبرعات	0,394	0,488	0	0
الوزن النسبي لمصاريف أخرى	4,992	7,125	11,114	13,122
الوزن النسبي لمجموع المصاريف والعمومية الإدارية	100	100	100	100

جدول رقم (9)

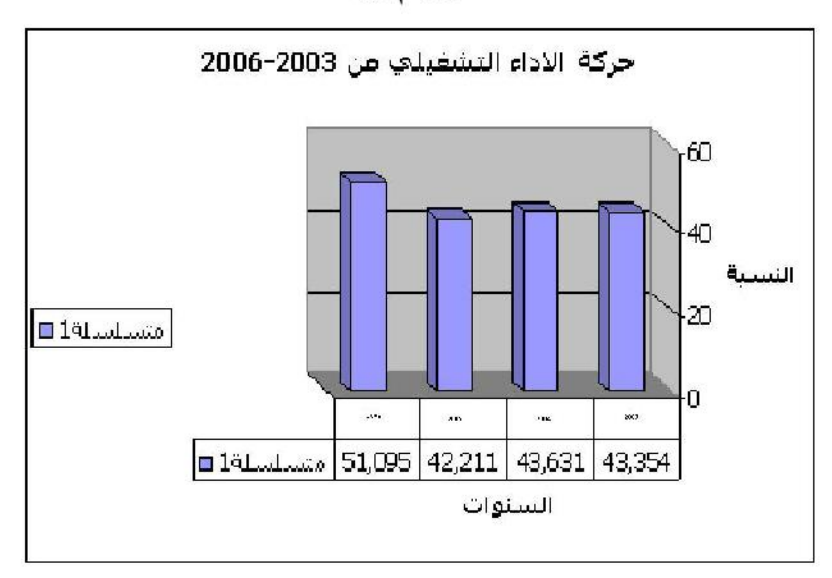
المؤشرات المطلقة لنتائج الأداء للفترة 2003-2006	السنوات			
المؤشرات	2003	2004	2005	2006
المبيعات	866897	940454	1116342	1200235
الربح الإجمالي	435354	469599	528767	676023
المصاريف الإجمالية	59518	59268	57539	62757
صافي الربح	402538	437502	484292	637759



شكل رقم (1)

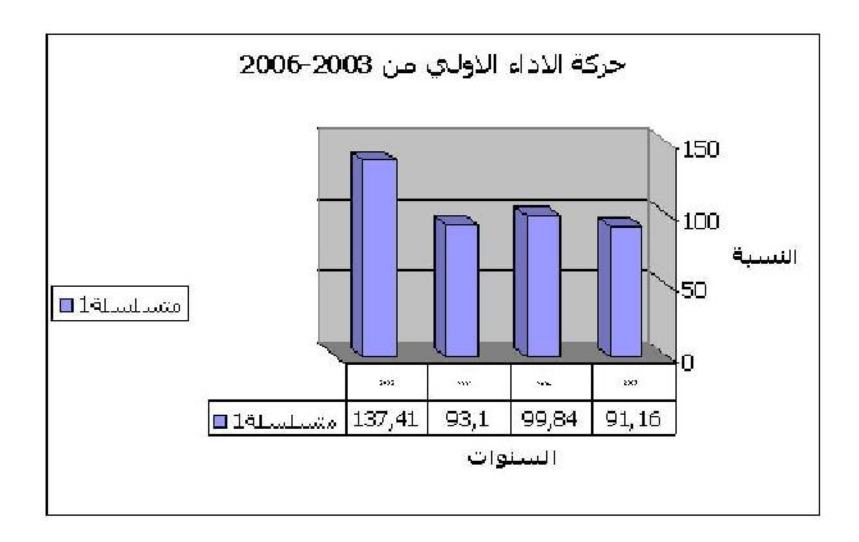


شكل رقم (2)

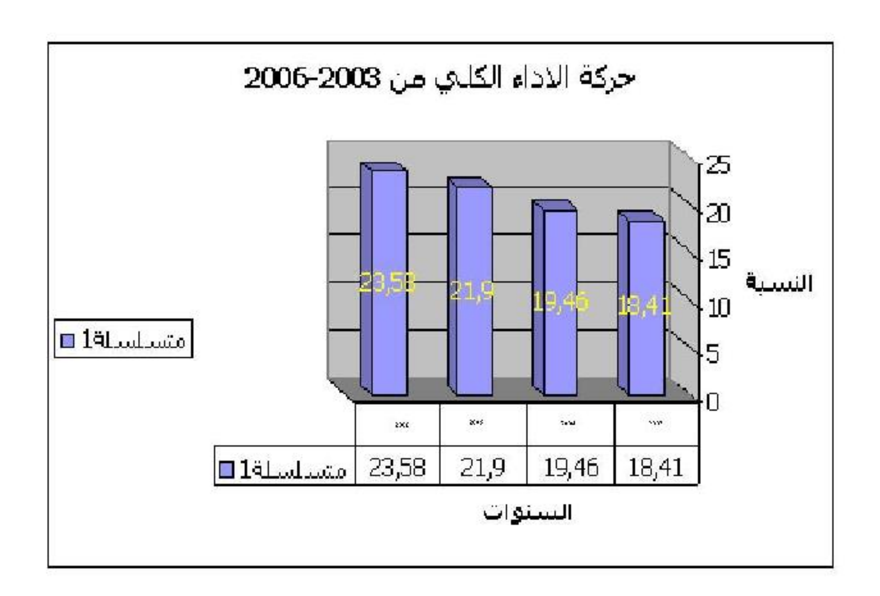




شكل رقم (3)

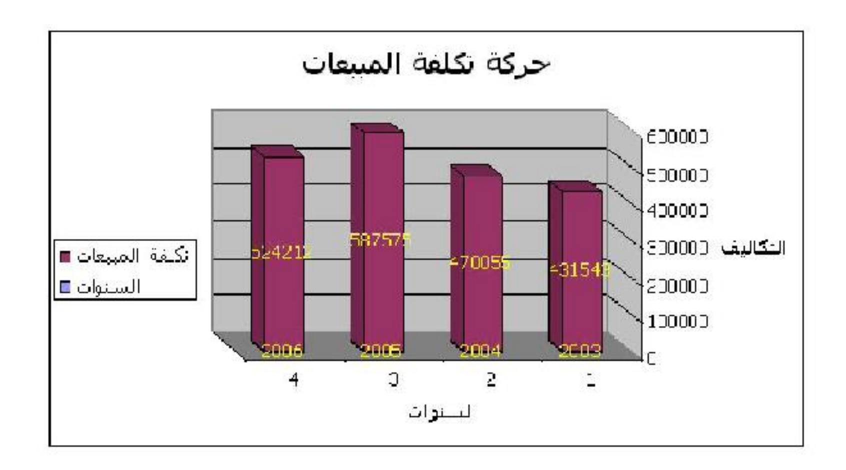


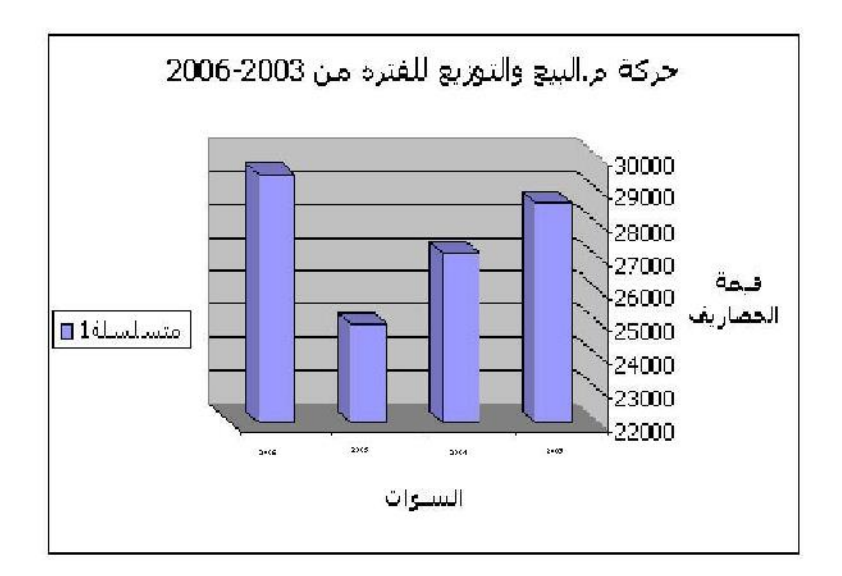
شكل رقم (4)





شكل رقم (5)

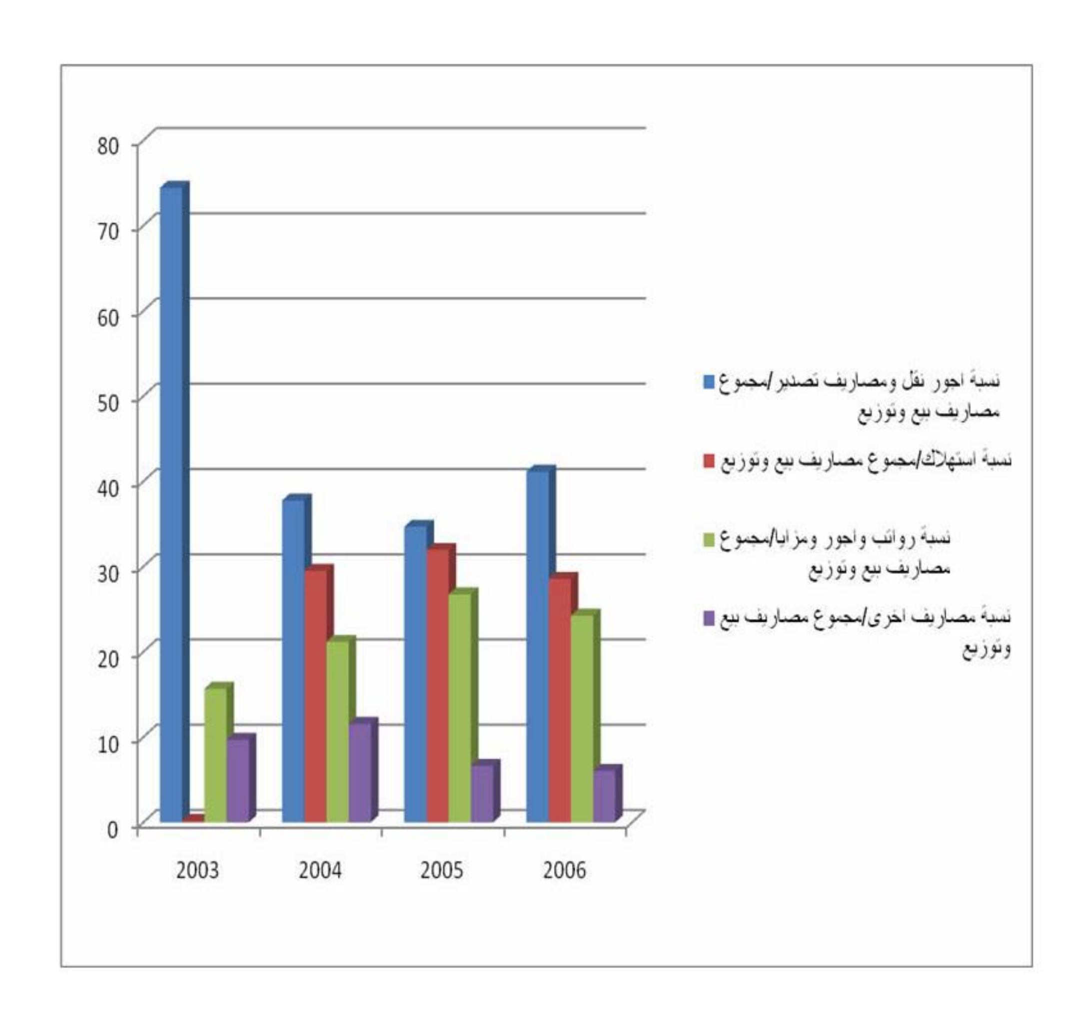

حركة تكلفة المبيعات
تكلفة المبيعات
السنوات
التكاليف
السنوات


حركة م.البيع والتوزيع للفترة من 2003-2006
متسلسلة1
قيمة
المصاريف
30000
29000
28000
27000
26000
25000
24000
23000
22000
السنوات



شكل رقم (7)

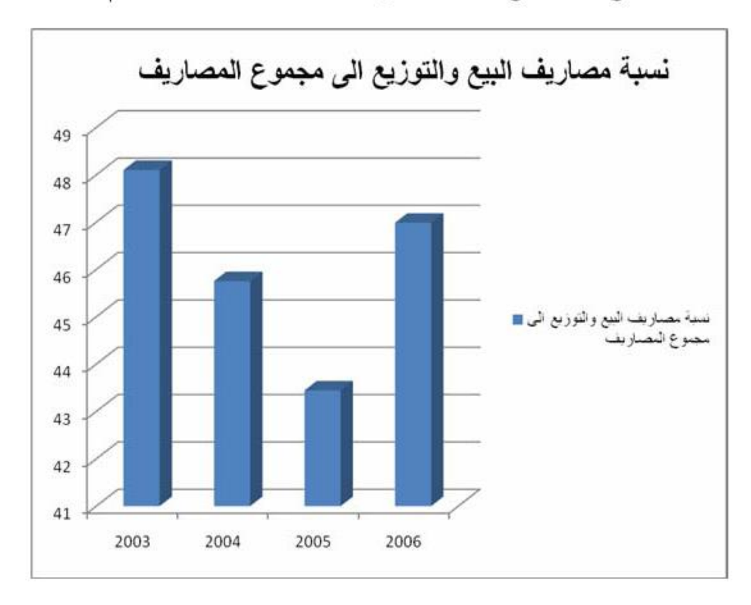
حركة مفردات مصاريف البيع والتوزيع حسب النسبة المئوية لكل مفردة بالنسبة إلى مجموع مصاريف البيع والتوزيع للأعوام من (2003-2006)



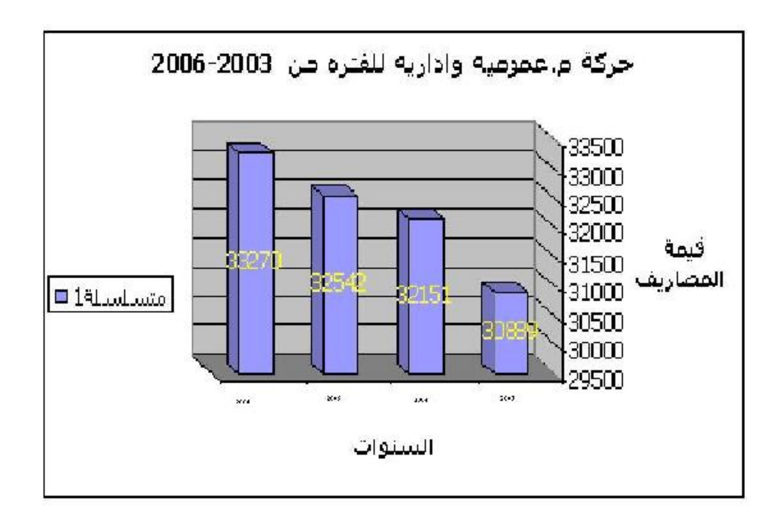


شكل رقم (8)

نسبة مصاريف البيع والتوزيع إلى مجموع المصاريف الكلية للأعوام من (2003-2006)



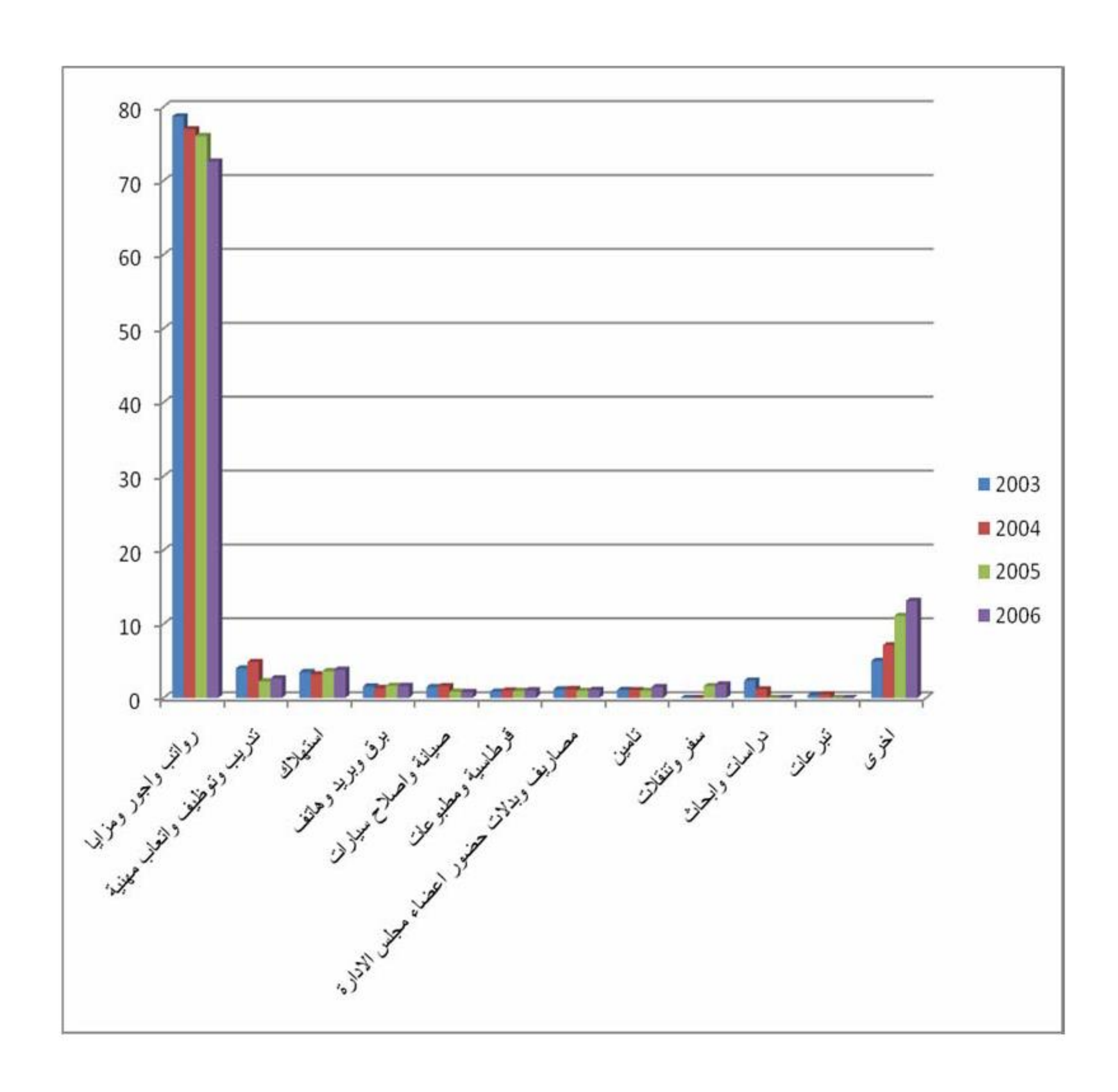
شكل رقم (9)





شكل رقم (10)

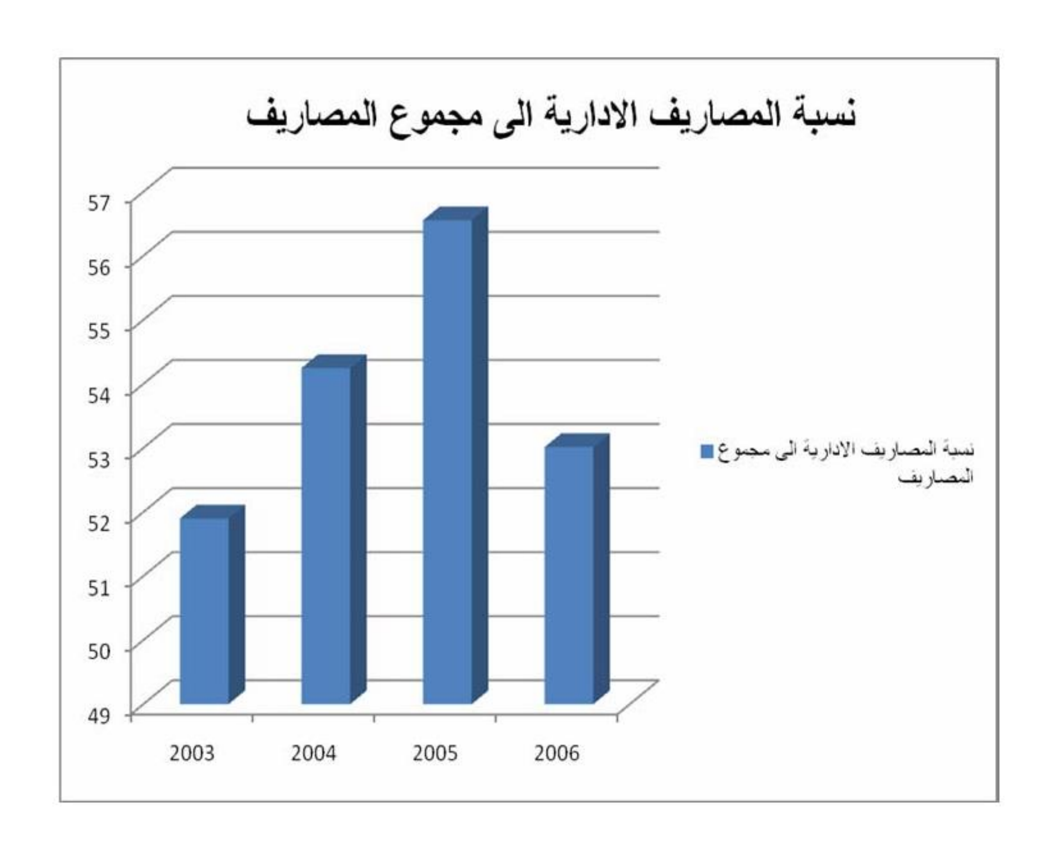
حركة مفردات المصاريف الإدارية والعمومية حسب النسبة المئوية لكل مفردة بالنسبة إلى مجموع المصاريف الإدارية والعمومية للأعوام من (2003-2006)





شكل رقم (١١)

نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى مجموع المصاريف الكلية





جدول رقم (10)

معدلات الدوران وطريقة المتوسط المتحرك الزمني (الفعلي)

نسبة الانحراف	الأداء المعياري 2006	السنوات								
		2006		2005		2004		2003		
		مره	يوم	مره	يوم	مره	يوم	مره	يوم	المؤشر
4,098	1,342	1,397	257,69	1,429	251,92	1,146	314,14	...	...	معدل دوران رأس المال
0(,26)	2,303	2,297	156,73	2,55	141,18	2,071	173,83	...	...	معدل دوران المخزون السلعي
11(,28)	1,268	1,125	...	1,714	...	1,032	...	1,188	...	معدل دوران الأصول المتداولة
16,38	0,995	1,158	...	0,98	...	0,742	...	0,627	...	معدل دوران الأصول الثابتة
1(,34)	0,449	0,443	...	0,504	...	0,418	...	0,396	...	معدل دوران مجوع الأصول



جدول رقم (11)

المؤشرات النسبية لنتائج أداء الشركة

التغيرات المطلقة بالمقارنة مع سنة الأساس 2003						مؤشرات الأداء كنسبة مئوية من المبيعات			السنوات
الربح الصافي		المصاريف الاجماليه		الأرباح الاجماليه		الربح الصافي	المصاريف الأجماليه	الأرباح الأجماليه	
نسبي	مطلق	نسبي	مطلق	نسبي	مطلق				
100	...	100	...	100	...	46,43	6,87	50,22	2003
100,19	0,09	91,7	(0,57)	99,42	(0,29)	46,52	6,3	49,93	2004
93,43	(3,05)	74,96	(1,72)	94,32	2(,85)	43,38	5,15	47,37	2005
114,45	6,71	76,13	(1,64)	112,15	6,1	53,14	5,23	56,32	2006



جدول رقم (12)

مؤشرات الأداء كنسبة من المبيعات

مؤشرات الأداء كنسبة من المبيعات	السنوات			
	2003	2004	2005	2006
الأرباح الإجمالية	50,219	49,933	47,366	56,324
المصاريف الإجمالية	6,865	6,302	5,154	5,228
الربح الصافي	46,434	46,520	43,382	53,136

جدول رقم (13)

حركة الربحية كعلاقة بين الأرباح الصافية والمصاريف الإجمالية

<table>
<tr><th rowspan="2">الرقم القياسي المتحرك من السنة السابقة</th><th rowspan="2">نسبة مئوية بالنسبة لسنة 2003</th><th colspan="2">التغيرات</th><th>معدل الأرباح الصافية</th><th></th></tr>
<tr><th>من السنة السابقة</th><th>سنة الأساس</th><th>المصاريف الأجماليه</th><th>السنوات</th></tr>
<tr><td>100</td><td>100</td><td>...</td><td>...</td><td>676,33</td><td>2003</td></tr>
<tr><td>109,144</td><td>109,14</td><td>61,85</td><td>61,85</td><td>738,18</td><td>2004</td></tr>
<tr><td>114,021</td><td>124,45</td><td>103,5</td><td>165,35</td><td>841,68</td><td>2005</td></tr>
<tr><td>120,74</td><td>150,26</td><td>174,56</td><td>339,91</td><td>1 016,24</td><td>2006</td></tr>
</table>

المقارنة مع متوسط الصناعة:

الآتي القوائم المالية لشركة اليمامة[1]، وهي شركة اسمنت سعودية أي تعمل بنفس القطاع الذي تعمل فيه شركة الاسمنت السعودية التي قمنا بإجراء تحليل مالي وتقويم أداء لها.

(1) أخذت هذه البيانات من موقع الشركة الآتي:
http://www.yamamacement.com/arabic/cement-world-a/table-f-2006.htm



وقد أدرجنا قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من اجل إجراء عملية مقارنة مع شركة الاسمنت السعودية من اجل أن يكون التحليل أكثر مقبولية ومن اجل الوصول إلى نتائج دقيقة.

جدول رقم (14)

قائمة المركز المالي في 2006/12/31م

2006/12/31م ريال	البيان	2005/12/31م ريال
	ألأصـول المتداولة	
259816,701,	نقد وما في حكمه	564,983,365
201581,859,	عملاء	161,733,093
47424,291,	مدينون متنوعون	17,348,343
29545,513,	المخزون	56,814,306
1693,564,	م. مدفوعة مقدماً	622,134
540061,928,	**مجموع الأصـول المتداولة**	801,501,241
	الأصول غير المتداولة	
170015,202,	استثمارات	79,117,424
2366,493,156,	الأصول الثابتة	1,801,964,948
18694,209,	نفقات إيرادات مؤجلة	21,135,643
2555,202,567,	**مجموع الأصول غير المتداولة**	1,902,218,015



2006/12/31م ريال	البيان	2005/12/31م ريال
3095,264,495,	**مجموع الأصول**	2,703,719,256
	الخصـوم المتداولة	
34733,522,	موردون	25,994,291
31104,839,	دائنون متنوعون وأرصدة أخرى	38,951,133
428486,	مصروفات مستحقة	494,140
30946,718,	أرباح أسهم تحت الدفع ومستحقات أخرى للمساهمين	20,682,247
17743,469,	مخصص الزكاة الشرعية	19.479,967
114957,034,	مجموع الخصـوم المتداولة	105,601,778
	الخصـوم الغير المتداولة	
761247,000,	قروض طويلة الأجل	709,760,000
41650,350,	مخصص مكافأة تعويض ترك الخدمة	42,327,433
802897,350,	**مجموع الخصـوم غير متداولة**	752,087,433
917854,384,	**مجموع الخصـوم**	857,689,211
	حقوق المساهمين	
1350,000,000,	رأس المال	450,000,000

2005/12/31م ريال	البيان	2006/12/31م ريال
300,534,501	احتياطي نظامي	-
7,400,635	احتياطي راسمالى	-
800,000,000	إحتياطى إضافي	207935,136,
18,274,802	أرباح مبقاة	18374,802,
498,803,331	صافى دخل الفترة	601100,173,
1,846,030,045	**مجموع حقوق المساهمين**	2177,410,111,
2,703,719,256	**مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات**	3059,264,495,

جدول رقم (15)

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 2006/12/31

2006م ريال	البيان	2005م ريال
632,024,612	**مجمل الربح**	541,653,149
	مصاريف ألأعمال الرئيسية	
2,262,681	مصروفات بيع وتوزيع	1,988,803
20,154,411	مصروفات عمومية وإدارية	23,578,605
1,890,150	استهلاك الموجودات الثابتة	2,724,619

2005م ريال	البيان	2006م ريال
6,996,954	إطفاء نفقات إدارية مؤجلة	6,521,723
6,182,753	مخصص مكافئة ترك الخدمة للعاملين	5,179,053
499,137,234	**صافي الدخل من ألأعمال الرئيسية**	596,016,594
3,057,112	إيرادات استثمارات	8,456,265
12,608,985	إيرادات متنوعة	12,627,314
514,803,331	**صافي الدخل قبل الزكاة الشرعية**	617,100,173
16,000,000	مخصص زكاة شرعية	16,000,000
498,803,331	**صافي الدخل**	601,100,173
.693	**ربحية السهم**	.454

شركة اليمامة هي شركة اسمنت سعودية تأسست في العام 1961 في مدينة الرياض.ويبلغ رأس مال الشركة 1350 مليون ريال مدفوعة بالكامل وموزعة على 135 مليون سهم والقيمة الاسمية 10 ريال للسهم الواحد.

التحليل المالي لشركة اليمامة لعام 2006:

استخرجنا نسب السيولة والنشاط والربحية والرفع المالي لعام (2006) من اجل إجراء المقارنة. بعض النسب لم نستطع استخراجها بسبب نقص المعلومات، وهذا بحد ذاته يعد احد المشاكل والمسائل المهمة والمتعلقة بعملية الإفصاح، والتي يشتكي منها جملة من المستثمرين والمحللين الماليين ومراكز البحوث وغيرها من الجهات المستفيدة.

نسبة التداول = (الموجودات المتداولة / المطلوبات المداولة)

= 114957034/ 540061928

= 4.698 مرة

نسبة السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة - المخزون السلعي) / المطلوبات المتداولة

= (540061928 - 29545513) / 114957034

= 4.441 مرة

العائد على إجمالي الأصول = (صافي الربح بعد الضريبة *100) / متوسط إجمالي الأصول

حيث أن:

متوسط إجمالي الأصول = (إجمالي الأصول أول المدة + إجمالي الأصول آخر المدة) /2

= (3095264495 + 2703719256) / 2

= 2899491875.5

العائد على إجمالي الأصول = (601100173*100) / 2899491875.5

= 20.73%

العائد على حقوق الملكية = (الربح الصافي * 100) / حقوق الملكية

= 601100173 *100 / 2177410111

= 27.61%

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = [الديون (خصوم متداولة وطويلة الأجل) × 100] / إجمالي الأصول (متداولة وطويلة الأجل)

= [(114957034+802897350)*100] / 3095264465

= 29.65%

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = [(خصوم متداولة وطويلة الأجل) * 100]/ حقوق الملكية

= [(114957034 + 802897350) * 100] / 2177410111

= 42.15%



الجدول الآتي يمثل بعض نسب المقارنة بين شركة الاسمنت السعودية التي نحن بصدد تقييم أداءها مع شركة اليمامة وهـذه المقارنـة تسـمى بالمقارنة مع متوسط الصناعة[1]:

جدول (16)

إجراء مقارنة بين شركة الاسمنت السعودية مع شركة اليمامة عن طريق المجموعات الأربع للنسب المالية

نسب الرفع المالي		نسب الربحية			نسب النشاط				نسب السيولة		النسب المالية
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	نسبة الديون إلى الأصول	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول	العائد على المبيعات	معدل دوران الأصول	معدل دوران الأصول الثابتة	متوسط فترة التحصيل	معدل دوران المخزون	نسبة السيولة السريعة	نسبة التداول	
%11.69	%10	%26.34	%25.94	؟	؟	؟	؟ يوم	؟	4.012	5.016	شركة الاسمنت السعودية
%42.15	%29.65	%27.61	%20.73	؟	؟	؟	؟ يوم	؟	4.441	4.698	شركة اليمامة

(1) المستطيلات التي فيها علامة استفهام تعني أن الباحث لم يستطع استخراج هذه النسب بسبب عدم توفر البيانات وهذا يُعـد إخلالا بمبـدأ الإفصاح مـن وجهـة نظر الباحث.





التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي لشركة الاسمنت السعودية:

1. نموذج Althman and me cough:

جدول رقم (17)

المؤشرات	Althman and mc cough السنوات			
	2003	2004	2005	2006
x1=رأس المال العامل/إجمالي الأصول	0,267	0,345	0,217	0,315
x2=الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول	0,218	0,232	0,183	0,303
x3=الأرباح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول	0,189	0,202	0,226	0,2412
x4=القيمة السوقية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية لديون الشركة	8,221	9,707	8,130	8,557
x5=المبيعات/إجمالي الأصول	0,396	0,418	0,504	0,443
قيمة مؤشر الإفلاس(z)	0,46	0,49	0,57	0,51

فبالنسبة للشركة موضوع البحث تشير النتائج المؤشرة في جدول رقم (24) إلى أن شركة الاسمنت السعودية تقع ضمن القسم الثاني – وفق ما مرّ بنا من شرح - وهو قسم المشاريع الفاشلة. حيث أن قيمة (Z) في عام (2006) كانت هي (0,51) وكانت اقل قيمة ل (Z) هو (0.46) في عام (2003).



لكننا نرى أن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه على هذا المشروع في الظرف الاقتصادي الحالي للأسباب التالية:

1. حجم الإرباح التي تحققها الشركة والذي ينمو بصورة مضطردة سنة بعد أخرى.

2. حجم المبيعات والذي ازداد بنسبة (138.45%) كما اشرنا إلى ذلك في تحليل المؤشرات المالية.

3. زيادة الطاقة الإنتاجية للشركة بل إن الشركة تعمل بكامل طاقتها بالإضافة إلى التوسعات المستمرة في أقسام الإنتاج وإنشاء خطوط إنتاج جديدة سينتهي العمل منها في عام (2008).

4. خبرة الشركة في مجال عملها والتي تزيد على (52) سنه.

5. استمرارية الشركة في عملها وتحقيقها أداء جيد سنة بعد أخرى.

لذا لا يمكن الأخذ بهذا المؤشر لان التحليل المالي الدقيق اظهر أن أداء هذه الشركة جيد وأنها تحقق أرباح سنوية جيدة بالإضافة إلى تطور المبيعات والأرباح سنة بعد أخرى.

2. نموذج Kida:

جدول رقم (18)

المؤشرات	السنوات			
	2003	2004	2005	2006
X1=صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول	0,184	0,194	0,218	0,235
X2= حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات	8,221	9,707	8,130	8,557
X3=الأصول السائلة/ الالتزامات المتداولة	2,701	4,503	1,702	0,350

المؤشرات	السنوات			
	2003	2004	2005	2006
X4= المبيعات/إجمالي الأصول	0,396	0,418	0,504	0,443
X5=النقدية/إجمالي الأصول	0,177	0,268	0,131	0,027
قيمة مؤشر الإفلاس (z)	5,010	6,438	4,627	4,199

طبقا لهذا النموذج فان قيمة مؤشر الإفلاس إذا كانت نتيجته موجبة فالشركة جيدة وبعيدة عن الإفلاس أما إذا كانت النتيجة سالبة فالشركة مرجحة للإفلاس.

بالنسبة لشركتنا فالنتيجة كانت موجبة وكانت جيدة أيضا. إلا أن النتيجة تشير إلى أن المؤشر في سنة (2006) كانت اقل مقارنة مع سنة الأساس (2003) وأفضل نتيجة كانت في سنة (2004) ونعتقد أن هذا النموذج من النماذج التي يمكن تطبيقها أو تتلاءم مع هذه الشركة.

3. نموذج Sherrod:

جدول رقم (19)

المؤشرات	السنوات			
	2003	2004	2005	2006
X1= صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول	0,267	0,345	0,217	0,315
X2= الأصول السائلة/إجمالي الأصول	0,177	0,268	0,131	0,027
X3= إجمالي حقوق المساهمين/إجمالي الأصول	0,891	0,906	0,890	0,895
X4=صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول	0,189	0,202	0,226	0,241

المؤشرات	السنوات			
	2003	2004	2005	2006
x5=إجمالي الأصول/إجمالي الالتزامات	9,221	10,708	9,130	9,557
x6=إجمالي حقوق المساهمين/الأصول الثابتة	1,410	1,609	1,729	2,336
قيمة مؤشر الإفلاس (z)	24,273	28,518	23,644	25,277

وتستخرج قيمة Z وفق المعادلة التالية: $Z = 17\,X_1 + 9\,X_2 + 3{,}5\,X_3 + 20\,X_4 + 1{,}2\,X_5 + 0{,}1\,X_6$

وفق بيانات الجدول رقم (25) يتضح أن المؤشر جيد حيث انه كلما كانت القيمة ل (Z) هي 25 أو اكبر من هذه القيمة يدل على أن القرض ممتاز وان الشركة بعيدة عن الإفلاس وقد كانت النتيجة اكبر من (25) في عام (2006) في حين كانت أفضل نتيجة هي في سنة (2004). بصورة عامة فان مؤشرات هذا النموذج تكون كالتالي:

نعتقد أن هذا النموذج ينطبق على الشركة موضوع البحث حيث أنها بعيدة عن الفشل المالي من جهة ومن جهة أخرى فان منح هذه الشركة لقرض من قبل احد البنوك أو من قبل أي جهة أخرى لا يعد مخاطرة بل تُعد من القروض الممتازة. بالإضافة إلى ذلك فان هذه النماذج تُعد من الأدوات الرقابية المهمة في مجال التنبؤ بأي مخاطر محتملة فيما يخص المنشات، وذلك من اجل اتخاذ إجراءات سريعة لدرء أي مخاطر محتملة.



المبحث الثالث

نتائج التحليل المالي لشركة الاسمنت السعودية

كانت نتائج تحليل المصادر والاستخدامات ومؤشرات الربحية كالآتي:

أولاَ:- هيكل التمويل والاستثمار:

1.من الجدول رقم (5) يتضح أن شركة الإسمنت السعودية تعتمد بنسبة (89.54 %) على مصادر التمويل الداخلية, حيث انه كلما ارتفع هذا المؤشر فأنه يعطي المستثمرين المزيد من الثقة بأن الشركة قادرة على تغطية التزاماتها الخارجية. علماَ بأن هذا المؤشر كان أفضل خلال السنة قبل الماضية, ففي سنة (2004) كان) 90.66%. بينما بلغت مصادر التمويل الخارجية (10.46%) وقد كانت هذه النسبة أفضل في سنة 2004, حيث بلغت (9.34%).

2.يلاحظ أن الوزن النسبي لرأس المال انخفض إلى (37.71%) من مجموع الخصوم مقارنة بسنة الأساس (2003) عندما كان هذا المؤشر يشير إلى (46.64%). علماَ بأنه قد ارتفع إلى أعلى درجاته في سنة (2003) عندما وصل إلى (46.64%) كما هو واضح في الجدول رقم (5), وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للمستثمرين لأنه يؤدي إلى تخفيض هامش الأمان الذي يبحث عنه المستثمر الحالي أو المستثمر المستقبلي.

3.الأرباح المستبقاة (المحتجزة): ارتفع هذا المؤشر بنسبة (138.79%), حيث كان (21.89%) في سنة (2003) ثم وصل إلى (30.38%) في سنة (2006). علما بأن أعلى مستوى بلغه هذا المؤشر كان(30.38%) في سنة (2006) كما هو واضح في الجدول رقم (5). وهذا دليل على أن الشركة تحقق مستويات مرتفعه من الأرباح أثرت على ارتفاع مبلغ الأرباح المحتجزة ليبلغ(637759000) ريال في سنة (2006), في حين كان في سنة (2003) لا يتجاوز سوى (402538000) ريال.

4.إن الشركة قد حققت تناسق جيد في الهيكل التمويلي,حيث أن هذا التناسق حقق



المبحث الثالث

نتائج التحليل المالي لشركة الاسمنت السعودية

كانت نتائج تحليل المصادر والاستخدامات ومؤشرات الربحية كالآتي:

أولاَ:- هيكل التمويل والاستثمار:

1.من الجدول رقم (5) يتضح أن شركة الإسمنت السعودية تعتمد بنسبة (89.54 %) على مصادر التمويل الداخلية, حيث انه كلما ارتفع هذا المؤشر فأنه يعطي المستثمرين المزيد من الثقة بأن الشركة قادرة على تغطية التزاماتها الخارجية. علماَ بأن هذا المؤشر كان أفضل خلال السنة قبل الماضية, ففي سنة (2004) كان) %90.66. بينما بلغت مصادر التمويل الخارجية (%10.46) وقد كانت هذه النسبة أفضل في سنة 2004, حيث بلغت (%9.34).

2.يلاحظ أن الوزن النسبي لرأس المال انخفض إلى (%37.71) من مجموع الخصوم مقارنة بسنة الأساس (2003) عندما كان هذا المؤشر يشير إلى (%46.64). علماَ بأنه قد ارتفع إلى أعلى درجاته في سنة (2003) عندما وصل إلى (%46.64) كما هو واضح في الجدول رقم (5), وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للمستثمرين لأنه يؤدي إلى تخفيض هامش الأمان الذي يبحث عنه المستثمر الحالي أو المستثمر المستقبلي.

3.الأرباح المستبقاة (المحتجزة): ارتفع هذا المؤشر بنسبة (%138.79), حيث كان (%21.89) في سنة (2003) ثم وصل إلى (%30.38) في سنة (2006). علما بأن أعلى مستوى بلغه هذا المؤشر كان(%30.38) في سنة (2006) كما هو واضح في الجدول رقم (5). وهذا دليل على أن الشركة تحقق مستويات مرتفعه من الأرباح أثرت على ارتفاع مبلغ الأرباح المحتجزة ليبلغ(637759000) ريال في سنة (2006), في حين كان في سنة (2003) لا يتجاوز سوى (402538000) ريال.

4.إن الشركة قد حققت تناسق جيد في الهيكل التمويلي,حيث أن هذا التناسق حقق

عائد محتجز بنسبة (80.55%) من رأس المال ممثلا بالأرباح المحتجزة أما إذا حسبنا الأرباح المحتجزة (المستبقاة) مع الاحتياطيات فان النسبة تصل إلى (137.41%), وهذا الأداء قد ارتفع بنسبة (150.74%) عما كان عليه في سنة (2003) كما هو واضح في الجدول رقم (6).علماً بأن الاحتياطيات احتجاز من أرباح السنوات السابقة وهو مخصص لأغراض محدده بالنظام الداخلي للشركة, بينما الأرباح المحتجزة تمثل مقدار ما لم يوزع من الأرباح المحققة فعلاً خلال السنوات السابقة.

5.من الجدول رقم (5) يتضح إن تحليل أصول الشركة يشير إلى أنها تستثمر مصادر التمويل المتاحة لديها في رأس المال الثابت (الأصول غير المتداولة) بنسبة (60.56%) من مجموع الأصول, بالرغم من أن الأصول غير المتداولة في المشروعات الصناعية تعتبر بمثابة الأصول المدرة للإيراد, إلا أن حجم هذه الأصول يجب أن يتناسب مع درجة اعتماد الصناعة على التكنولوجيا, وحيث أن صناعة الاسمنت تتطلب نوع لا باس به من التكنولوجيا لذا ينبغي على الشركة أن تزيد من اعتمادها على الأصول غير المتداولة وهي فعلا قد وقعت عقدا مع شركة صينية لإجراء التوسعة والتحديث سيما وان الطلب على الاسمنت ومشتقاته مطلوب في المملكة والدول المحيطة. يذكر أن أعلى نسبة للأصول الغير متداولة كان (70.57%) عام (2005), لذلك فأنه يجب أن يتم تقييم حجم هذه الأصول بصوره مستمرة مع حجم النشاط. لذلك يرى الباحث أن هذا الانخفاض مؤشر مضر سيما إذا كان الانخفاض بصورة كبيرة وينبغي أن يكون بصورة تدريجية إذا ما أريد تخفيض الأصول الغير متداولة واعتقد لا توجد حاجة لهذا، لان الطلب على منتجات الشركة عالي والشركة تعمل بكامل طاقتها مع ذلك فان هذا لا يؤثر لان أداء الشركة كان جيدا وكانت هناك زيادة في حجم المبيعات وصافي الربح للفترة من (2003-2006).

6.الأصول المتداولة: حيث أنها ارتفعت بنسبة (118.28%) عما كانت عليه في سنة (2003) حيث كانت نسبتها (33.34%) من مجموع الأصول, وعادت لترتفع إلى

(%40.52) في سنة (2004) وكانت اقل نسبة للموجودات المتداولة هو (%29.43) في عـام (2005). بالرغم من أن هذا يعد مؤشر غير جيد عند النظر إليه للمرة الأولى (في المشروعـات الصـناعية) لأنه يكون على حساب الأصول غير المتداولة إلا أن ما يبرر ذلك هو أن أداء الشركة كـان جيـدا ومصحوباً بزيادة المبيعات والأرباح الإجمالية للشركة ومع ذلك ينبغي الانتباه إلى هذه النقطـة واعتقد أن الشركة انتبهت إلى ذلك وبدأت بالتوسعة والتحديث لمقابلة الطلب المتزايد للسـوق ولزيادة إنتاجيتها وربحيتها، وهذا الارتفاع في الموجودات المتداولة جاء بسبب اسـتثمار الشركـة في فقرة (مرابحات إسلامية لدى البنوك) والتي كانت تشكل ما نسـبته (%57.56) مـن مجمـوع الموجودات المتداولة وهي نسبة ليست بالقليلة وهذا واضح في الجدول رقم (6).

7.نسبة التداول: ويطلق عليها أحيانا بنسـبة السـيولة السريعـة فـإذا كـان هـذا المـؤشر مرتفع القيمة نسبياً فهو يشير إلى أن الشركة فيها سيوله كافيـه لمقابلـة التزاماتهـا, حيـث كلـما زادت الأصول المتداولة بالنسبة للمطلوبات المتداولة كلـما زادت مقـدرة الشركـة عـلى متابعـة التزاماتها الجارية. والمعيار المقبول لهذه النسبة هو(2:1). لـذلك نجـد أن هـذا المـؤشر بالنسـبة للشركة موضوع البحث جيد جدا بل وعالية حيث بلغت نسبة التداول للشركة (1:5.02) في حين كانت أعلى نسبة التداول هي (1:6.8) عام (2004) واقل نسبة هي (1:3.82) في عام (2005) وهـذا يلاحظ في الجدول رقم (5).

8.معدل دوران المخزون: ازداد معدل دوران المخزون بنسبة (%9.83) عما كـان عليـه في سنة (2004), حيث وصل إلى (2.3 مره) بينما كان (2.07) مـره في سـنة (2004). علـماً بـأن أفضـل دوران للمخزون كان في سنة (2005) حيث بلغ (2.55) مره. وهذا واضح في الجدول رقم (7).

9.نسبة السيولة السريعة: أن هذه النسبة تستبعد المخـزون مـن الأصـول المتداولـة وتبقـي على المفردات الأخرى والتي يمكـن تحويلهـا إلى نقـد بسرعـة, رغـم أن بعـض الخـبراء يـرى ضرورة

حساب دوران المخزون السلعي أولا ومن ثم إذا كان معدل الدوران جيـدا فـلا عـبرة مـن اسـتبعاد المخزون السلعي باعتباره يمثل عنصر مهم ضـمن الموجـودات المتداولـة والتـي لا يمكـن الاسـتغناء عنها وفي شركتنا الحالية تعتمد بصورة كبيرة على المخزون بالإضافة إلى تنامي الطلب على الاسمنت بصورة مضطردة. الشركة موضوع الدراسة حققت سيولة عالية حيث بلغـت (1:4.01) بيـنما كانـت (1:3.43) في سنة الأساس (2003) وكانت أعـلى سـيولة حققتهـا الشركـة هـي (1:5.17) في عـام (2004) وكما هو معروف فان هذه النسبة تطـمأن المقرضـين إذا مـا أرادت الشركـة الحصـول عـلى قـرض. وهذا واضح في الجدول رقم (5).

10. معدل غطاء الالتزامات طويلة الأجل: الأصول غير المتداولة لهـا قـدرة عـلى تغطيـة الالتزامات طويلة الأجـل حيـث يشـكل هـذا المعـدل مـؤشرا مهـما للمقرضـين لطمأنـتهم عـلى حقوقهم, أما بالنسبة للشركة موضوع البحث فان المعدل كان جيد جدا حيث بلغ (23.28) مـره مما يعني أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل. علماً بأن هذا المؤشر كـان قد بلغ (15.56) مره عام (2003) وهذا يعني قدره الشركة تزداد سـنة بعـد أخـرى وهـذا مـؤشر ممتاز جدا حيث بلغت نسبة الزيادة (%49.6) مقارنة بسنة الأساس (2003). هنا نسبة الزيـادة هي (%49.6) أما الزيادة مقارنة بسنة الأساس (2003) فهي (%149.6). وهذا واضـح في الجـدول رقم (5).

11. الالتزامات: بلغت الالتزامات المتداولة (%75.14) من مجموع الالتزامات, أي بزيادة مقدارها (%24.19) عما كانت عليه في سنة (2003), وهذا مؤشر غير جيـد فهـو يشـير إلى حجـم الالتزامات الواجب سدادها خلال سنة (2007). بيـنما الالتزامـات غـير المتداولـة قـد انخفضـت لتصل إلى (%24.86) من مجموع الخصوم بانخفاض مقداره (%37.05) عما كانت عليـه في سـنة (2003). وهذا واضح في الجدول رقم (5).

12. نسب الرفع المالي:

أ. معدل التمويل بالديون: إن قدرة الالتزامات على تمويل الأصول قـد انخفضـت لتصـل



إلى (2.6%) أي أن كل واحد ريال من الأصول يتم تمويله ب (0.026) من الريال من ديون عام (2006). أي أن كل واحد ريال من الأصول يتم تمويله من المصادر الخارجية بمقدار (0.026) من الريال من ديون (2006), وهذا مؤشر جيد لأنه يشير إلى مقدار التمويل للأصول بمقدار (0.974) تقريبا من الريال من مصادر داخليه (حقوق الملكية). وهذا واضح في الجدول رقم (5).

أما بالنسبة للتمويل بالديون قصيرة الأجل فقد ارتفع ليصل إلى (%7.86) ومعنى ذلك انه مقابل كل واحد ريال من الأصول هناك (0.078) من الريال تمويل من الالتزامات المتداولة. وهذا مؤشر غير جيد لأنه يشير إلى ارتفاع التمويل بالالتزامات المتداولة, مما يعني زيادة الالتزامات الواجب سدادها خلال سنة (2007).

في حين انخفض التمويل بالديون طويلة الأجل ليصل إلى (2.6%) بانخفاض قدره (%64.65) عما كان عليه في سنة (2003). ومعنى ذلك انه مقابل كل واحد ريال من الأصول هناك (0.026)من الريال تمويل من الالتزامات غير المتداولة, وهذا مؤشر جيد إذ انه يشير إلى أن مقدار الالتزامات غير المتداولة قد انخفض ومعه دون شك انخفض التمويل بالمصادر الخارجية لصالح التمويل الداخلي.

ب. معدل الديون إلى حقوق الملكية: من الجدول رقم (5) يتضح أن أمام كل واحد ريال من حقوق الملكية هناك (0.11) من الريال إجمالي ديون عليها. وان هذه النسبة قد انخفضت عما كانت عليه في سنة (2003) بمقدار (%4.08). وهذا مؤشر جيد لان ذلك يعني أن الالتزام(العبء) الذي كان مترتباً على حقوق الملكية قد انخفض. بمعنى آخر أن مصادر التمويل الخارجية قد انخفضت مقابل مصادر التمويل الداخلية, يذكر أن أعلى معدل هو (%12.3) وكان ذلك عام (2005) واقل معدل هو (%10.3) وكان ذلك عام (2004).

13.معدل الأداء الأولي: من الجدول رقم (6) والشكل رقم (3) يتضح أن أداء الشركة في تحسن فقد زاد بمقدار (%150.74) عما كان عليه في سنة (2003), حيث بلغ معدل



الأداء (137.41%) في سنة (2006), في حين كان (91.16%) في سنة الأساس (2003). وهذا الارتفاع ناتج من زيادة كل من الأرباح المحتجزة والاحتياطيات, والسبب في ذلك كان نتيجة زيادة صافي الأرباح السنوية.

14.معدل الأداء التشغيلي: من الجدول رقم (6) والشكل رقم (2) نلاحظ ارتفاع صافي الربح من (402538000) ريال في سنة (2003) إلى (637759000) ريال في سنة(2006). كما أن صافي المبيعات ارتفع بنسبة (138.45%) عما كانت عليه في سنة (2003) حيث بلغ صافي المبيعات (866897000) ريال في حين وصل صافي المبيعات إلى (1200235000) ريال في سنة (2006). وهذا يشير إلى تحسن الوضع التشغيلي مقارنة بسنة الأساس بصورة جيدة وهذا مؤشر على إمكانية زيادة المبيعات في السنوات القادمة وهذا بالفعل ما يشير له الطلب في السوق حيث أن تقارير إدارة التسويق ودراساتها تشير إلى أن هناك طلب كبير في السوق السعودي أو في أسواق الدول المجاورة وهذا ما شجع الشركة على البدء في التوسع وزيادة طاقتها الإنتاجية حيث أن تقرير الحسابات الختامية يشير إلى أن الشركة تعمل بكامل طاقتها.

15. معدل الأداء الكلي: من الجدول رقم (6) والشكل رقم (4) يتضح أن معدل الأداء الكلي ارتفع بنسبة (128.11%) فقد بلغت الأصول في سنة (2006) مبلغ (2704581000) ريال في حين كانت قيمتها في سنة (2003) هي (2187001000) ريال. مقابل ذلك زاد الربح بنسبه اكبر بلغت (158.43%) عما كان عليه في سنة (2003), في حين أن الزيادة في الأصول بلغت (123.67%) فقط. ولاشك فأن تلك النتائج تشير بصورة جلية بأن أداء الشركة الكلي كان ممتازا.

16. فيما يخص المخزون فان نسبته قد انخفضت إلى (213442000) ريال في سنة (2006) في حين كانت (236886000) ريال في سنة (2003) أي بنسبة نقصان مقدارها (9.9%) عن سنة الأساس (2003). يذكر بلغت نسبة المخزون من الأصول المتداولة



(20.01%) في سنة (2006), في حين كانت النسبة (32.48%) في سنة (2003). وهذا واضح في الجدول رقم (5).

ثانياً: معدلات الدوران (جدول رقم 7):

1. معدل دوران رأس المال العامل:

كما هو معروف للمختصين أن الشركة كلما حققت صافي رأس مال عامل اكبر سوف يكون لها قدره كبيره على مقابلة التزاماتها الجارية, وحيث أن صافي المبيعات زاد بنسبه (138.45%) عما كان عليه في سنة (2006), في حين أن متوسط رأس المال العامل زاد بنسبة(121.87%) وهذا نتج عنه زيادة معدل دوران رأس المال العامل, والأخير بدوره أدى إلى ارتفاع هامش الربح, والنتيجة النهائية زيادة صافي ربحية الشركة ولكن معدل دوران رأس المال العامل للسنة السابقة كان أفضل حيث بلغ (1.43) مره في سنة (2005) في حين كان (1.4) مره في سنة (2006).

مع ذلك فأن معدل الدوران في عام (2006) كان أعلى من الأداء المعياري البالغ (1.34) مره بانحراف موجب قدره (4.1%).

2. معدل دوران المخزون:

إن معدل دوران المخزون قد بلغ (2.297) مره وهذا المؤشر قد انخفض عما كان عليه في السنة الماضية, فقد كان أفضل معدل دوران في سنة (2005) حيث بلغ (2.55) مره, كذلك فان هذا الانحراف ينخفض عن الأداء المعياري الذي بلغ (2.303) مره بانحراف سالب قدره (0.26%). إن هذا الانخفاض غير كبير فقد كان بسيطا جدا, لكن مع ذلك يحبذ أن يكون على الأقل بقدر المعدل المعياري إن لم يكن أعلى وربما يشير هذا المؤشر إلى تقصير في إدارة التسويق لكن هذا الأمر لا يرجحه الباحث لان مبيعات الشركة تضاعفت بنسب جيده وكذلك الأرباح زادت بنسبه عاليه.



3. معدل دوران الدائنين:

يستخدم هذا المؤشر للحكم على كفاءة إدارة الشركة في سداد التزاماتها المتداولة. لكن الباحث لم يتوفر على معلومات حول قيمة المشتريات الصافية لكي يستخرج معدل دوران الدائنين. حيث أخذت البيانات من موقع الشركة على الانترنيت ولم تذكر معلومات كافية عن قيمة المشتريات الصافية سواء في قائمة الدخل أو في التفاصيل سوى ذكر قيمة المشتريات من شركات شقيقة ولا ندري هل أن المقصود هي كل مشتريات الشركة أم جزء منها. وبهذا الخصوص نؤكد على مسألة الإفصاح المحاسبي وأهميته سواء للمستثمرين أم للباحثين أو للدولة وإذا ما أريد للأسواق المالية أن تزدهر في بلداننا فعلى إدارات الأسواق المالية وأجهزة الدولة وإدارات الشركات أن تولي هذه المسألة-الإفصاح المحاسبي- أهمية خاصة لما لها من دور خطير وهام.

4. معدل دوران الأصول المتداولة:

إن معدل دوران الأصول المتداولة قد وصل إلى (1.13) مره في سنة (2006) وهذا يعني انه قد انخفض مقارنة بسنة الأساس, ولكن إذا ما نظرنا إلى السنوات الواقعة بين الفترتين أعلاه نجد أن معدلات الدوران كانت أفضل, حيث بلغت (1.71) مره في سنة (2005). أيضا يلاحظ أن الأداء المعياري قد بلغ (1.27) مره, وهذا يعني أن الأداء الفعلي لم يرتق إلى الأداء المعياري, وذلك بانحراف سالب قدره (11.28%).

5. معدل دوران الأصول الثابتة:

هذا المعدل وصل إلى (1.16) مره في سنة (2006) وهذا يعني انه قد زاد مقارنة بسنة الأساس بنسبة (184.69%),. كما يلاحظ أن الأداء المعياري قد بلغ (0.995) مره, وهذا يعني أن الأداء الفعلي كان أفضل حتى من الأداء المعياري بانحراف موجب قدره (16.38%). وهذا يشير إلى قدرة الشركة على الاستثمار في الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق رقم المبيعات المستهدف.



6. معدل دوران المدينين:

ما ينسحب على معدل الدائنين ينسحب على معدل دوران المدينين حيث لم تذكر معلومات كافية عن قيمة المبيعات الآجلة.

وبصورة عامه فأن معدل دوران المدينين يستخدم كمؤشر للحكم على كفاءة إدارة الائتمان في المشروع على تحصيل الديون. وكلما ارتفع هذا المعدل عن السنوات السابقة أو عن المعدلات المعيارية, فهو يشير إلى تحسن أداء الإدارة في تحصيل ديونها, ونجاح سياستها الائتمانية.

ثالثآ: مؤشرات الربحية:

1. لاشك أن ربحية أي شركه تعد من المؤشرات المهمة على نجاحها ففي الجدول رقم (18) يمكن أن نؤشر الآتي:

إن مقارنة تكلفة المبيعات بصافي المبيعات انخفضت بنسبه (12.26%) عما كانت عليه في سنة (2003), حيث وصلت إلى (43.68%) في سنة (2006) بينما كانت (49.78%) في سنة (2003) (جدول رقم 8) وشكل رقم (4). وهذا يعني أن التكلفة انخفضت مع ارتفاع صافي المبيعات, وهذا بالتأكيد أدى إلى زيادة صافي الربح على حساب التكلفة, والشكل رقم (1) يوضح ذلك, وهذا مؤشر جيد.

كما أن م. البيع والتوزيع انخفضت بنسبه(25.61%) حيث أصبحت في سنة (2006) نسبة (2.46%) من صافي المبيعات بعد أن كانت (3.3%) في سنة (2003).

أما المصاريف العمومية والإدارية فقد انخفضت بنسبة (22.2%) عما كانت عليه في سنة (2003). حيث بلغت المصاريف العمومية والإدارية (2.77%) من صافي المبيعات في سنة (2006), في حين كانت هذه المصاريف حوالي (3.56%) من صافي المبيعات في سنة (2003).



2. مجمل ربح العمليات:

ارتفع بنسبة (112.16%) عما كان عليه في سنة (2003), حيث بلغ ما نسبته (56.32%) من صافي المبيعات في سنة (2006). وبصوره عامه فأن ذلك مؤشر جيد مقارنةَ بسنة الأساس.

من الجدول رقم (8) يتضح مقدار الحركة في كل من صافي المبيعات والربح الإجمالي والمصاريف الإجمالية وصافي الربح لكل سنه من سنوات البحث.

حيث يتضح أن المبيعات زادت بنسبه (138.45%) في حين أن الربح الإجمالي وصل إلى (676023000) ريال في سنة (2006) بزيادة قدرها (155.28%).

أما بالنسبة للمصاريف الإجمالية فقد زادت بنسبه قدرها (105.44%), حيث بلغت في عام (2006) مبلغ (62757000) ريال, في حين كانت في سنة (2003) مبلغ (59518000) ريال.

أما بالنسبة لصافي الربح فبعد أن كانت الشركة قد حققت صافي ربح قدره (637759000) ريال في سنة (2006) بينما حققت صافي ربح قدره (402538000) ريال, في عام (2003).

ويتضح من كل ما تقدم أن أداء الشركة جيد جداَ فالمبيعات زادت بنسبة (138.45%) في حين أن المصاريف الإجمالية زادت بنسبه أقل وقدرها (105.44%), أما الربح الإجمالي فقد زاد بنسبه (155.28%).

3. من الجدول رقم (11) يتضح أن التغيرات في مؤشرات الأداء كنسبه مئوية من المبيعات كانت كآلاتي:

فقد بلغت الأرباح الإجمالية (56.32%) من صافي المبيعات, في حين انخفضت المصاريف الإجمالية لتصل إلى (5.23%) من صافي المبيعات. أما بالنسبة لصافي الربح فقد وصل إلى (53.14%) من صافي المبيعات. وكل هذه مؤشرات جيده لأداء الشركة لعملها.

4. من الجدول رقم (13) يتضح أن معدل أرباح التشغيل بلغ (1077.21%) من المصاريف الإجمالية لسنة (2006) في حين كان (731.47%) في سنة الأساس (2003), وهذا مؤشر جيد. في حين كان معدل الإرباح الصافية بلغ (1016.24%) من المصاريف الإجمالية لسنة (2006) في حين كان (676.33%) في سنة الأساس, وهذا يعود إلى أن رقم الأرباح الصافية كان بمبلغ (637759000) ريال في سنة (2006) في حين كان الربح (402538) ريال في سنة الأساس (2003).

رابعا: ملاحظات عامة:

لو القينا نظرة على الشكل رقم (7) سنلاحظ الآتي:

1. مؤشرات حول مصاريف البيع والتوزيع:

أ. الوزن النسبي لأجور نقل ومصاريف تصدير كان (41.13%) من مجموع مصاريف البيع والتوزيع عام (2006) في حين كانت (74.44%) في سنة الأساس (2003) وهذا يشير إلى انخفاض هذه الفقرة من المصاريف ضمن مصاريف البيع والتوزيع، وهذه الفقرة من المصاريف تعد الأكبر بين مصاريف البيع والتوزيع.

ب. الوزن النسبي للاستهلاك كان (28.57%) في عام (2006) من مجموع مصاريف البيع والتوزيع بينما كانت هذه الفقرة تمثل (0.19%) في سنة الأساس وهذا يعني أن هذه الفقرة من المصاريف قد ازدادت.

ج. الوزن النسبي للرواتب والأجور والمزايا يشكل (24.24%) في سنة (2006) بينما كانت تشكل (15.68%) في سنة الأساس وهذا يعني أن هذه الفقرة قد ازدادت ضمن مجموع مصاريف البيع والتوزيع وينبغي الأخذ بنظر الاعتبار الربط بين الأجور والإنتاجية عند القيام برفع أجور ورواتب الموظفين والعاملين ولم نتوفر على معلومات عن عدد العاملين والموظفين لكي نقوم بتحليل قوى العمل الحي وهذا ما نؤكد عليه



ضمن مسألة الإفصاح المحاسبي عندما تصدر الشركات تقارير الحسابات الختامية ينبغي أن تذكر مثل هذه المعلومات.

الوزن النسبي لمصاريف أخرى شكلت (6.05%) عام (2006) من مجموع مصاريف البيع والتوزيع في حين كانت تشكل (9.69%) في سنة الأساس وهذا يشير إلى انخفاض هذه الفقرة ضمن مجموع مصاريف البيع والتوزيع.

2. مؤشرات حول المصاريف العمومية والإدارية:

لو القينا نظرة على الشكل رقم (10) سنلاحظ الآتي:

أ. الوزن النسبي للرواتب والأجور والمزايا كان (72.61%) عام (2006) بينما كانت (78.71%) في سنة الأساس (2003) ومعنى ذلك أن هذه الفقرة قد انخفضت ضمن مجموعة المصاريف العمومية والإدارية، وهذه الفقرة تشكل اكبر فقرة ضمن هذه المجموعة من المصاريف.

ب. الوزن النسبي للتدريب والتوظيف وإتعاب مهنية كان (2.64%) عام (2006) بينما كانت (3.99%) في سنة الأساس وهذا يعني أن هذه الفقرة قد انخفضت.

ج. الوزن النسبي للاستهلاك كانت (3.82%) بينما كانت (3.5%) في سنة الأساس وهذا يعني أن هذه الفقرة قد ازدادت ولكن بصورة طفيفة.

د. الوزن النسبي للبرق والبريد والهاتف كان (1.62%) بينما كانت في سنة الأساس تشكل (1.56%) وهذا يعني أن هذه الفقرة قد ازدادت ولكن بصورة طفيفة.

ه. الوزن النسبي لصيانة وإصلاح السيارات كان (0.79%) بينما كان (1.46%) في سنة الأساس وهذا يعني أن هذه الفقرة من المصاريف قد انخفضت.

و. الوزن النسبي للقرطاسية والمطبوعات كان (1.02%) بينما كان (0.85%) في سنة الأساس وهذا يعني أن هذه الفقرة قد ازدادت.



ز. الوزن النسبي لمصاريف وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة كان (1.07%) بينما كان (1.15%) في سنة الأساس وهذا يشير إلى انخفاض هذه الفقرة من المصاريف.

ح. الوزن النسبي للسفر والتنقلات كان (1.82%) بينما كان (1.59%) في سنة (2005) وهذا يعني أنها ازدادت مقارنة بالسنة الماضية (2005) يذكر أن هذه الفقرة لم تكن موجودة في سنة (2003) و(2004).

ط. الوزن النسبي للدراسات والأبحاث كان (1.16%) في سنة (2004) بينما كان (2.34%) في سنة الأساس (2003) يذكر أن هذه الفقرة غير موجودة في سنة (2005) و(2006) ويبدو أن الشركة قد توقفت عن الصرف في مجال الأبحاث والدراسات ونعتقد أن الدراسات والأبحاث مهمة جدا للشركات سيما الكبيرة منها والتي تسعى إلى التطور والمنافسة في السوق الحالي الذي يتميز بالتغير والتبدل السريع والمعقد.

ي. الوزن النسبي للتبرعات كان (0.49%) في سنة (2004) بينما كان (0.39%) في سنة الأساس بينما لا توجد هذه الفقرة ضمن عام (2005) و(2006).

ك. الوزن النسبي لمصاريف أخرى كان (13.12%) بينما كان (4.99%) في سنة الأساس ويبدو أن هذه الفقرة قد ازدادت بصورة مضطردة أي ازدادت بنسبة (262.88%) وهنا ينبغي مراجعة هذه الفقرة ومعرفة أسباب هذه الزيادة الكبيرة والغير طبيعية.

3. النقد وودائع لأجل:

لو القينا نظرة على الجدول رقم (2) نلاحظ أن النقد وودائع لأجل قد انخفض بصورة كبيرة في عام (2006) مقارنة بسنة الأساس حيث بلغت نسبة الانخفاض (519.98%) وهكذا نوع من الانخفاض وبصورة مفاجئة يعد مؤشرا غير جيد سيما إذا عرفنا أن النقد تتوقف عليه مسالة سداد المنشاة لالتزاماتها وإذا ما تعرضت الشركة لعسر مالي فان ذلك سيعرض الشركة وسمعتها لمخاطر كبيرة في السوق سيما وان الشركة هي شركة مساهمة وأسهمها مطروحة في



السوق المالي السعودي وهذا قد يؤدي إلى قلة إقبال المستثمرين على شراء أسهمها وبالتالي هبوط سعر أسهمها في السوق وهي في غنى عن مثل هذه الأمور وإذا ما أرادت الشركة أن تخفض نقدها فينبغي أن تتم وفق دراسات مستفيضة ووفق أسلوب التخفيض التدريجي هذا إذا ما لاحضنا أن النقد عند الشركة كان (289831000) ريال سنة (2005) بينما انخفض في سنة (2006) ليكون (74549000) ريال أي بمعدل انخفاض (288.78%) ويعد هذا انخفاضا كبيرا، ولعل هذا كان واضحا حين تفحص السيولة الفورية، حيث أن السيولة الفورية كانت (0.35) في سنة (2006) بينما كانت في سنة الأساس (2003) هي (2.701) أي بمعدل انخفاض (671.71%).

من كل المؤشرات التي تم توضيحها أعلاه يتضح أن الشركة قد حققت نسب انجاز جيدة وان تقويم الأداء يشير إلى ارتفاع الإرباح مصحوباً بارتفاع في المبيعات, في حين أن تكلفة المبيعات كانت تتناقص بصوره واضحة.وكل تلك المؤشرات تتماشى مع هدف الشركة في تحقيق اكبر عائد ممكن عن طريق استغلال مواردها المحدودة أفضل استغلال، بتشغيل طاقاتها الإنتاجية المتاحة بأقصى ما يمكن وتخفيض كلف إنتاجها إلى أقل ما يمكن (وقد ذكرت الشركة أنها تعمل بأقصى طاقتها التصميمية بل بأعلى من طاقتها), وأيضا ينبغي العناية بنوعية الإنتاج وجودته إلى الدرجة التي تجذب المستهلكين لشراء منتجاتها.

خامسا: نسب المقارنة بين شركة الاسمنت السعودية وشركة اليمامة للاسمنت "متوسط الصناعة":

من الجدول رقم (16) نلاحظ الآتي:

1. نسب السيولة:

أ. نسبة التداول:

كانت نسبة التداول لشركة الاسمنت السعودية هي (5.016) بينما كانت نفس النسبة لشركة اليمامة هي (4.698) وهذا يعني أن النسبة مقبولة بل جيدة مقارنة بشركة اليمامة. لكن



عندما نقارن مع النسبة المقبولة من قبل المحللين والخبراء والتي هي (1:2) نجد أن نسبة التداول لشركة الاسمنت السعودية عالية وعالية جدا، وهذا يُعد تعطيلا لجزء من الأموال كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار وفي أسوأ الأحوال يمكن الحصول على فائدة مقدارها (3%) وهذه الفائدة تُعطى عند الادخار في البنوك. لكن ربما ما يبرر هذا الارتفاع في السيولة هو أن هذه النسبة تتضمن فقرة المخزون السلعي والشركة محل التقييم هي من الشركات التي تعمل في سوق الاسمنت، وهذه الصناعة حسب تتبع الباحث لصناعة الاسمنت في السعودية تحتاج إلى مخزون كبير من اجل تلبية طلبات المستهلكين والتي هي متزايدة في السوق السعودي.

ب. نسبة السيولة السريعة:

كانت نسبة السيولة لشركة الاسمنت السعودية هي (4.012) بينما كانت نفس النسبة لشركة اليمامة هي (4.441) أي بنقصان مقداره (0.429) وبالرغم من هذا النقصان إلا أن النسبة تُعد مقبولة لسببين، السبب الأول هو أن نسبة النقصان لا تُعد كبيرة، والسبب الثاني هو أن النسبة المقبولة من قبل الخبراء بالنسبة لهذا النوع من النسب هي (1:1). وبمقارنة نسبة السيولة السريعة لشركة الاسمنت السعودية بهذه النسبة المقبولة نجدها مرتفعة ومرتفعة جدا، وهذا يُعد من وجهة النظر الاقتصادية تعطيلا لمقدار كبير من الأموال دون استثمار، ولو قمنا بحساب تكلفة الفرصة البديلة لهذا المقدار من الأموال لأتضح مقدار الهدر في الأرباح. سيقوم الباحث بحساب مقدار الربح المُفرط به، وسيحتسب الباحث مقدار الأرباح وهو ما يعادل مقدار الفائدة التي يُعطيها البنك وسنفترض أسوأ الاحتمالات لنسب الفائدة وهي (3%) وسيكون الحساب كالآتي:

سيقوم الباحث بطرح المخزون السلعي، باعتبار أن الباحث بصدد استخراج نسبة السيولة السريعة:

الموجودات المتداولة – المخزون السلعي

853214 = 213442 – 1066656



الآن يطرح الباحث المطلوبات المتداولة حتى تكون نسبة الموجودات المتداولة بقدر المطلوبات المتداولة، لأن النسبة المقبولة هي (1:1) بالنسبة لنسبة السيولة السريعة:

853214 – 212635 = 640579 ألف ريال وهذا هو مقدار الأموال المعطلة والتي سنضربها في (3%) والتي هي مقدار نسبة الفائدة المُفترضة:

640579 * 3% = 19217.37 ألف ريال

19217.37 * 1000 = 19217370 ريال

وهذا يعني أن الشركة كان بإمكانها أن تُحقق ربحا وفي أسوأ الأحوال مقداره (19217370) ريال وهذا المقدار ليس بالقليل. وهذا بطبيعة الحال يُوضِّح مدى فائدة أدوات التحليل المالي والرقابة على الأداء في كشف بعض الأمور غير الظاهرة والتي تعجز الأدوات الأخرى من الرقابة عن كشفها.

2. نسب النشاط:

لم يستطع الباحث استخراج هذه النسب أو المعدلات لشركة اليمامة لأن هذه الشركة لم تذكر مقدار المبيعات، بل هي ذكرت مقدار الإنتاج بالأطنان ولم تذكر قيمة المبيعات أو تكلفة المبيعات بل أنها فقط عرضت مجمل الربح كما هو واضح في قائمة الدخل (جدول رقم 15) وهذا ما منع الباحث من استخراج نسب النشاط، وهذا بطبيعة الحال يُعد إخلالا بمبدأ الإفصاح المحاسبي.

3. نسب الربحية:

أ. نسبة العائد على الأصول:

حققت شركة الاسمنت السعودية عائدا على الأصول ما نسبته (25.94%) في حين حققت شركة اليمامة عائدا مقداره (20.73%) وهذا يعني أن نسبة الربحية لشركة الاسمنت السعودية كانت جيدة مقارنة بالشركة المنافسة وبمقدار زيادة قدرها (25.13%).



ب. نسبة العائد على حقوق الملكية:

حققت شركة الاسمنت السعودية عائدا مقداره (26.34%) بينما شركة اليمامة حققت ما نسبته (27.61%) وهذا يعني أن أداء الشركتين متقارب وان ما حققته شركة الاسمنت السعودية يُعدُ مقبولا على كل حال، لكن التساؤل الموضوعي هو لماذا كانت نسبة ما حققته اقل من شركة اليمامة؟ يعتقد الباحث أن السبب يعود إلى عدة احتمالات منها الآتي:

1. لو القينا نظرة على قيمة المخزون لشركة الاسمنت لوجدناه (213442000) في حين أن المخزون لشركة اليمامة هو (29545513) وهذا يعني أن خزين شركة الاسمنت السعودية يعادل أكثر من سبع أضعاف خزين شركة اليمامة، وهذه الكمية الكبيرة من الخزين تُعد بمثابة الأموال المعطلة، ولاشك أن هذا يقلل من أرباح شركة الاسمنت السعودية.
2. شركة الاسمنت السعودية تموّل أصولها ذاتيا بما نسبته (90%) في حين أن شركة اليمامة تموّل أصولها ذاتيا بما قيمته (70%)، هذا يعني أن شركة اليمامة تموّل أصولها من الاقتراض بما قيمته (30%)، والساحة السعودية تعاني من تضخم بما قيمته (5%[1]) وفي حالات التضخم ينبغي استخدام الاقتراض في التمويل لان الربح سيكون أعلى وأجدى من الاعتماد على التمويل من حقوق الملكية.
3. لم تفصح شركة اليمامة عن قيمة مبيعاتها ولا تكلفة المبيعات ولو وُجدت مثل هذه البيانات لكان بإمكان الباحث أن يقارن بين قيمة المبيعات وتكلفة المبيعات لكلا الشركتين وبالتالي يمكن معرفة التفاصيل فربما كانت مكلفة مبيعات شركة الاسمنت السعودية أعلى ومن ثم أدى إلى تدنية أرباحها، كذلك يمكن أن يكون السبب هو أن

(1) حيث أن معدلات التضخم في السعودية سجلت أعلى رقم لها خلال العشرة أعوام الماضية وسُجل هذا المعدل في الشهر الثامن من عام 2007 وهذا يعني انه كان هناك تضخم بحدود 4% في عام 2006 ولمعرفة المزيد يمكن الرجوع إلى:

http://www.arabrenewal.org/blogs/2101/CaEOIa-Yi-CaOUaeIiE-iOIa-AUai-aOEaeiCEa-Yi-10-AUaeCa-aeiaCaO-5-.html



دوران مبيعات شركة اليمامة أعلى من شركة الاسمنت السعودية، إلا أن عدم إفصاح شركة اليمامة بقيمة مبيعاتها حال دون ذلك.

4. نسب الرفع المالي:

أ. نسبة الديون إلى الأصول:

كانت نسبة الديون إلى الأصول بالنسبة لشركة الاسمنت السعودية هي (10%) أي أن ما نسبته (90%) من أصولها يُموَّل ذاتيا، في حين كانت نسبة الديون إلى الأصول بالنسبة لشركة اليمامة هي (29.65%) أي أن بحدود (30%) من أصولها يُموَّل بالاقتراض وهذا يعني أن المؤشر مقبول بالنسبة لشركة الاسمنت مقارنة بشركة اليمامة، لكنّ حظ شركة الاسمنت السعودية من الاقتراض أفضل من الشركة الأخرى إذا ما أرادت أن تقترض.

ب. نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

كانت نسبة الديون إلى حقوق الملكية بالنسبة لشركة الاسمنت السعودية هي (11.69%) أي أن حقوق الملكية تغطي كافة الديون ويزيد ما مقداره (88.31%)، في حين كانت نسبة الديون إلى حقوق الملكية بالنسبة لشركة اليمامة هي (42.15%) أي أن حقوق الملكية تغطي كافة الديون ويزيد ما مقداره (57.85%). وهذا يعني أن شركة الاسمنت موقفها جيد وأنها أكثر حظا فيما لو أرادت أن تقترض.



المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. إن عملية تقويم الأداء لها فائدة كبيرة لذلك فان اغلب الشركات وبما فيها الشركة محل الدراسة تصدر تقارير عامة تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتدفق النقدي بالإضافة إلى بعض التفاصيل والنسب المالية والمقارنات والتي تشرح طبيعة نشاط الشركة. وذلك من اجل تعزيز مكانة الشركة في السوق ومن اجل إقبال المستثمرين على شراء أسهمها، لكن الشركة على كل حال لم تصدر مخططات ورسوم بيانية توضح أداء الشركة، وكما نعرف فان المخططات والرسوم البيانية تعطي صورة أكثر وضوحا وتترك أيضا أثرا وانطباعا أكثر للمتلقي باعتبار أن الصور تتركز في الذهن أكثر من الوسائل الأخرى كما يقول خبراء الإعلام.
2. هناك اهتمام كبير في إبراز الايجابيات والمكانة الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة هذه الشركة أو تلك في عملية التنمية وكل ذلك يمثل حالة إعلامية لها أثرها على الأفراد سيما المستثمرين منهم. وهذا طبعا نتيجة استخدام أدوات التحليل المالي. لذا ينبغي على الشركات والشركة موضوع الدراسة أن تؤكد على الناحية الاجتماعية والإعلامية لما لها من اثر كبير على نفوس أفراد المجتمع.
3. بعد إجراء تقييم الأداء لشركة الاسمنت السعودية يتضح مدى فعالية ودقة أدوات التحليل المالي في تتبع فقرات التكاليف وتحليلها على سبيل المثال، بالإضافة إلى مقارنة كل فقرة من فقرات التكاليف الإدارية والعمومية أو فقرات تكاليف البيع والتوزيع مع نفس الفقرة خلال فترة الأربع سنوات (2003-2006)، أو مقارنة كل فقرة من التكاليف مع مجموع التكاليف، أو مقارنة التكاليف مع الأرباح. مضافا إلى ذلك فان المخططات والرسوم البيانية تعكس لنا نتائج التحليل بأفضل الصور ويستطيع - من له



معرفة بسيطة في هذا المجال – أن يكوّن فكرة لا بأس بها لهذه الشركة بمجرد النظر إلى هذه الرسومات البيانية.

4. ظهر جليا فعاليّة وأهمية إجراء عملية المقارنة مع متوسط الصناعة أو مع شركة منافسة تعمل في نفس القطاع، وكما هو واضح في الجدول رقم (16) وما تبعه من تحليل فيما يخص نسب الربحية أو نسب المديونية، وكذلك احتساب الباحث للأرباح التي كان من الممكن أن تحصل عليها الشركة لو أنها قامت بإجراء تحليل مالي قائم على رقابة الأداء وتحليل البدائل.

5. ينبغي الانتباه إلى الظواهر المحيطة بالشركة، كالتضخم والكساد والركود، فلهذه الظواهر آثار كبيرة على المنشات، وفي نفس السياق فان لكل ظاهرة هناك قرار خاص ينبغي أن تتخذه الإدارة، ففي حالات التضخم مثلا ينبغي على الإدارة أن تستخدم طريقة (LIFO)(الوارد آخرا صادر أولا) في تقييم بضاعة آخر مدة وذلك من اجل تقليل حجم الضرائب المدفوعة، كذلك في حالات التضخم يُحبذ التمويل من الاقتراض بدلا من حقوق الملكية من اجل تحقيق أرباح اكبر.

6. هناك تقدما واضحا لأداء الشركة موضوع البحث والذي تبرزه القوائم المالية من ناحية تحقيقها للأرباح وتطور مستوى الأرباح من سنة إلى أخرى، وكان بإمكان الشركة تحقيق أرباحا اكبر مما هو مُتحقق لو أنها استخدمت الأساليب التي استخدمناها وهي أساليب الرقابة على الأداء وتحليل البدائل.

7. الشركة موضوع البحث لم تفصح عن عدد العمال والموظفين وتصنيفهم الوظيفي. ولا توجد أيضا معلومات عن المبيعات الآجلة وقيمتها ولا توجد هناك معلومات عن المشتريات والمشتريات الآجلة وهذا ما منعنا من معرفة دوران المدينين أو الدائنين. حيث أن عملية الإفصاح تعتبر من الأمور الهامة والتي يركّز عليها غالبية الباحثين والمستثمرين والمهتمين في هذا الجانب.

8. لم تستخدم الشركة موضوع الدراسة الموازنات التقديرية ولم تجرً مقارنة بين ما نُفّذ وبين



ما خُطط له، والموازنات التقديرية من الأمور المهمة والتي يجب التركيز عليها عند إصدار التقارير باعتبارها تعكس مدى كفاءة الإدارة وتطور نشاط الشركة سيما إذا ما قورنت مع الأداء الفعلي، ناهيك عن أن الموازنات تعتبر مستهدفات يحاول الأفراد تحقيقها، ومن ثم فهي تُعد احد المحفزات للأفراد العاملين.

9. مساهمة الشركة في تدريب الكوادر المحلية وتحاول ضخ الكوادر الوطنية والاعتماد عليها ومحاولة تقليل الكوادر الأجنبية والتي لازالت نسبتها عالية. وقد حصلت الشركة على عدة جوائز تقديرية لجهودها في مجال تدريب وتوظيف الأيدي العاملة.

10. الشركة كانت على وعي من ناحية المباشرة في التوسع والتطور لسد الطلب المتزايد سواء في سوقها المحلي أو سوق البلدان المجاورة.

11. الشركة انتبهت إلى ناحية العامل البيئي ومسالة التلوث وأثره المهم على المجتمع لذلك سعت للمحافظة على البيئة وسلامتها عن طريق تعاونها مع الجهات البيئية للحد من انبعاث الغبار والتوسع الجديد قد راعى هذه الناحية. لذا على الشركات الأخرى سيما في الشرق الأوسط أن تنتبه إلى مسالة الحفاظ على البيئة باعتبار أن هذه الظاهرة ستعم جميع دول العالم، وعاجلا أم آجلا ستضطر هذه الدول من إصدار قوانين في هذا المجال، بالإضافة إلى أن المحافظة على البيئة من الأمور الهامة والتي لا يجوز التفريط بها سيما أن هذه الأمور تؤثر على جوانب أخرى كالصحة والزراعة وغيرها من أمور.

12. انتبهت الشركة إلى بعض المشاريع المكملة والضرورية كمحطة الكهرباء وأنبوب خط الزيت والمجمع السكني وكل هذه الأمور مهمة وضرورية من اجل تحقيق التكامل.

13. لاحظنا أن هناك اهتماما كبيرا من قبل إدارات الدول ومراكز البحوث والدراسات والتي تؤكد كثيرا على عملية تقويم الأداء، بل أن هناك ثقافة عامة تؤكد على ضرورة الاهتمام بمادة التحليل المالي والتي نشأت على إثرها مراكز وورش تدريب لإشاعة وتعليم مادة التحليل المالي. بالإضافة إلى هذا فان هناك تطورا في الأسواق المالية العربية في السنوات



الأخيرة, وانتشار عملية الاستثمار بين عامة الناس والذي سيؤدي حتما إلى التقليل والقضاء على ظاهرة الاكتناز المتفشية في مجتمعاتنا العربية وهذا ما سيؤدي إلى حصول عملية تنمية من خلال تنامي ظاهرة الاستثمار وتشكّل شركات جديدة, لكننا لاحظنا أن هناك جهلا في عملية الاستثمار بالأسهم بين صغار المستثمرين وعامة الناس وهناك شكوى من الناس لما تعرضوا له من خسارة نتيجة الوضع الغير طبيعي لبعض البورصات العربية.

فهناك بعض البورصات التي تعرضت لهزات وصعود وهبوط غير طبيعي نتيجة تلاعب بعض المستثمرين الكبار بأسعار الأسهم ومن ثم الإضرار بمصالح صغار المستثمرين, وهذا ما سيقود بالنهاية إلى عزوف الكثير من عامة الناس والمستثمرين الصغار عن الاستثمار بالأسهم وتخوفهم من الاقتراب نحو مثل هذا الاستثمار، وهذا سيؤدي بدوره إلى فقدان عدد كبير من المستثمرين ومبالغ كبيرة كان بالإمكان توجيهها نحو تنمية البلد، لذا على الدول وإدارات الأسواق المالية أن تولِيً هذه المسالة أهمية بالغة ومحاولة تنظيم الأسواق المالية والسيطرة على مثل هذه الظاهرة عن طريق التشريع وإصدار القوانين التي تمنع مثل هذا التلاعب وما تعرضت لها الأسواق في جنوب آسيا ليست ببعيدة عنا. لذا ينبغي على المستثمرين أن يستخدموا أساليب وأدوات التحليل المالي عند القيام بعملية الاستثمار من اجل أن تكون عملية استثمارهم عملية مدروسة وعلمية تجنبا للخسائر، وفي هذا الجانب تقع مسؤولية إشاعة الثقافة الاقتصادية على عاتق الدولة والمؤسسات المختصة، وفي هذا المجال ينبغي تنبيه عامة المستثمرين بالرجوع إلى ذوي الاختصاص والمكاتب المختصة قبل إجراء أي عملية استثمار.

14. هناك دعوات في دول العالم النامي من اجل القيام بتقويم الأداء والتحليل المالي لميزانيات الدول ويذكر البعض انه من غير المعقول أن يترك هذا الكم الهائل من البيانات



وهذه الأموال الضخمة دون إجراء عملية تقويم أداء وتحليل مالي لها، والباحث يعتقد صحة هذا الرأي، لذا ينبغي معرفة مجالات صرف هذه الأموال الضخمة ومدى كفاءة صرفها وكل ذلك يتحقق باستخدام أدوات التحليل المالي.

15. يعتقد الباحث أن الرقابة على الأداء تحقق الاستخدام الأمثل للموارد عن طريق الاختيار بين البدائل ومن ثم سيحقق ذلك تنمية اقتصاديات الشركات وتوسعها وبالتالي تحسن الاقتصاد الكلي، وأخيرا ستعم الفائدة على جميع أفراد المجتمع.

ثانياً: التوصيات:

1. ينبغي على الشركات والشركة موضوع الدراسة أن تؤكد على مسالة الإفصاح المحاسبي من حيث إظهارها لكافة المعلومات, واعتقد أن الإفصاح المحاسبي للشركات- التي يكون موقفها سليما وأداؤها جيدا – بمثابة القناة الإعلامية التي تساعدها على إبراز أداؤها وموقعها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي. وما لاحظه الباحث على سبيل المثال في الشركة موضوع البحث أنها لم تُفصح عن عدد العمال والموظفين وتصنيفهم الوظيفي, ولا توجد أيضا معلومات عن المبيعات الآجلة وقيمتها ولا توجد هناك معلومات عن المشتريات والمشتريات الآجلة وهذا ما منع الباحث من حساب دوران المدينين أو الدائنين.

ونود الإشارة إلى أن مسالة الإفصاح المحاسبي أصبحت من الأمور الهامة جدا في عصرنا الحالي بعد الانفتاح الكبير الذي حصل على مستوى العالم حيث نلاحظ أن كثيرا من الدول بدأت الانتباه إلى هذه المسالة وصدرت الكثير من القوانين التي تلزم الشركات اعتمادها عند إجراءها للحسابات الختامية أو في مسك الدفاتر المحاسبية.

2. من المهم جدا عند القيام بعملية التحليل المالي إجراء مقارنة مع نسب متوسط الصناعة أو مع شركة منافسة، وذلك ما ظهر جليا عندما قام الباحث بهذه المقارنة في جدول

رقم (16) وما تبعه من تحليل.

3. ينبغي القيام باحتساب تكاليف الفرصة البديلة عند إجراء تحليل مالي وهذا ما قام به الباحث، وظهر جليا فائدة هذه الطريقة في احتساب الفرص الضائعة والتي لا تظهر بأساليب الرقابة الأخرى وقد اظهر الباحث مقدار الهدر في الأرباح عندما احتسب الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من الأموال المعطلة والتي تتمثل بزيادة نسبة السيولة السريعة عن الحدود المعروفة من قبل المختصين.

4. يمكن الاستفادة من أدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدة مراقبي الحسابات والمراجعين لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ومن ثم فإذا ما كانت هناك مؤشرات أو علامات على وجود انحرافات، يستطيع مراقبو الحسابات من اللجوء إلى الأساليب التدقيقية المعروفة للمختصين. وفي هذا الجانب يستفاد من هذه الطريقة في الشركات الكبيرة والتي لا يستطيع المراقب مراجعة كافة الحسابات ومن ثم فان أساليب التحليل المالي تساعده على اكتشاف الانحرافات بأسرع وقت واقل جهد.

5. الانتباه إلى التضخم، فكما تطرق الباحث خلال بحثه، إلى ضرورة استخدام الاقتراض بدلا من أموال الملكية في عملية التمويل عند وجود حالات تضخم، فالتمويل عن طريق الاقتراض يحقق للمنشاة عائدا أكثر مما لو كان التمويل عن طريق أموال الملكية.

6. على الشركات والشركة موضوع الدراسة أن تعتمد الموازنات التخطيطية كأداة من أدوات التخطيط والرقابة, وهذه الموازنات تمثل دليل عمل وكمستهدفات في نفس الوقت للوصول إليها وكعملية رقابية تستطيع من خلالها كشف الخلل إذا ما وقع.

7. عند تحليلنا لأصول الشركة تبين أنها تستثمر مصادر التمويل المتاحة لديها في رأس المال الثابت بنسبة (60.56%) من مجموع الأصول وبالرغم من أن الأصول الغير متداولة في المشروعات الصناعية تعتبر مدرة للإيراد إلا أننا نرى ضرورة دراسة هذه المسالة دراسة



مستفيضة سيما أن هناك طلبا متزايدا على المادة التي تصنّعها الشركة (الاسمنت) بل أن هناك أسواق الدول المجاورة والتي تستطيع الشركة التصدير لها، ناهيك عن أن السوق المحلي يزداد الطلب فيه بصورة مضطردة.

أيضا هناك عدم استقرار بل هناك قفزات غير طبيعية خلال الأربع سنوات الأخيرة بين نسب الموجودات المتداولة والغير متداولة ففي الأعوام من (2003-2006) كانت نسب الموجودات الغير متداولة بالنسبة لمجموع الموجودات كالآتي وبالترتيب (66.66- 59.48- 70.56- 60.56) وهذا التذبذب في نسبة الموجودات الغير متداولة غير طبيعي ينبغي الانتباه إليه. وبصورة عامة هناك مسألة هامة ألا وهي أن كثير من المستثمرين والمحللين الماليين يركزون على الإرباح التي حصلت عليها الشركة نتيجة نشاطها الرئيسي ويحسبون نسبة هذه الأرباح مقارنة بالأرباح العرضيّة، فإذا ما كانت نسبة الأرباح العرضيّة عالية فهذا يعني أن الشركة المعنيّة تعاني من مشاكل أو أن أرباحها ستكون غير مجزية وغير مشجعة في المستقبل، وهذا المؤشر نستطيع استخراجه سواء عن طريق تصنيف الأرباح واستخراج نسبة كل نوع (ربح عرضي أو ربح نتيجة النشاط الرئيسي).

8. على الشركة الاهتمام بالنقد فلقد لاحظ الباحث أن هناك انخفاضا كبيرا قد حصل في عام (2006) مقارنة بالأعوام السابقة بما فيها سنة الأساس (2003). حيث بلغ هذا الانخفاض ما نسبته (519.98%) مقارنة بسنة الأساس. وهذا الانخفاض غير طبيعي ينبغي الانتباه إليه, سيما أن النقد له أهمية كبيرة من ناحية عدم وقوع الشركة في العسر المالي, وبالتالي عدم الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد, وإذا ما وقع مثل ذلك الأمر سيؤثر على مستقبل الشركة, وشركتنا موضوع البحث من الشركات المساهمة والتي تباع وتشترى أسهمها في السوق المالي وحصول مثل هذا الأمر سيعرّض الشركة وأسهمها



إلى هزات عنيفة هي في غنى عنها، لـذا عليهـا أن تـدرس هـذا الأمـر- النقـد – دراسـة مستفيضة. وهذا الأمر يسري على كافة الشركات حيث أن إدارة النقد من الأمور الهامة جدا والحساسة في نفس الوقت والتي لها مخاطر جمة على مجمل نشاط الشركات.

9. ينبغي على الشركات والشركة التي قام الباحث بتقييم أداؤها اعـتماد النسـب المعياريـة لأغلب نشاطات الشركة، باعتبار أن النسب المعيارية تمثل مسـتهدفات يـتم مـن خلالهـا الحكم على أداء الشركة والأشخاص العاملين فيهـا عـن طريـق إجـراء مقارنـة بـين الأداء الفعلي والمعياري.

10. على الشركات والشركة موضوع الدراسة أن تعتمـد في عمليـة إصـدارها للتقـارير- سـواء كان منها الفصلي أو السنوي- على الرسوم البيانية والمخططـات لان مثـل هـذه الرسـوم البيانية توضح بصورة جلية الأرباح أو المنجزات التي حققتهـا الشركـة وتخـتصر الوقـت سواء للمستثمرين أو للإدارة أو للباحثين، فبمجرد إلقاء نظـرة بسـيطة عـلى مثـل هـذه الرسوم والمخططات يستطيع من له دراية بسيطة أن يشخَص نشاط هـذه الشركـة مـن ناحية الإيجاب أو السلب. ويمكن الإطلاع على الأشكال والرسوم البيانية التي اسـتخدمها الباحث أثناء تحليله للشركة موضوع الدراسة وسنرى عن كثب هذه الحقيقة.

11. على المسـتثمرين في الأسـواق الماليـة (البورصـات) أن تنتبـه إلى مسـالة هامـة وهـي أن عملية الاستثمار وتحليل الأسواق ينبغي أن تخضع للتحليل المالي والتحليـل الفنـي معـا، لان التحليـل المـالي هـو الـذي يسـتطيع أن يقـيم أداء الشركـات وقـوة مركزهـا المـالي وربحيتها، في حين أن التحليل الفني تتمثل وظيفته في دراسة الأسعار في الماضي والحاضر ومن ثم التنبؤ بمستقبل الأسعار، لذا فالتحليل الفني يحدد للمستثمر متى يشتري ومتى يبيع، في حين أن التحليل المالي يعطي صورة جيدة عن موقف الشركة المالي وربحيتها.

12. عـلى الشركـات والمؤسسـات سـواء كانـت خاصـة أو مـن القطـاع العـام أن تُـدخل بـرامج الكومبيوتر المحاسبية، خاصة في بلداننا العربية لما لهذه البرامج من فائدة جمة في المجـالات



المحاسبية سواء في اختصار الوقت أو تقليل الأخطاء والسرعة في عملية اتخاذ القرارات، بل هناك حاليا برامج يمكن من خلالها استخراج كثير من النسب المالية والتي يستفاد منها في التحليل المالي.

13. ينبغي الاستفادة من التحليل المالي في عملية مكافحة الفساد الإداري والمالي عن طريق تقييم الأداء وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي المختلفة والتي مرً ذكرها. فيمكن كشف التجاوزات عن طريق مقارنة تكاليف نشاط أو مشروع معين مع أنشطة مماثلة لشركات منافسة، أو المقارنة مع شركات تعمل ضمن نفس القطاع الصناعي أو التجاري، ومن ثم تحديد الانحرافات والبحث عن أسبابها.

14. من الأمور الهامة التي يمكن أن يُستفاد منها في مجال التحليل المالي هي عمليات الاندماج، حيث أن التحليل المالي وتقويم الأداء يُعد من الأدوات الفعالة جدا في هذا المجال. فعن طريق التحليل المالي تستطيع الإدارة من تحليل وتحديد القيمة الحقيقية لأصول الشركة المراد شراءها ومن ثم ضمها للشركة المشترية. فبالاعتماد على التحليل المالي سنساعد الإدارة على اتخاذ قرار سليم مبّني على دراسة علمية دقيقة في مسالة الاندماج[1].

15. الاهتمام بظاهرة التأجير باعتباره احد البدائل التي تقلل من بعض التكاليف الزائدة كالاندثارات والصيانة والتصليح، بالإضافة إلى أن هذه العملية تساعد الشركات التي تشكو من قلة السيولة وعدم وجود رؤوس أموال كبيرة لديها أن تختار هذا البديل من اجل التوسعة والنمو والتطور وتحقيق الأرباح.

16. يعتقد الباحث ضرورة استثمار أموال المخصصات بصورة عامة، سواء كانت مخصصات

(1) الاندماج يعني تملك الشركة س للشركة ص بحيث يتم تملك وانتقال نشاط وأصول والتزامات الشركة ص إلى الشركة س. ومن أراد الاستزادة في معرفة مفهوم الاندماج فعليه مثلا مراجعة: أبو نصار، محمد حسين (2005). المحاسبة المالية المتقدمة، عمان، دائرة المكتبة الوطنية، ط1، ص3.



اندثارات أو مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أو غيرها، ويُحبذ استثمار مثل هذه الأموال في استثمارات مضمونة كالإيداع في حسابات التوفير في البنوك وغيرها من الاستثمارات المضمونة، باعتبار أن المخصصات تمثل أموال معطلة، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الأموال.



فهرس المصادر

المصادر العربية:

1. أبو نصار، محمد حسين (2005). المحاسبة المالية المتقدمة، عمان، دائرة المكتبة الوطنية، ط1.
2. الجمعية السعودية للمحاسبة (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
3. الجمعية السعودية للمحاسبة (2006). تحليل القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
4. الحبيطي، قاسم محسن والسقا، زياد هاشم (2003). نظم المعلومات المحاسبية، الموصل، العراق، الناشر وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة.
5. الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1.
6. الحيالي، وليد (2007). مذكرات في التحليل المالي، الدنمارك، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
7. الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (1996). التحليل المالي، عمان، دار حنين، ط1.
8. السالم، مؤيد سعيد (2005). نظرية المنظمة، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية.
9. الصباح، عبد الرحمن (1989) الرقابة الإدارية بين النظرية والتطبيق، جامعة الإسكندرية.
10. الصباح، عبد الرحمن (1996). مبادئ الرقابة الإدارية المعايير والتقييم والتصحيح، عمان، دار زهران.
11. الصياح، عبد الستار مصطفى والعامري، سعود جايد (2006). الإدارة المالية، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية.
12. القاضي، دلال وعبد الله، سهلية والبياتي، محمود (2003). الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.



13. القريشي، أياد رشيد والجعفري، وسن عبد الصمد (2006). دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد.
14. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). مراجعة ومراقبة داخلية، المملكة العربية السعودية.
15. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). الموازنات وإعداد التقارير، المملكة العربية السعودية.
16. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2003). مبادئ إدارة الأعمال، المملكة العربية السعودية.
17. الموسوي، سنان (1999). إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
18. الهواري، سيد (1994). الإدارة الأصول والأسس العلمية، القاهرة، مكتبة عين شمس.
19. توفيق، محمد شريف (2006). إعداد القوائم المالية المخططة " المتنبأ بها"، جامعة الزقازيق، كلية التجارة.
20. ربابعة، عبد الرءوف وحطاب، سامي (2006). التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، هيئة الأوراق المالية والسلع، الإمارات العربية المتحدة.
21. عاشور، احمد صقر (1985). الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن، الإسكندرية، دارة المعرفة الجامعية.
22. عبد الله، عقيل جاسم (1999). تقييم المشروعات "إطار نظري وتطبيقي"، عمان، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية.
23. عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، عمان، دار المسيرة، ط1.



24. عشماوي، سعد الدين (1980). أسس الإدارة، القاهرة، مكتبة عين شمس.
25. عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1.
26. علاقي، مدني عبد القادر (1985) دراسة تحليلية للوظائف الإدارية والقرارات الإدارية، جدة، مكتبة تهامة.
27. عمر، محمد عبد الحليم (1991). تقييم الكفاءة والفعالية في البرامج الحكومية، الرياض، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.
28. قاسم، صبحي المحمد (1996). مقدمة في بحوث العمليات، عمان، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
29. مرعي، عبد الحي والصبان، محمد سمير (1988). أصول المحاسبة المالية، بيروت، الدار الجامعية.
30. مطر، محمد عطية والحيالي، وليد ناجي، الراوي، حكمت احمد (1996). نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات.عمان، دار حنين، ط1.
31. منصور، علي محمد (1999). مبادئ الإدارة أسس ومفاهيم، القاهرة، مجموعة النيل.
32. مهدي، محمود كمال والقريشي، أياد رشيد (2001). الإجراءات التحليلية في التدقيق، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد.

المصادر الأجنبية:

1. Gunnar, Rimmel & Christian, Nielsen (**2006**). Företagsekonomi, Studentia, Sweden
2. Olsson, Karl O. & Olsson, Magnus (**2006**). Finansiering, Sweden, Göteborgs Universitet
3. Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (**2003**). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition.



المجلات:

1. الأزهري، محي الدين (1993). الرقابة متابعة وتقييم وتصحيح، مجلة التجارة، الغرفة التجارية والصناعية، الرياض، العدد 369، ص78.
2. الحيالي، وليد (1991). تحليل مؤشرات نتائج الأداء " الأرباح والربحية" في المشاريع الصناعية كأداة لتخطيط الإنتاجية، التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد السادس والأربعون، ص ص 37-52.
3. الحيالي، وليد (1993). أدوات التحليل المالي لمبيعات وقوى العمل في المشاريع التجارية، البحوث الصناعية، العدد الخامس، ص ص 107-131.
4. الحيالي، وليد ناجي، (1993). الوسائل والأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي. الإداري، العدد الثالث والخمسون، ص ص 69-102.
5. الشريف، ريحان (2006). مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، الجندول، العدد 30، الجزائر. وتوجد نسخة من المجلة على العنوان التالي: (http://www.ulum.nl/b186.htm).
6. الكافي، فائزة وبيومي، سمية فتحي، وآخرين (2006). معايير المحاسبة والمراجعة المالية في ظل العولمة. الرقابة المالية، العدد 49، ص ص 3-4. ويمكن الحصول على نسخة من المجلة على الموقع الآتي: http://www.arabosai.org/ar/telech.asp? Table = tab_s_rubrique_arabe&narticle = 400&type_publication = revues.
7. المطيري، حزام ماطر وخاشقجي، هاني يوسف (1997). الرقابة الإدارية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد،م 10، ص ص63-89.
8. الناصر، لاحم (2007). مشكلة التضخم في الجزائر، مجلة ندا الاقتصادية، العدد الثاني.
9. زيود، لطيف والأمين، ماهر والمهندس، منيرة (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27 العدد 4 ص ص 149-180.



10. فاضل، علي (2006) التحليل المالي لإغراض تقويم الأداء، موقع الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، نقلا عن السلمي، علي (1977). تقييم الأداء في إطار نظام متكامل للمعلومات، مجلة المحاسب، العدد السادس.

مواقع الانترنيت:

1. الديوان الوطني للرقابة المالية في المملكة المتحدة (NAO)، ترجمة الساطي، طارق (1989) إطار الرقابة المالية على مردود إنفاق الأموال العامة (رقابة الأداء) ص5 ويوجد الكتاب على الموقع التالي: http://www.saiuae.gov.ae/

2. تركستاني، أنيسة (2007). المحاسبة الإدارية، الموقع الالكتروني، (www.anisaht.com).

3. جولدبرج، مايكل وجريس، لورنا وهلمس، بريجيت، وآخرون (2002). التحليل المالي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية- سنابل وبتمويل من مؤسسة روكديل. وتوجد نسخة من الكتاب على شبكة الانترنيت وعلى العنوان التالي: (www.cgap.org).

4. حوار للكاتب أحمد الفهيد مع الدكتور صالح العمير رئيس مجلس إدارة شركة اوركس السعودية، http://www.suhuf.net.sa/2001jaz/sep/18/ec16.htm

5. موقع شركة الاسمنت السعودية http://www.saudicement.com.sa/frame.htm.

6. موقع شركة اليمامة http://www.yamamacement.com/arabic/cement-world-a/table-f-2006.htm

7. http://www.arabrenewal.org/blogs/2101/CaEOIa-Yi-CaOUaeIiE-iOIa-AUai-aOEaeiCEa-Yi-10-AUaeCa-aeiaCaO-5-.html

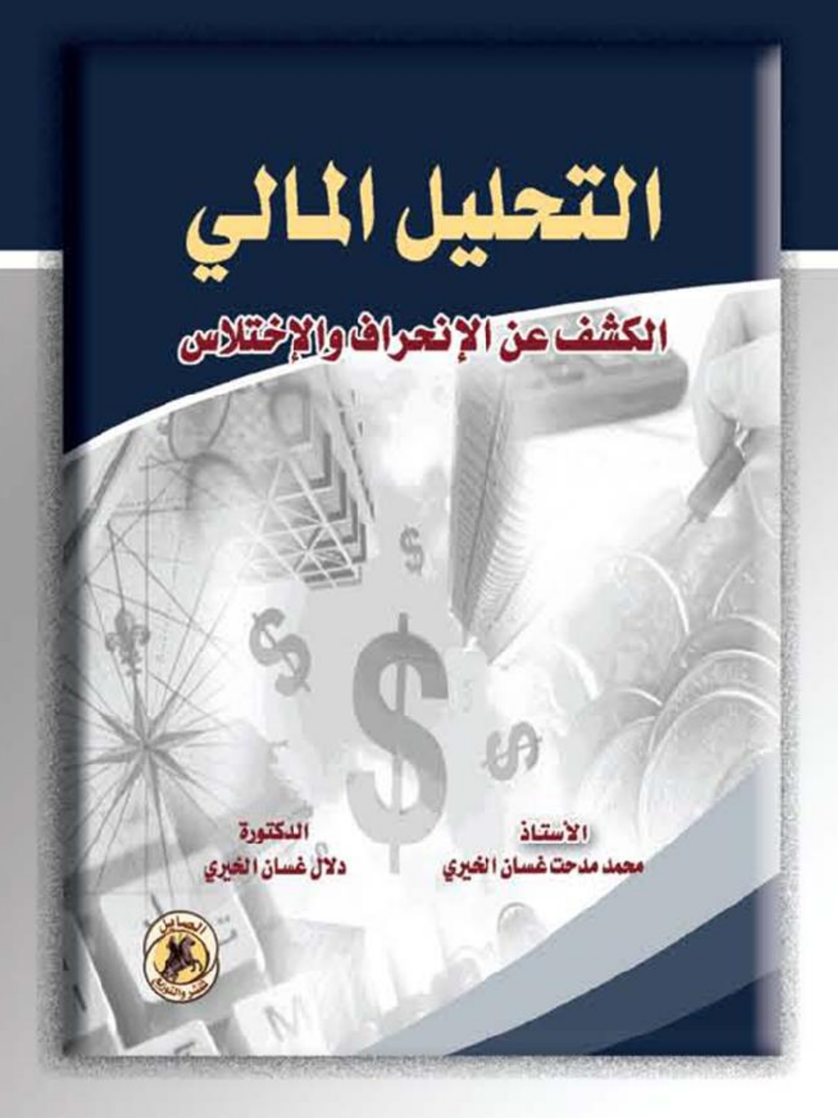




فهرس المحتويات







الصايل للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
شارع الجمعية العلمية الملكية
المبنى الإستثماري الأول للجامعة الأردنية
هاتف: 0777888165/0799860989
E-mail:warraqeen@yahoo.com


ISBN 995756123-5